

الهيئة الإشرافية

نضال صلاح الدين ابوبكر

محمد عثمان احمد

د. مريال اوو يول

د. مصطفى محمد عبدالله

رئيس التحرير

محمد الحسن محمد أحمد الخليفة

سكرتير التحرير

د. مجدي الامين نورين

المحررون

مصطفى ابراهيم عبد النبي

حنان محمد الحسن

التصميم

يحيى ميرغي عبد الله

الطابعون

أعمال لايت ويف 0912308712

تنويه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء وجهات نظر
لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي
إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب

يصدر هذا العدد الخاص من مجلة المصرفي يكون بنك السودان المركزي قد أطفأ شمعته الخمسين من عمره المديد بإذن الله. حيث يقابل يوم السبت الموافق 22 فبراير 1960م أول يوم عمل رسمي لتلك المؤسسة العملاقة. وقد وضع اللجنة الأولى وأرسى دعائم هذا الصرح العظيم نفرٌ كريم من أبناء هذا الوطن المعطاء - نترحم علي من انتقل منهم إلى الرفيق الأعلى ونرجو دوام الصحة والعافية والعمر المديد لمن بقي منهم - حيث وضعوا جميعهم أساساً متيناً أصبح مرتكزاً قوياً لإنطلاق أعمال تلك المؤسسة لتؤدي رسالتها بكفاءة واقتدار متوائماً ومنسجماً - قدر الإمكان - مع التغيرات العديدة في الأوضاع السياسية والتعديلات المستمرة في الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وبمناسبة مرور خمسين عاماً من الريادة والعطاء والتميز. فقد نظم البنك برنامجاً احتفالياً اشتمل على العديد من الفعاليات من بينها عدد من الندوات بالرئاسة والفروع أهمها ثلاث ندوات بالخرطوم تمثلت في ندوة بنك السودان المركزي - النشأة والتطور. وندوة الحاضر والرؤى المستقبلية للتقنية المصرفية وندوة مسيرة تطور إسلام الجهاز المصرفي. وإستكمالاً لإبراز ذلك الدور فإن محتويات هذا العدد الخاص تشتمل علي عدد من الموضوعات البحثية المنتقاة بالإضافة إلى مجموعة من الحوارات مع قياديين سابقين ومعاصرين قدموا إسهامات مقدرة ومتميزة خلال مسيرة البنك.

إن الاحتفال باليوبيل الذهبي للبنك هو محطة للنظر بعين الإعتبار لما أجزه البنك خلال مسيرته الطويلة وتقييمها تقييماً موضوعياً بغرض الاستزادة من الماضي وإستشراف المستقبل.

إننا نعتقد أن البنك قد أدى دوره المرسوم له خلال الخمسين عاماً الماضية بمؤسسية وانضباط ومهنية عالية تمثلت في إسهامه الكبير في دعم كل الخطط والبرامج والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الدولة وآخرها الإنجازات التي حققها البنك في إنفاذ ما يليه من استحقاقات ومطلوبات بروتوكول قسمة السلطة والثروة في إطار اتفاقية السلام الشامل علي الرغم من الصعوبات والتحديات الجسام التي اعترضته والتي تغلب علي معظمها بفضل تضافر جهود العاملين والإدارة العليا للبنك. كما نعتقد أن البنك قد أسهم إسهاماً مقدراً مع بقية وزارات ووحدات القطاع الاقتصادي في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي المستدام الذي تشهده البلاد حالياً.

محمد عثمان أحمد

رئيس الدائرة الثقافية للإحتفال

مدير إدارة السياسات

المصرفي

دراسات وبحوث

الأزمة المالية العالمية.. الحلول والبدائل

4 د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى - وزير المالية الأسبق

إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية.. العقبات والتداعيات

38 د. عز الدين إبراهيم حسن - خبير إقتصادي

علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1958 - 2008م

46 د. أمين صالح يس - مساعد الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي بالسودان

إدارة السيولة في الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1960 - 2008م

56 عبد الرحمن محمد عبد الرحمن - إدارة السياسات / بدر الدين حسين جبر الله - إدارة العمليات النقدية

مؤشرات اقتصادية

98 سامية عبد المنعم القوصي - الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

لقاءات

لقاء مع د. صابر محمد حسن - محافظ بنك السودان المركزي

106 حوار: مصطفى إبراهيم عبد النبي - إدارة السياسات

المصرفي

مقابلات

مقابلة مع السيد/ عبد الله حسن أحمد - المحافظ السابق لبنك السودان المركزي

114 حوار: مجدي البخيت إبراهيم - إدارة السياسات

مقابلة مع د. عبد المنعم القوصي - نائب أول محافظ بنك السودان المركزي السابق

118 حوار: مجدي البخيت إبراهيم - إدارة السياسات

مقابلة مع السيد / الفاتح زين العابدين - نائب محافظ بنك السودان المركزي السابق

122 حوار: مصطفى إبراهيم عبد النبي - إدارة السياسات

توثيقات

124 أول مجلس إدارة لبنك السودان المركزي

125 السيرة الذاتية لأول محافظ لبنك السودان المركزي - السيد/ مأمون بحيري

126 مجلس إدارة بنك السودان المركزي الحالي

127 السيرة الذاتية لمحافظ بنك السودان المركزي - د. صابر محمد حسن

الأزمة المالية العالمية - الحلول والبدائل

فش النظام المالي الرأسمالي الليبرالي الجديد في مواجهة الأزمة المالية العالمية يمهّد الطريق أمام البديل الإسلامي*



د. عبدالوهاب عثمان شيخ موسى
وزير المالية الأسبق

15/ أنعكست الآثار السالبة للأزمة على أداء القطاع المالي وأدت الى صعوبات في أصول البنوك ومحافظ ديونها. كما نشأت صعوبات في أوضاع الملاحة المالية وموقف السيولة بها وبذلك أثرت على نظام الدفعيات في البنوك وعلى مستوى الائتمان وسقوفاته المتاحة. 16/ توقف النشاط الاقتصادي وارتفعت معدلات البطالة نتيجة للكساد الحاد والحركة العكسية لرأس المال الدولي.

17/ ونتيجة للأسباب أعلاه أدت الأزمة الي عدم الاستقرار في النشاط الاقتصادي الكلي بما في ذلك الكساد وتراكم الديون المتعثرة في الاقتصاد. هذا وقد يتطور الوضع الى أزمات اجتماعية وسياسية أو أمنية خطيرة.

لقد طرحت عدة بدائل في اجتماعات قمة الـ20 واجتماعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمواجهة مخاطر الأزمة المالية العالمية التي قضت على كل الأنجازات الاقتصادية والمالية التي حققتها دول العالم خلال السنوات الماضية.

البديل الأول:

يمثل هذا البديل ترقيع النظام القائم والذي أدى إلى بروز الأزمة. وقد طرح هذا البديل في اجتماع قمة

مقدمة:

أهم سمات الأزمة المالية العالمية 2008م:

أخذت مخاطر الأزمة المالية العالمية أشكالا متعددة من حيث تأثيرها على القطاعات المالية والاقتصادية المختلفة والمتنقلة فيما يلي.

1/ التراجع الكبير في طلب المستهلكين للسلع والخدمات وما يترتب على ذلك من تراجع استثمارات الشركات وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات المعيشة.

2/ تراجع الصادرات والتدهور في شروط التجارة الخارجية أديا الى اختلال التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد.

3/ عجز واضح وكبير في ميزانيات الدول التي تعتمد في إيراداتها على موارد التجارة الخارجية مثل الجمارك والرسوم المرتبطة بها والصادرات السيادية مثل النفط والمعادن.

4/ تفشي عدم الاستقرار وعدم الاطمئنان في الأسواق المالية وتراجع أسعار السندات والأسهم والتذبذب في أسعار العملات برزت حالة "wait and see".

* يمثل هذا الجزء باباً من أبواب بحث شامل حول الأزمة المالية العالمية التي تفجرت عام 2008م' وأسبابها وتداعياتها والحلول والبدائل المطروحة لتجاوز مخاطر الأزمة.

مجموعة الـ 20 الذى أنعقد يوم 15 نوفمبر 2008م في واشنطن واصدرت القمة إعلانها الذي اشتمل على قرارات حاسمة لاحتواء الازمة الراهنة، التي بلغت مستويات خطيرة وتدهورت معدلات النمو. وكان من أهداف القمة أيضاً منع تكرار الأزمة العالمية مرة أخرى ووضع القرارات الي تحقق هذا الهدف (انظر القرارات أدناه).

و كان أهم محاور وأهداف القرارات التي أصدرتها القمة تتمحور حول إدارة المخاطر، وترقية الاستقامة والنزاهة في الأسواق، ودعم التعاون الدولي في معالجة الأزمة المالية، وتقوية المؤسسات المالية، وتعزيز الضوابط السليمة، ومراجعة الحيلة المالية في الأسواق وفيما يلي أهم القرارات:

1/ الاعتراف بأهمية العمل المشترك المتناسق لمحاصرة الأزمة.

2/ الاعتراف بالحاجة الي سياسات واسعة مبنية علي التنسيق والتعاون في اطار الاقتصاد الكلي قادرة علي استعادة النمو ومحاصرة انتشار الأزمة المالية علي نطاق الدول والأسواق العالمية. وتشمل السياسات الكلية المتناسقة دعم اقتصاديات الأسواق الناشئة والدول النامية. وقررت القمة في هذا الاطار اتخاذ قرارات قوية لتحقيق هذه الاهداف ومخاطبة التحديات في المدى الطويل.

3/ الاستمرار في الجهود القوية والنافذة والاستعداد لاتخاذ قرارات أخرى يحتاجها تحقيق الاستقرار في النظام المالي.

4/ الاعتراف بأهمية السياسات النقدية، التي تدعم الأوضاع المحلية. واتباع اطار سياسي داعم للاستقرار المالي.

5/ مساعدة الدول الناشئة والنامية لاكتساب قدرة علي الوصول الي التمويل في الظروف المالية الراهنة الصعبة. بما في ذلك الاستفادة من برنامج تسهيلات السيولة وبرنامج الدعم لدي صندوق النقد الدولي. 6/ التشديد على أهمية دور صندوق النقد الدولي

في ظروف الأزمة الراهنة.

7/ تعهدت القمة بتنفيذ إصلاحات تشمل تقوية الأسواق المالية ونظم الرقابة لتفادي تكرار الأزمة مستقبلاً. وتعتبر القمة الرقابة علي الأسواق في المقام الأول مسؤولية السلطات الوطنية التي تمثل خط الدفاع الأول في الدفاع عن استقرار الأسواق. ولكن نسبة الي أن الأسواق المالية في إطارها عالمية، فإن التعاون الدولي المكثف بين المراقبين وتقوية المعايير الدولية وعدم التضارب في التنفيذ يعتبر هاماً جداً لحماية استقرار الأسواق المالية ضد التطورات السالبة التي تطرأ في التعامل بين الدول الإقليمية والعالمية.

"ويجب علي المراقبين التأكد من أن أعمالهم تدعم انضباط السوق وتتفادى أى عمل يمكن أن يضر بأوطانهم"

8/ تعهدت القمة في إعلانها بما يلي:

أ. تقوية ضوابط العمل في الأسواق المالية بما في ذلك المحاسبة والمسؤولية والإفصاح والشفافية، وممارسة الرقابة الشديدة علي وكلاء تصنيف الائتمان بما يتفق مع النظم واللوائح الدولية المتفق عليها.

ب. تقوية أخلاقيات المهنة في الأسواق المالية خاصة الاستقامة والنزاهة والأمانة والشفافية وحماية المستهلك والمستثمر. وتجنب تضارب المصلحة الشخصية مع الصالح العام.

ج. تقوية التعاون الدولي في مجال ضوابط الأسواق المالية المحلية والإقليمية والدولية.

د. إجراء إصلاحات في مؤسسات بريتون وودز، وذلك لتعبر عن التحولات في الأوزان الدولية في النظام المالي الحديث، وذلك لتقوية شرعيتها. وفي هذا الاطار سوف يكون للاقتصاديات الناشئة والنامية، وبما في ذلك الاقتصاديات، الفقيرة صوت مسموع وتمثيل فاعل. ويجب أن تتوسع عضوية منتدي الاستقرار المالي (Financial Stability Forum) سريعاً لتشمل الدول الناشئة، كما يجب علي

المؤسسات الكبرى الأخرى مثل المؤسسات التي تضع المعايير أن توسع عضويتها.

هـ. التعهد بإعادة النظر في المعايير العالمية للمحاسبة خاصة في مجال السندات في أوقات الكساد، وتقوية حيوية الشفافية في أسواق ائتمان المشتقات وتقليل احتمالات المخاطر الشاملة في هذا القطاع.

9/ اعترفت القمة بأهمية تحرير التجارة، ورأت معالجة القرارات والتعهدات التي وردت في الإعلان عن الإلتزام بتحرير مبادئ السوق الحر أعلاه، والإلتزام بحكم القانون واحترام الملكية الخاصة، وحرية التجارة والاستثمار، وحرية المنافسة في الأسواق ومراجعة أوضاع الأسواق المالية لتكون منضبطة وذات كفاءة وفعالية عالية. وتأكيد رفض السياسات الحمائية. وأكدت القمة رفض إدخال حمايات جديدة في الاستثمار أو التجارة في السلع والخدمات أو فرض أية إجراءات جديدة على الصادرات أو الاستثمار.

"التزمت القمة بالعمل على الوصول الي اتفاق حول مشروع منظمة التجارة العالمية المعروفة بأجندة الدوحة للتنمية. وفي هذا الإطار قررت القمة توجيه وزراء التجارة في دولها لتحقيق هذا الهدف والاستعداد للمساعدة بصورة مباشرة كلما استدعت الحاجة".

10/ تفهمت القمة التبعات السالبة للأزمة المالية الراهنة على الدول النامية وبصفة خاصة الدول النامية أكثر قابلية للتعرض للمخاطر كما التزمت القمة في هذا الاطار أيضاً بالالتزامات السابقة بمساعدة الدول النامية. هذا الي جانب التزامها بقرارات مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في عام 2002م بالمكسيك وخاصة مبادئ التنمية.

11/ قررت القمة توسيع محافل اتخاذ القرارات الاقتصادية العالمية من سبع دول الي عشرين دولة علي أن يشمل التوسع الدول الناشئة التي أصبحت تمثل مركز ثقل في الاقتصاد العالمي.

"كما يشمل التوسع تمثيل الدول الناشئة في المحافل الدولية الأخرى مثل مؤسسات البريتون وودز ومحفل الاستقرار المالي (Financial Stability Forum)".

12/ قررت القمة برنامج زمني محدد لتنفيذ القرارات الخاصة بتحقيق أهداف ومبادئ إصلاح الأسواق المالية الدولية والقطرية والإقليمية.

13/ في إطار المعايير المحاسبية: تم الاتفاق علي الزام الجهات التي تضع المعايير تحسين أوضاعها فيما يتعلق بدورها في تقييم المؤسسات والمستثمرين بصورة عادلة.

14/ وكالات معايير الائتمان: تم الاتفاق علي أهمية الاهتمام برقابة نشاطات هذه الوكالات في مجالات تقييم المؤسسات والمستثمرين بصورة عادلة.

15/ مجال دعم دول الأسواق الناشئة والنامية: التزمت قمة العشرين بدفع رؤوس أموال الي دول الأسواق الناشئة والدول النامية حماية لاقتصاداتها ودعم النمو العالمي. وتحقيقاً لهذا الهدف تم الاتفاق علي زيادة الموارد المالية المتاحة من خلال المؤسسات المالية العالمية والتأكد من أن هذه المؤسسات تملك التسهيلات المطلوبة لتحقيق هذا الهدف.

وتمشياً مع هذا الاتجاه تم رصد 850 مليار دولار لصندوق النقد الدولي وبنوك التنمية العالمية. وذلك لدعم التنمية الدولية ومحاصرة الأزمات. وفي نفس الوقت تم الاتفاق علي إجراء إعادة هيكلة مالية للبنوك والاهتمام بالبنيات التحتية وتمويل التجارة ودعم موازين المدفوعات والديون والدعم الاجتماعي.

ولتحقيق هذا الهدف تم الاتفاق على استخدام حقوق السحب الخاصة (SDR) في صندوق النقد الدولي في حدود مبلغ 250 مليار دولار. وسوف تخصص من ذلك مبلغ 100 مليار دولار لدول الأسواق الناشئة والدول النامية. كما تمت التوصية بإجراء التعديل الرابع علي لوائح صندوق النقد الدولي. وسوف تخصص هذه الموارد والتسهيلات في دعم قرارات المؤسسات المالية الدولية على مواجهة الأزمة المالية.

البديل الثانى:

إصلاح نظام النقد العالمى:

أستبدال الدولار بحقوق السحب الخاصة SDR:

كان من أهم الأحداث المصاحبة لاجتماع قمة G 20 الثانية، المنعقد في لندن يوم 2009/4/2م، صدور مذكرة محافظ بنك الشعب الصينى (البنك المركزى) حول إصلاح نظام النقد العالمى.

تعود جذور الأزمة المالية العالمية الحالية الي عقد السبعينيات عند التخلي عن نظام بيرتون ودز - أسعار صرف العملات بمعيار الذهب - والمطبق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945م، حيث أستخدم معيار الذهب في تقييم أسعار صرف العملات الرئيسية حتي عام 1973م عندما اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية قراراً بانفراد إنهاء استخدام معيار الذهب. وذلك بعد سنتين من فشلها في دفع التزاماتها من الديون القيمة بالذهب والتي تراكمت نتيجة نفقات حرب فيتنام. بالتخلي عن استخدام معيار الذهب في صرف العملات بدأ عهد جديد حيث أصبح فيه الدولار عملة الاحتياطات العالمية. ان استبدال الذهب بالدولار أدى الي بروز مرحلة انتعاش الائتمان والاستهلاك في الولايات المتحدة حيث حولت دول العالم كلها أرصدها من الذهب الي الدولار في شكل أرصدة حرة أو شراء سندات الحكومة الأمريكية. وبذلك حولت أمريكا الي أكبر أمة مديونة في العالم. كما أدى انتعاش الائتمان الي نمو قوي في الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة. وقد أدى ذلك الي ارتفاع المديونية بصورة غير مسبقة وغير منطقية، في بعض الأحيان ومعتمدة علي أصول وهمية وغير أصلية والتي فاقت قدرة الإنتاج التي عجزت عن مواكبتها.

«كانت هذه الظاهرة بارزة في قطاع العقارات وفي أسواق المضاربات ومبنية علي مشتقات تجارية.»
تفشيت ظاهرة ارتفاع ديون القطاع الخاص وارتفعت

أعباء الديون في أمريكا والدول المتقدمة الأخرى، حتي أصبح حجم الديون أكبر من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في تلك الدول. فقد بلغت نسبة الديون الي الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة 541 % مقارنة بما كانت عليه في عام 2000 البالغة 250 %. وهناك مواقف مشابهة في كل من المملكة المتحدة واليابان. وتبلغ نسبة ديون القطاع الخاص في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حوالي 90 %¹ من جملة الديون القومية.

وتبلغ ديون الحكومة الأمريكية 10 تريليون دولار وعند إضافة الـ 700 مليار دولار عبارة عن الأموال التي صرفت لمواجهة الأزمة المالية وفي شراء الأصول المسمومة 250 مليار دولار عبارة عن تكاليف السياسات المالية التي اتخذت لتحفيز الانتاج في القطاع الخاص ترتفع جملة الديون الي حوالي 11 تريليون دولاراً مما يجعل حكومة الولايات المتحدة في موقف مالي حرج.

هذا وان مناخ التحرير الذي بدأ في عقدي السبعينيات والثمانينيات واستبدال معيار الذهب بالدولار وانفراط ضوابط الإنضباط في الإقراض سمحت للاعبين في الأسواق المالية إدخال أدوات اقترض مشبوهة ومعقدة وتفتقد الشفافية والمصادقية.

حيثيات مذكرة مدير بنك الشعب الصينى (البنك المركزى):

كرد فعل للأزمة المالية وعدم استقرار الأسواق المالية وتراجع الإنتاج وتفاقم البطالة وتراكم مديونية أمريكا برزت الحاجة الي إصلاح النظام المالي العالمى. وهنا برز السؤال عن نوع ومتطلبات عملة الاحتياطي العالمى القادرة علي تحقيق الأستقرار في الأسواق المالية العالمية وتساند النمو الاقتصادي العالمى. ومن أهم مواصفات ومتطلبات العملة مايلي:

1/ يجب أن تستند عملة الاحتياطي العالمى علي معيار مستقر ويتم اصدارها وفق شروط وضوابط

1) Gulf One Research Bulletin

سليمة لضمان استقرار إصدار العملة بانتظام وبمقايير كافية لمقابلة احتياجات الدول.

2/ يجب أن يكون أسلوب وتنظيم صدور العملة مرناً يسمح للتغيرات المحتملة في ظل الأزمات المالية الدولية الراهنة.

3/ أن يكون إصدار العملة منفصلاً عن بيئة الاقتصاد الوطني في الدول المصدرة للعملة وغير مرتبطة بحاجة الدول الخاصة، ومصالحها السيادية.

تتطلب مواجهة الأزمة المالية العالمية الراهنة إعادة النظر في نظام الاحتياطي النقدي العالمي واستبداله بنظام مالي عالمي واحتياطي نقدي جديد وذا قيمة مستقرة. ولذلك ظلت تبعات الأزمة وتفشت العدوي الي جميع دول العالم وعرضت اقتصاداتها للمخاطر بسبب اختلال نظام الاحتياطي العالمي حتي أصبح ذلك مثلاً يطلق علي الأوضاع الاقتصادية العالمية.

"عندما تعطس أمريكا يصاب العالم بالزكام"
أولاً: هنالك احتمالات أن تواجه الدول التي تصدر العملات المستخدمة كاحتياطي عالمي مآزق مرتبطة بالخيار بين تحقيق أهداف نقدية وطنية وبين ضرورة الوفاء بالتزاماتها نحو توفير السيولة الكافية لمقابلة طلبات الدول الأخرى من الاحتياطي. فمن جانب لا تستطيع السلطات النقدية الصادرة لعملة الاحتياطي العالمي تركيز اهتمامها علي الأهداف الوطنية وفي ذات الوقت تمتلك القدرة علي مقابلة التزاماتها الدولية. ومن جانب آخر قد لا تستطيع تحقيق المصالح الوطنية والوفاء بالتزاماتها الدولية في آن واحد. فإنها إما أن تفشل في مقابلة التزاماتها الدولية من خلال متابعتها مكافحة التضخم محلياً أو اللجوء الي توليد سيولة نقدية كبيرة لمقابلة المتطلبات الخارجية من خلال رفع حجم السيولة المحلية فتعرض اقتصادها الي مخاطر التضخم.

ثانياً: وعليه فإن إصلاح النظام المالي العالمي يتطلب إيجاد عملة احتياطي دولي منفصمة عن المصالح المجردة لأمة واحدة.

ثالثاً: يجب أن يكون إصلاح النظام المالي في إطار نظرة مستقبلية ومرتبطة بأهداف طويلة المدى. أي أن يكون تطبيق الإصلاح تدريجياً لتحقيق المصالح المشتركة. وأن يكتسب إنشاء العملة قبولاً واسعاً وأن يكون المعيار مستقراً يأخذ في الاعتبار تحقيق الأهداف المستقبلية لكل الدول.

وترى المذكرة أن أكثر نظام مؤهل لتحقيق هذا الهدف هو نظام حقوق السحب الخاصة SDR. علي أن يكون نظام SDR علي أوسع نطاق وتضم أكبر عدد ممكن من عملات الدول الكبرى حتي يمكن استخدامه في أوسع نطاق ممكن. هذا ويمكن استخدام معيار الناتج المحلي الاجمال GDP في تخصيص حصص حقوق السحب الخاصة علي أن تسند إدارة النظام الجديد الي صندوق النقد الدولي كجهة محايدة.

ويبدو أن مذكرة محافظ بنك الشعب الصيني حول إصلاح النظام المالي قد أسدلت ظلالها علي مداورات اجتماع قمة G20. إذ كان من أهم القرارات التي اتخذتها القمة التعهد برفع الموارد المالية لصندوق النقد الدولي من خلال إنشاء وحدات حقوق سحب خاصة في حدود 250 مليار دولار. ويعتبر هذا القرار الأول من نوعه منذ عام 1981م. هذا ويعتقد البعض أن هذا الإجراء خطوة نحو إصلاح إدارة الاقتصاد والنظم المالية والسيولة العالمية.

ومن الجانب الآخر يرى بعض الخبراء استحالة التحول من الدولار الي حقوق السحب الخاصة SDR في المدى القريب. إذ تعتبر حقوق السحب الخاصة وحدة محاسبية تستخدم للمحاسبة بين صندوق النقد الدولي والحكومات. وتتكون من حزمة عملات رئيسة مثل الدولار والجنيه الاسترليني واليورو والين الياباني. ويعتقد الخبراء أن هدف الصين من دعوتها الي التحول من الدولار الي حقوق السحب الخاصة تحويل احتياطاتها الضخمة والمحفوطة بالدولار. في شكل نقدي وسندات الحكومة الأمريكية. الي حقوق السحب الخاصة SDR دون بيعها بالدولار

البديل الإسلامي:

يهدد فشل النظام المالي الرأسمالي الليبرالي الجديد وإفلاسه اليوم وانهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي في نهاية القرن الماضي الطريق أمام النظام المالي والاقتصادي الإسلامي للإنطلاق ويشكل هذان الحدثان بداية الانطلاقة الواعدة للنظام الاقتصادي والمالي الإسلامي. فقد بدأ النظام المالي الإسلامي مثلاً في كل قطاعاته المصرفية، والتأمين التكافلي، وأسواق المال التي تنشأ في سوقها الأولية الصكوك الإسلامية ويتم تداولها في سوقها الثانوية. ويشق طريقه في أسواق وعواصم العالم الإسلامي وفي أسواق وعواصم أوروبا وآسيا وأمريكا. التي كانت تنظر إلى الإسلام وحضارته وثقافته نظرة دونية مستهجنة. كما كانت تنظر إلى النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي كنشاط هامشي ليس له أثر في واقع العمل في الأسواق المالية العالمية والاقليمية.

نشأت المصرفية الإسلامية في صورة متواضعة ومحدودة في منتصف السبعينيات في كل من دبي ومصر والسودان. ثم واصلت انتشارها إلى دول إسلامية في منطقة الخليج مثل الكويت والبحرين وقطر ثم امتدت إلى تركيا والباكستان وماليزيا واندونيسيا

وبدأ النظام المالي الإسلامي في شكل مصارف تعمل وفق الشريعة الإسلامية ثم أخذ يتنوع هيكلياً ووظيفياً ليشمل القطاعات الإستثمارية ومجال التأمين التكافلي ثم توسعت قطاعاته بإنشاء مؤسسات إسلامية تعمل في مجالات الصكوك والإجارة والاستصناع والمقاولات... الخ. وامتد توسع نشاط المؤسسات الإسلامية وتخطت حدود دول العالم الإسلامي لتنتشر في الدول الغربية والآسيوية. وأصبحت تمثل الملاذ الآمن للمستثمرين في الأسواق المالية التقليدية في أعقاب المخاطر المفجعة التي تعرضت لها تلك الأسواق بسبب

ويعتقد هؤلاء الخبراء أن الولايات المتحدة والدول الكبرى الأخرى لن توافق على هذا الإجراء.

هذا وقد اعترض السيد براون رئيس وزراء المملكة المتحدة بشدة عند تقديم اقتراح هذا الإجراء بواسطة رئيس وزراء الصين في اجتماع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المنعقد في باريس في يونيو الماضي قائلاً: إن أي حديث حول هذا الموضوع سوف يعتبر مؤشراً إلى أن هنالك تعديلات جذرية في النظام المالي العالمي على الأبواب. مما قد يؤدي إلى تأخير الوصول إلى الانتعاش. حتي ولو كان المقصود إجراء التعديل في المدى البعيد.

ويبدو أن مبادرة الصين بهذا الإصلاح يعزى إلى خشيتها من حالة التدهور في الموقف الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وتراكم ديونها حتى بلغت 541% من الناتج المحلي الإجمالي وأن يؤثر ذلك الموقف سلباً على أرصدها المحفوظة بالدولار. وقد برز من خلال المداخلات في قمة G20 موقفان متناقضان. فبينما تري الصين ضرورة التحول من الدولار إلى حقوق السحب الخاصة SDR لحماية أرصدها الهائلة بالدولار في ظل احتمال تدهور الدولار بسبب المديونية المفرطة للولايات المتحدة والسياسات الاقتصادية والنقدية غير السليمة التي تتبعها الولايات المتحدة والاحتياطي الفدرالي. تتخوف الدول الكبرى من أن إثارة مثل هذا الأمر وفي الوقت الحاضر قد تشير إلى أن هنالك سياسات جذرية في إدارة الاقتصاد العالمي على الأبواب فيفضي إلى تعميق عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي وتطيل عمر الكساد.

وفي اجتماع مجموعة الـ 20 المنعقد في أغسطس 2009م أبدى الرئيس الفرنسي تخوفه من مخاطر الاستمرار في الاعتماد على عملة واحدة كاحتياطي نقدي عالمي مما يعزز موقف الصين. ويشير إلى احتمال تعديل نظام الاحتياطي العالمي والمعتمد على الدولار.

الأزمات المالية. مما جعل نشاط المؤسسات المالية الإسلامية ينمو بمعدل يفوق 15% فى العام. وفاقت قيمة هذه المؤسسات نصف تريليون دولار. وأستفادت تلك المؤسسات الإسلامية من التطورات الهائلة في مجالات التكنولوجيا الحديثة والاتصالات وتقنية المعلومات. هذا بالرغم من التراجع الذي أصاب بعض القطاعات مثل قطاع العقار نتيجة للأزمة التي ضربت القطاع المالي في الدول الغربية عام 2001م.

مستقبل النظام المالي الإسلامى:

نتيجة للمخاطر المفجعة التي تعرض لها المستثمرين في الأسواق التقليدية جراء الأزمة المالية العالمية التي ضربت تلك الأسواق أخذ كثير من المستثمرين يبحثون عن الملاذ الآمن الذي توفره النظم المالية التي تلتزم بالمبادئ الأخلاقية السليمة. لذا اعتبر المستثمرون النظم الإسلامية البديل العقلاني للنظم التقليدية التي تعمل بنظام الفائدة والقمار والغرر. ويمكن للنظام المالي الإسلامي توفير هذا البديل لأن من ميزات نظام الاقتصاد الإسلامي المحافظة على القيمة الحقيقية للثروة. وأستقرار سعر الصرف، ومن ثم أستقرار الأسعار فى الاقتصاد الكلى وتحقيق التوازن فى مفاصل الاقتصاد. بعيداً عن التضخم وخلق البيئة المواتية والمحفزة للإستثمار والنمو. وإن غياب هذه الميزة فى النظام التقليدي كان السبب الرئيس فى انفجار الأزمة المالية العالمية التي أنت علي جل المنجزات التي حققتها الاقتصادات المتقدمة والناشئة خلال السنوات الماضية من خلال الانعاش الذي شهدته تلك الاقتصادات. إذ اتضح للعالم أن النظام المالي التقليدي لا يستند علي أرضية صلبة وسليمة بل يستمد قوته من التزوير والتعامل فى المشتقات والنمو الوهمي. إذ بلغت التزامات النظام المالي العالمي 650 تريليون دولاراً مقابل 55 تريليون دولاراً يمثل الإنتاج الحقيقي للعالم. أي ما يعادل 11 ضعفاً، مما يشكل عبئاً

مالياً خطيراً للاقتصاد العالمي. ولا يتوقع سداد هذا الإلتزام في أقل من عقد كامل من الزمان. وعليه عندما انهارت البنوك العالمية جراء الأزمة المالية العالمية الراهنة توجهت الأنظار الي المصرفية الإسلامية التي سلمت من المخاطر بفضل نظمها الملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تمثل الحصن الآمن للنظام الاقتصادي.

وجاء في تقرير شركة Advantage Consulting للاستشارات بحث بعنوان (النظام الإسلامي الفارس الصامد في حصن منيع). أنه مع مرور العالم بهذه الأزمات الحرجة وما صاحبها من عدم التيقن أصبح من الواضح وجود ضعف خطير في النظام المالي المتبع. وإن ذلك النظام المالي الذي أستخدم كمعيار مالى دولى كان غير ملائم تماماً لحماية نفسه من الأزمة الاقتصادية¹.

لقد أفضت هذه التطورات المؤلمة في الاقتصاد العالمي الي زيادة الاهتمام بالنظام الاقتصادي الاسلامى الذى توسّع نطاق قبوله عالمياً. ونتيجة لهذا القبول يتوقع أن يصل اجمالي أصول المؤسسات المالية الإسلامية في العالم في نهاية عام 2008م الي 780 مليار دولار مقابل 597 مليار دولار في عام 2007 بنسبة 31%. ويأتي هذا النمو العالي في المؤسسات المالية الملتزمة بالشريعة الإسلامية والعالم في خضم المخاطر الموجهة التي تعرضت لها مؤسسات النظام المالي التقليدي. مما يؤكّد سلامة المقومات والمبادئ التي يستند عليها النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي التي تصونه من الإنزلاق في مستنقعات المخاطر. وتشمل تلك المبادئ الأمانة والنزاهة والشفافية والعدالة والتيسير والإيثار والتعاون والتكافل.

والنظام الإسلامي نظراً لاعتماده على مقاصد ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية يجب أن تكون صيغ المعاملات المستخدمة فى التمويل الإسلامي

(1) مجلة المصرفية الإسلامية الصادرة في 2009/5/31

عادلة ومنصفة ومستندة على نشاط حقيقى. وبالمقابل تحرم أحكام الشريعة الإسلامية الفائدة بجميع أنواعها ومسمياتها والغرر والقمار. ومن شأن ذلك أن يجعل التمويل الإسلامى ملتزماً بالضرورة، وذلك يضمن أن تكون المعاملات بشراء وبيع السلع والخدمات الحقيقية فقط، دون التعامل فى الأنشطة والتجارة فى المستقبلات الوهمية مثل المشتقات. كما تحرم الشريعة الإسلامية فوق ذلك المعاملات التى تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والجهالة والإحتكار والإستغلال والغرر والجشع والظلم. ويعتمد النظام الإسلامى على التداول الحقيقى والموجودات. وحرمت الشريعة نظام المشتقات التى تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة. وبالرغم من تعرض منطقة الخليج العربى لبعض الخسارات جراء الأزمة المالية العالمية، خاصة فى قطاع العقارات والذي يمثل القطاع الرائد والقاطر للإستثمارات فى المنطقة، فقد أوضح التقرير الذى أعدته مؤسسة Arthur D. Little الأمريكية أن المنطقة ما زالت تمثل الملاذ الآمن للمستثمرين الغربيين، كما يتوقع التقرير ان تنتعش أسواق المنطقة فى نهاية عام 2009م.

هذا وقد أوضح تقرير Arthur D. Little حول عشرة أسواق مالية إسلامية، والتي تشمل المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت وسلطنة عمان والامارات العربية المتحدة وماليزيا وتونس، الإمكانيات المتاحة إلى جانب الإشارة إلى التحديات التى تواجه كل سوق من هذه الأسواق. ويتوقع التقرير أن ترتفع الأصول الملتزمة بالشريعة الإسلامية من 800 مليار دولار الى 4 تريليون دولار بحلول عام 2015 أى بمعدل متوسط نمو ما بين 10 الى 20% فى العام. وبذلك يحتل النظام المالى الإسلامى أعلى نسبة نمو فى هذه الصناعة، مع وجود تفاوت فى مستويات ونسب النمو من سوق مالى إسلامى الى آخر فى بلدان المنطقة.

وتقسم الدراسة دول الأسواق المالية الإسلامية من حيث نمو رأس المال كنسبة للناتج المحلى الإجمالى (GDP) إلى أربع دول كبرى رائدة فى مجال تبني النظام الإسلامى وأخرى لاحقة بها. تشمل المجموعة الأولى السعودية والكويت وماليزيا والامارات العربية المتحدة.

أسواق المال فى هذه الدول "بما فى ذلك المؤسسات التقليدية" متقدمة والأصول الإسلامية بها نسبياً عالية. فإن نسبة الأصول إلى الناتج المحلى الإجمالى "بما فى ذلك الأصول التقليدية" يقدر بـ 92% فى ماليزيا، و 76% فى الكويت و 93% فى البحرين و 76% فى قطر (أنظر الجدول رقم (1) المرفق). هذا وتحتل المملكة العربية السعودية أعلى نسبة لتركيز الأصول الإسلامية المالية 40% من الناتج المحلى الأجمالى وتليها الكويت بنسبة تركيز 21% والامارات 20% أما قطر فتبلغ نسبة تركيز الأصول الإسلامية 5% فقط فيما تبلغ جملة بناء رأس المال بها 77 مليار دولار.

تحتل المغرب المرتبة الأولى بين دول شمال أفريقيا الثلاث المغرب، تونس، ومصر، فيما يختص بالقدرة على بناء رأس المال Capitalization وتبلغ 100% وتبلغ نسبة بناء رأس المال والناتج المحلى إجمالى مليار دولار إلا أن نسبة تركيز الأصول الإسلامية ضعيفة جداً 2% فقط. أما مصر فإنها تقوم بصياغة سياسات وإجراءات لتحفيز مناخ الإستثمار.

بالرغم من التوسع الكبير فى النظام المالى الإسلامى وانتشاره فى الدول الإسلامية وغيرها، إلا أننا إذا قارنا تركيز الأصول الملتزمة بالشريعة الإسلامية بنمو الناتج المحلى الإجمالى فى الدول الإسلامية والتطور الهائل فى رسملة الأصول Capitalization ونسبته الى الناتج المحلى الإجمالى نجد نسبة التركيز للأصول الملتزمة بالشريعة الإسلامية ضئيلة جداً. (أنظر الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) أدناه).

جدول رقم (1)
نسبة تركيز الأصول الإسلامية

الدولة	رسملة المال في السوق Capitalization	نسبة رأس مال السوق للناتج المحلي الإجمالي	نسبة تركيز الأصول الإسلامية للناتج المحلي الإجمالي
المملكة العربية السعودية	247 مليار دولار	47 %	40 %
ماليزيا	197 مليار دولار	92 %	
الإمارات العربية	132 مليار دولار	49 %	20 %
الكويت	121 مليار دولار	76 %	21 %
قطر	77 مليار دولار	67 %	5 %
البحرين	20 مليار دولار	93 %	15 %
عمان	15 مليار دولار	36 %	
المغرب	70 مليار دولار	100 %	2 %
مصر	57 مليار دولار	27 %	
تونس	5 مليار دولار	14 %	

الاستنساخ المالي من المال إلى المال قد جَنَّب على الأقل ربع ثروات العالم من التأثر بالأزمة المالية العالية التي دحرجتها المشتقات المالية وبيع الدين (المتاجرة بالديون) في أوروبا وأمريكا الي داخل الاقتصاد العالمي².

وأوضح (توني بيرش) أيضاً مزايا المصرفية الإسلامية وقدرتها الإبداعية علي ابتكار المنتجات المالية بعدالة داخل دائرة الاقتصاد الفعلي وليس مجرد أوراق علي الطااولات.

ويضيف بيرش³ انه يمكن للتمويل الإسلامي توسيع جاذبيته أكثر من قاعدته التقليدية في أعقاب الأزمة المالية العالمية كما يمكنه المساعدة في إعادة الإنضباط الي النظام المالي العالمي.

ويشير التقرير الي أن البداية دائماً ماتكون صعبة لذا فأن ظهور المصرفية الإسلامية وإحلالها مكان النظام القديم يحتاج الي بعض الوقت، لأن غير المسلمين يجب أن يلمسوا فوائدها قبل أن يعتمدوها

ونسبة للسمة الطيبة التي اكتسبها النظام المالي الإسلامي من خلال صموده أمام المخاطر التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية الراهنة يتوقع أن تتحول معظم الأصول المالية غير الملتزمة بالشريعة الإسلامية الموجودة في الدول الإسلامية، والتي يوضحها الجدول أعلاه، إلى حظيرة النظام الإسلامي الذي يوفر لها الملاذ الآمن. وبناءً علي هذه التوقعات فهناك تنبؤات من قبل المؤسسات الاستشارية العالمية أن تصل الأصول الملتزمة بالشريعة الإسلامية الي مستوي 4 تريليون دولار بحلول عام 2015 القادم إن شاء الله من مستواها 800 مليار دولار في عام 2008م.

من الجانب الإيجابي يتوقع الخبير البريطاني (توني بيرش)¹ ان يعيد التمويل الإسلامي الإنضباط إلى النظام المالي العالمي في عام 2010م. وان المصرفية الإسلامية سوف تكتسح النظام المالي في العالم بجاذبيتها بحلول عام 2015. وأكد أن القوانين المنظمة للاقتصاد الإسلامي والتي تمنع

(2) مجلة المصرفية الإسلامية

(3) مجلة المصرفية الإسلامية

(1) الاقتصاد وأسواق المال

طريقة لهم لإدارة أموالهم واستثماراتهم. و حول المزايا المصرفية للبنوك الإسلامية والتي تأتي علي رأسها أنها لا تقرض سوى ما لديها من ودائع وهو الأسلوب الذي يتفادى توليد الإئتمان بكل آثاره التي شاهدها من خلال الأزمة المالية. لذا يصبح الإقراض أكثر انضباطاً لأن الإقراض المفرط يشكل تهديداً رئيسياً للنظام المالي العالمي.

إن نظام التمويل الإسلامي من شأنه أن يحول دون خلق الدين الذي يؤدي الي التضخم في الاقتصاد ثم يفضى إلى الأنهيار. وأن البنوك الإسلامية القائمة الآن بحكم تكوينها هي بنوك صغيرة برؤوس أموال جيدة كما أنها بنوك محافظة. وبالنسبة الي كثير من المتعاملين فإن البنك الذي لا يدفع فائدة ولكنه يعطى المستثمر أماناً أكثر. أفضل من البنك الذى يقدم فائدة 7% ولكن يمكن أن ينهار في يوم ما.

صحيح أن البنوك الإسلامية لم تتأثر كثيراً بالأزمة المالية العالمية ولكنها تتأثر بصورة غير مباشرة بالبيئة المحيطة بها وان العديد من منتجات المؤسسات الإسلامية خاصة أزمة الإستثمار في القطاع العقاري أثرت على البنوك الإسلامية المرتبطة بذلك القطاع وتكبدت خسارات حيث تراجعت أرباحها.

قطاع الصيرفة الإسلامية:

بالرغم من الإشادات التي صدرت عن عدة جهات عن الصيرفة الإسلامية. خاصة حول قدرتها علي تجاوز مخاطر الأزمة المالية. الا أن هذه الصناعة لا تزال محدودة وقاصرة "فى تقديرى" عن تلبية احتياجات التوسع المطلوب. خاصة في استحداث منتجات وأدوات جديدة متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقادرة علي تعضيد وتعزيز مفاصل الاقتصاد في الأقطار الإسلامية. هذا وأن تركيز التمويل الإسلامي علي قطاعات محدودة يجعله معرضاً لمخاطر الصدمات التى قد تحدث في قطاعات معينة. كما هو الحال تأثير الأزمة المالية العالمية

على قطاعات العقارات في الامارات العربية المتحدة حيث أدى ذلك الى عدم الاستقرار فى أسواق الأموال فى تلك المنطقة. كما ان انخفاض أسعار النفط نتيجة لتراجع الإنتاج في الدول الصناعية خلق أزمة السيولة في الدول النفطية والتراجع فى النمو وتفاقم مشكلة العطالة وتراجع النشاط الأقتصادي خاصة فى سوق الصكوك.

هذا وإن معظم الدول الإسلامية تفتقر الى أدوات مكافحة التضخم ونظم المحافظة علي الاستقرار الاقتصادي الكلي مما يؤدي إلى أحتمال تصاعد معدلات التضخم نتيجة لتلك المتغيرات.

هذا ومن التحديات التي تواجه معظم الدول الإسلامية توفير البيئة التشريعية والمؤسسية والضوابط المطلوبة لإزالة المشاكل التي تواجه النظام المالي الإسلامي في العديد من الدول الإسلامية. وليصبح النظام أكثر حصانة ضد الأزمات العالمية' ولتعزيز الرواج والحصانة التي يوفرها الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية فإن ذلك يستدعي تقوية الضوابط. خاصة فيما يتعلق بالشفافية واللوائح والنظم الخاصة بالمصارف الإسلامية مثل إجراءات التأسيس وقواعد الرقابة والتفتيش والحوكمة والتنسيق بين المصارف الإسلامية والتقليدية. فهناك من لا يلاحظ فروقات بين هوامش المربحات التي تتقاضاها المصارف الإسلامية والفوائد الربوية لدي المصارف التقليدية مما يضعف التصنيف الايدلوجي للنظام الإسلامي ويجعل المصارف الإسلامية، إسلامية نظرياً وتقليدية من الناحية العملية.

ومن التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي مخاطر ضعف السيولة في كثير من الدول الإسلامية لارتباطها بأسعار النفط تصاعداً وتراجعاً. لذا فإن تعزيز حصانة المصارف الإسلامية ضد الأزمات المالية العالمية يتطلب مراجعة نظم إدارة السيولة ومنظومة الأصول وانتهاج حلول

تمويلية جديدة تمكّن من تعزيز قدرة المصارف علي إدارة المخاطر وتطوير الجانب التقني والمهني في المعاملات المصرفية وإدارة المخاطر وتطوير إدارة التحوط ضد التقلبات اللازمة للآزمات المصاحبة للصناعة المصرفية.

موقف السندات الإسلامية (الصكوك) وصناديق الأستثمار الإسلامية:

بالرغم من استمرار تراجع السندات فإن تقرير بيت الإستشارات يتوقع أن تنتعش صناعة التمويل الإسلامي في الفترة المقبلة. فقد أصبحت الصكوك الإسلامية أسرع أدوات التمويل الإسلامي نمواً وأكثرها شعبيةً. وأصبحت أداة هامة لجلب التمويل والأنشطة الأستثمارية على نطاق العالم. وتمت هيكلتها على مختلف صيغ التمويل الإسلامية مثل المشاركة والمرابحة والإيجارة والأستصناع. غير أنه لا بد من أن يستند هذا النظام على ما لا يقل عن 51% من الأصول الحقيقية وليست على أدوات دين. وكان أكثر من نصف معاملات الصكوك في عام 2008 م مبنياً على صيغة الأيجارة تليها المشاركة بنسبة 17%. ولكن هذا الإزدهار سوف يكون مرهوناً بإصلاح النظام المالي في منطقة الخليج التي استأثرت بنمو 54% من جملة الصكوك الصادرة في عام 2008م.

تجدر الإشارة إلى أن السوق الدولي للصكوك قد عانى من هبوط حاد في عام 2008. حيث بلغت الصكوك التي تم إصدارها حوالى 15 بليون دولار. أي اقل من نصف ما تم إصدارها عام 2007 والبالغة حوالى 33 بليون دولار. وكان هنالك الهبوط في الصكوك على مستوى العالم. وكانت دول الخليج وجنوب شرق اسيا أكثرها تضرراً غير أن ان الضرر كان اكبر نسبيا على الاولى. وكان هنالك تفاوت كبير بين مختلف الدول في كلا الاقليمين. عانت كل من الكويت والسعودية من اكبر معدل هبوط. باكثر من 70% بينما لم تسجل قطر أى

ظاهرة سالبة. وفي حالة جنوب شرق اسيا. فقد سجلت ماليزيا. والتي تعتبر اكبر سوق للصكوك الإسلامية في العالم. اكبر هبوط في اصدارات الصكوك. بينما. وعلى العكس من ذلك تماماً. تضاعفت معاملات الصكوك بسبعة اضعاف في اندونيسيا في عام 2008.

وقد حدث اكثر الهبوط حدة في سوق الصكوك في الربع الرابع من عام 2008. وشكل بذلك اقل اصدار للصكوك الربع السنوية منذ عام 2002. هذا وقد ساهمت العديد من العوامل في انخفاض سوق الصكوك. غير أن العامل الاساسى هو الازمة المالية العالمية والتي ادت الي نزوب السيولة. اتساع الفجوة بين اسعار القروض وتآكل الثقة الذى أدى الى ان تسود روح « الترقب والانتظار» لدي المستثمرين. غير أن مؤسسة «استاندرد آند بوور» تتوقع ان ينتعش سوق الصكوك الاسلامية في بدايات عام 2010 إذ من المتوقع ان يبدأ التحسن في السوق لعالمي.

وبالرغم من الإنخفاض الذي شهدته إصدارات الصكوك فإن الطلب عليها مازال مستمراً. ويعزي ذلك الي أن هنالك أكثر من 300 مؤسسة مالية تعمل وفقاً للشرعية الإسلامية. مما يعطي المستثمرين في الصكوك الضمان والإطمئنان والملاذ الآمن لثروات المستثمرين في هذه الصناعة. وبالرغم من أن الصكوك الإسلامية التي يتم تداولها في الأسواق التقليدية غير معصومة تماماً من المخاطر التي تنشأ في أسواق الإئتمان التقليدية. خاصة وإن الصكوك تعتبر من الأدوات الإئتمانية. ولكن بما أنها قائمة علي أصول حقيقية وغير وهمية أو مزورة تتيح قدراً كبيراً من الثقة والأطمئنان للمستثمرين. خاصة أولئك الذين ما زالوا يتعاملون مع المؤسسات المصدرة للسندات بالصيغ التقليدية. هذا ما جعل الصكوك الإسلامية أكثر رواجاً واوسع انتشاراً ونمواً بالرغم

من التأثير السلبي لتداعيات الأزمة المالية العالية علي ثقة المستثمرين.

أوضح البحث حول الاسواق الاستثمارية البديلة التي تتعامل بالشريعة نمو الصناديق الاسلامية مثل الصندوق الاسلامي لرأس المال الخاص، صناديق التحوط (Hedging) والصناديق العقارية. حيث يوجد حالياً اكثر من 500 صندوق اسلامي على نطاق العالم، وتتوقع Ernest and Young ان يتضاعف حجم هذه الصناعة إلى أكثر من 950 صندوقاً بحلول عام 2010. وعلى الرغم من ان سوق الصناديق الاسلامية يعتبر صغيراً نسبياً، فقد شهد نمو غير مسبوق اذا اخذنا في الاعتبار ان اول صندوق للتحوط (Hedging) على اساس الشريعة تم طرحه في بداية عام 2007 بواسطة السمسار العالمي نيو ايدج حيث تم توفير الاستثمار الاساسي بواسطة البنك التجاري الاهلي بالسعودية (NCB). ومنذ ذلك التاريخ كثف الكثير من اللاعبين المشهورين على مستوى العالم مثل Duetsch Bank، HSBC و Barclays تعاونهم مع نظرائهم في العالم الاسلامي لطرح منتجات استثمارية اسلامية بديلة متنوعة¹.

استصبح نمو الصكوك والصناديق الإسلامية زيادة كبيرة في أنشطة التأمين الاسلامي والتي يسيطر عليها بصورة كبيرة مستثمرو الخليج. بلغت معاملات التأمين الاسلامية (التكافل) اكثر من بليون دولار في دول الخليج في عام 2006 ومن المتوقع ان تنمو باكثر من الضعف لتبلغ حوالي 2.1 بليون دولار بحلول عام 2010. وعلى الرغم من ان منطقة الخليج كانت دوماً اكبر سوق للتكافل من حيث المعاملات المالية، فان النمو الاكبر كان في بلاد خارج منطقة الخليج. وعلى سبيل المثال فان النمو العالمي المركب للتكافل خلال الفترة 2004-2006 كان 20.4%، غير ان شبه القارة الهندية

(1) المصدر: Gulf One Research Bulletin

وافريقيا سجلتا نمواً بلغ 44% و33% على التوالي. وهذا يفوق بصورة واضحة النمو الذي سجل في منطقة الخليج لنفس الفترة والبالغ 18%.

ما يبشر بنجاح أوسع للنظام المالي والصكوك الإسلامية بصفة خاصة بروز عمليات التمويل المشترك Syndicate، وأصاب نجاحاً كبيراً في دول الخليج وماليزيا. ونسبة إلى أن هذه العمليات في الغالب ما تكون مرتبطة بعمليات استثمارية في القطاعات الحقيقية مثل الصناعة والسياحة والبنيات الأساسية... إلخ. يبشر ذلك بانطلاق هذه الصناعة بخطوات واسعة الي الأمام. فقد برزت فرص جيدة في مجال تمويل المشروعات المرتبطة بالأمن الغذائي العربي التي وجدت دعماً ملموساً من مؤتمر القمة العربية المنعقد في الكويت في نوفمبر 2008م. (حسبما سوف يتم توضيحه فيما بعد في هذا البحث)

بالرغم من ازدهار سوق الصكوك الإسلامية فإن هناك بعض المخاوف تساور المستثمرين حول أداء السوق. وترتبط تلك المخاوف:

- 1 - افتقار سوق الصكوك الإسلامية الي وجود مناخ تشريعي ينظم عمل تلك الإصدارات. حيث يفاجأ المستثمرون أحياناً ببروز تضارب في الفتاوي حول مطابقة صك ما لأحكام الشريعة الإسلامية.
- 2 - تضاؤل الشفافية في بعض الإصدارات بما حدا ببعض المؤسسات المصدرة للصكوك العمل علي حصول تقييم ائتماني من بعض المؤسسات العالمية وذلك لتقليل مخاطر الإكتتاب في بعض الصكوك.
- 3 - إن عدم وجود سوق ثانوية يجعل تداول الصكوك يتم بين مجموعة محدودة من المؤسسات والأفراد. ويعود غياب السوق الثانوية الي محدودية عدد الإصدارات المطروحة من الصكوك الي جانب رغبة حائزي الصكوك الإحتفاظ بها لأنها تمثل عائداً مضموناً لهم، أو استخدامها كضمانات للحصول علي التمويل من البنوك.

إن تطوير أسواق الصكوك الإسلامية يتطلب اتخاذ الإجراءات الآتية:

1/ سن مجموعة من الأنظمة والقوانين والإجراءات ذات الصلة.

2/ اعتماد نظام يُعتمد عليه حول الموجودات وأصدار لائحة تحكم طرح الصكوك الإسلامية والوساطة في مجالات إصدارها وتداولها وتيسير إجراءاتها.

3/ وضع الضوابط والضمانات الكافية لعدم التلاعب بأموال المستثمرين باسم التصكيك، بالإضافة إلى تحجيم المخاطر القانونية المرتبطة وخلال إصدار الصكوك وسن الضوابط التي تساعد وكالات التصنيف الائتماني في التأكد من قانونية الصك وقوته، هذا الي جانب العمل علي رفع فعالية شركات الوساطة العاملة فى صناعة الصكوك.

4/ إنشاء هيئة للرقابة الشرعية العليا الموحدة لسوق المال لها المرجعية الشرعية العليا الكاملة لشؤون السوق المالية وتراجع كل الصكوك.

5/ إنشاء وتفعيل وكالات التصنيف الائتماني الإسلامية ذات المهنية العالية والتي تتمتع بالمصداقية.

6/ أن تستفيد الدول الإسلامية من الصكوك في تمويل الاستثمارات الكبرى.

التكافل الإسلامى:

يعتبر التكافل مبدأً إسلامياً هاماً، وقد عرفه العرب قديماً ويعتبر التكافل من المبادئ الهامة فى المجتمعات القديمة. إذ أن طبيعة الحياة الابتدائية فى كل منحنى منها تقتضى نوعاً من التعاون والتناصر. أستمر التكافل مع الناس عموماً إلى يومنا هذا.

جاء الأسلام وطوّر هذا المبدأ الفطرى فى حياة الإنسان والجماعة إلى مبدأ كبير وعظيم من الكائن الفرد المرتبط بمؤسسة الأسرة والقرابة بدرجاتها والأخوة فى الله تعالى ثم بالأمة والإنسانية جمعاء. وجعلت لهذه الوحدة مقاصد

ومبادئ موجهة وأحكام تشريعية متنوعة تضبط هذا التكافل وتوجهه نحو أهدافه ومقاصده. ثم تطوّر هذا المبدأ فى الإسلام، مثال ومن ذلك التآخي والتضامن والتكافل بين الأنصار والمهاجرين فى المدينة المنورة، واستمر هذا المبدأ فى أشكاله المختلفة فى شكل جمعيات خيرية وصناديق تضامن اجتماعية وروابط...الخ.

أخذ التكافل شكله الحديث فى عام 1979م عند تأسيس شركة التأمين الإسلامية فى السودان، أحد روافد بنك فيصل الإسلامى، كأول شركة تأمين إسلامية، ومنذ ذلك التاريخ توسّعت صناعة التأمين التكافلي وازدهرت حتى بلغت عدد شركات التكافل حوالي 165 شركة فى عام 2008م، ويقدر حجم الأقساط حوالي 7.2 مليار دولار مقارنة بـ 5.9 مليار دولار عام 2007م وتستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي علي حصة 35% من جملة أقساط التأمين الإسلامية، كما تبلغ حصة دول جنوب شرق آسيا حوالي 22 شركة والدول الأفريقية 3.4% بينما تستحوذ إيران علي حوالي 48.6% من إجمالي السوق¹.

وجاء فى تقرير مؤسسة Ernest and Young أن قطاع التأمين الإسلامى التكافلي سوف يواصل النمو خلال الفترة القادمة بمعدّل يتراوح بين 30 الي 40% سنوياً ليصل الي 11 مليار دولار عام 2015م مقارنة بـ 3.4 مليار عام 2007م. ومن المتوقع أن يتم ذلك من خلال تحول عدد كبير من مؤسسات التأمين التقليدي إلى نظام التكافل الأسلامى، ويعزى ذلك لأبتعاد صناعة التأمين الإسلامية عن بؤرة مخاطر الأزمات. وأن الصناعة الإسلامية لا تتعامل فى الإستثمار فى المشتقات المالية المهيكله وغير المضمونة. وهي أدوات الرهن، مما جعل هذه الصناعة محمية من مصادر الخسارات الموجهة منذ بداية الأزمة المالية العالمية، وخلال

(1) مجلة المصرفية الإسلامية

الأزمان السابقة التي برزت خلال العقود الماضية بطبيعة الحال فإن التأمين التكافلي الإسلامي لا يتعامل مع الإستثمارات في المشتقات المحرمة في الشريعة الإسلامية والتي لا تتفق مع مقاصدها الكريمة. ونسبة لتأثر بيئة العمل التي خيمت عليها عواصف الأزمة المالية وأثرت على قطاعات اقتصادية كثيرة منها قطاع العقار وأسواق المال وانخفاض وتيرة المشاريع الكبرى وحركة التجارة العالمية بما أدى إلى تراجع استثمارات قصيرة الأجل ولكن بنسبة ضئيلة بالمقارنة مع الخسائر التي تكبدتها شركات التأمين العاملة في إطار النظام التقليدي. هذا ويتوقع أن يعود قطاع التكافل الي ازدهاره بالمعدلات التي حققها خلال السنوات الخمس الماضية وذلك بمجرد ظهور الإنتعاش الفعلي.

لتجنب الآثار السالبة لبيئة العمل التي تغلب عليها مخاطر الأزمات، ومقاومة تبعاتها المدمرة، واكتساب الحصانة ضد مخاطرها فإن النظام المالي الإسلامي في حاجة لتنظيم عمله بهدف تعزيز معايير الحوكمة والشفافية، واكتساب القدرة علي ابتكار وطرح منتجات وبرامج جديدة في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية، واكتشاف آليات للتعامل مع الأزمة المالية الحالية وبصفة خاصة مع المتغيرات في أوضاع سوق التأمين الدولية. وهذا يتطلب بدوره توفير الكوادر المؤهلة والمدرّبة والقادرة علي التعامل مع تلك المتغيرات العالمية. فبالرغم من التحديات التي تفرضها ضرورة العمل في بيئة الأزمة المالية الحالية فإنها من شأنها أن تولد فرص نمو النظام المالي الإسلامي خاصة مع تزايد الدعوة الي تطبيق النظام الإسلامي من قبل بعض الخبراء الماليين والمفكرين والسياسيين في الدول الغربية.

إن شركات التأمين التكافلي ماضية في طريق النمو والازدهار بالرغم من العقبات التي أشرنا

إليها بعاليه، وهذا جعل الناس يعتقدون ان هذا القطاع مازال قادراً علي النمو بمعدلات تصل الي 15%. وتقول شركة Price Water House Coopers إن شركات التأمين العاملة بالتكافل يمكن أن تنمو ست مرات خلال العقد المقبل علي اعتبار أن مبالغ التأمين الجديدة يمكن أن تحقق نسبة نمو مركبة مقدارها 20% لتصل الي 4 مليار دولار وسيأتي معظم هذا النمو من شركات التأمين التابعة لشركات التأمين التقليدي بما فيها شركة Allianz وشركة AVIVA وشركة HSBC وشركة Prudential في بريطانيا.

التحديات التي تواجه قطاع التأمين التكافلي:

بالرغم من المستقبل المشرق الذي يبشر قطاع صناعة التأمين التكافلي بالنمو العالي والازدهار علي النحو الذي تم تفصيله بعاليه إلا أن هذا القطاع يواجه الآن مأزق التعرّض لمطرتين. فصناعة التأمين التكافلي من جهة وبطبيعتها الهيكلية التي حرم عليها الاستثمار في المشروعات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومطرفة مطالبة العملاء بسياسات تكافل توفر قدراً كبيراً من عوائد استثمارية وادخارية مع ضمان وتوفير الحماية للاستثمارات.

والمأزق هو أن الأسواق المحلية آتياً غير كافية لتلبية الإحتياجات الإستثمارية التي أخذت تتدفق علي هذه الصناعة بما قد يضطرها الي اللجوء الي استثمارات ذات مخاطر. وجاء في تقرير Ernest and Young ان هذه الشركات مضطرة لاستثمار ما يعادل 60% في الأسهم و10% في العقارات والموجودات المادية الأخرى.

بينما كانت شركات التأمين التقليدية تستثمر أموالها في سندات الخزنة الأمريكية والتي كانت تعتبر ملاذاً آمناً، فإن شركات التكافل كانت تستثمر في سندات الأسواق المحلية التي كان يمكن أن تخسر ما بين 50 الي 60% من قيمتها.

ومن أهم التحديات التي تواجه قطاع التأمين افتقار الدول الإسلامية الي مؤسسات إعادة تأمين تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. لذا تضطر مؤسسات التكافل الإسلامية أن تعيد تأمين منتجاتها لدي شركات إعادة تأمين أجنبية في الولايات المتحدة أو أوربا التي لا تتعامل وفق الشريعة الإسلامية.

لتكتمل حلقة العمل الإسلامي في مجال التكافل فإن إنشاء مؤسسة إعادة تأمين إسلامية أصبح ضرورة قصوى. وبما أن إنشاء مثل هذه المؤسسات في بدايته يحتاج الي موارد مالية وفنية عالية. أري أن تساهم الحكومات في الدول الإسلامية في تأسيس هذه المؤسسات.

التمويل الاسلامي المشترك (Syndicate) وتمويل المشروعات:

تسجل مؤسسات التمويل الاسلامية. ولا سيما البنوك الاسلامية. غياباً واضحاً في مجال تمويل المشروعات. ويعود ذلك للفترة الطويلة المطلوبة لتنفيذ المشروعات مثل مشروعات البنية التحتية الضخمة وللتعقيدات المرتبطة بهيكل تمويل المشروعات وفق الشريعة. من الجانب الآخر. ونتيجة لذلك فان معظم مؤسسات التمويل الاسلامية اصبحت تحبذ التمويل قصير الاجل. ولا سيما في مجالات العقارات والقروض الشخصية على حساب مشروعات البنية التحتية والمشروعات الإنتاجية ومن سلبيات هذه الظاهرة هي:

أولاً: ان تركيز المؤسسات الاسلامية على تمويل التجارة قصير الاجل سيؤدي إلى إقصائها إلى هامش النظام المالي العالمي.

ثانياً: على الرغم من أن التمويل الإسلامي للعقارات والقروض الشخصية يؤدي دوراً اقتصادياً مهماً. إلا أن له تأثيراً مباشراً محدوداً على توسيع الافاق الانتاجية للاقتصاد. النمو الاقتصادي وزيادة الدخل وخلق فرص عمل تساهم في استدامة

الرفاه الاقتصادي والاجتماعي يتم من خلال تمويل مشروعات البنية التحتية والإنتاجية.

ويلاحظ أن نمو التمويل الإسلامي المشترك كان افضل من النمو في سوق الصكوك في عام 2008 حيث توسع التمويل من 20 بليون دولار عام في عام 2007 الي اكثر من 27 بليون دولار عام 2008. اي بزيادة قدرها 32%. هذا وقد حقق التمويل المشترك نوعاً من الوقاية لسوق الإقراض ضد الهبوط في اصدار الصكوك. في دول مجلس التعاون الخليجي. أن التفسير الأكثر احتمالاً للزيادة في التمويل المشترك يكمن في الانكماش الذي حدث في سوق الصكوك. فعندئذ تحول المستثمرون إلى التمويل المشترك كافضل بديل للصكوك وذلك لسببين.

السبب الاول: هو ان ارتفاع معدلات «الليبور» (LIBOR) الذي صاحب المرحلة الاولى من شح الاقراض وجعل الاقتراض من خلال الصكوك اكثر تكلفة. وعندما نضب سوق الصكوك تحول المستثمرون إلى الاقتراض من خلال التمويل المشترك. ولكن عندما جمدت اسواق الاقراض على المستوى الدولي في الربع الأخير من عام 2008م. تآثر سوق التمويل الاسلامي المشترك أيضاً.

اما بشأن تمويل المشروعات فان المعلومات المتاحة تشير الى ان عدد العمليات في ارتفاع. وعلى الرغم من أن نصيب التمويل الإسلامي في كل عملية أقل من 30% من اجمالي تمويل المشروع. ان هذا الامر يستدعي زيادة جرة التمويل الاسلامي في المشروعات. نسبة للطلب المتنامي للاستثمار في مشروعات البنية التحتية على المستوى الدولي. ففي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي سوف تكون هنالك فجوة ضخمة في متطلبات تمويل مشروعات البنية التحتية تبلغ أكثر من تريليون دولار أمريكي خلال السنوات الـ 5-10 القادمة. ويشكل هذا الطلب الضخم فرصة كبرى لمؤسسات التمويل الإسلامية لزيادة تمويلها لمشروعات البنية التحتية.

يعزى السبب في زيادة عمليات تمويل المشروعات بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي لعدة عوامل منها ارتفاع عدد الاختصاصين الذين يعملون بالبنوك، والمؤسسات القانونية والمؤسسات المشابهة والذين يمتلكون القدرة على التعامل مع التعقيدات المرتبطة بتمويل المشروعات وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. كما ان هناك تغييراً ايجابياً في النظرة الرسمية للتمويل الإسلامي على نطاق العالم مما مهد السبل للزيادة في التمويل الإسلامي للمشروعات.

وعلى الرغم من زيادة صفقات التمويل الإسلامي للمشروعات بمنطقة الخليج، فإن التقديرات تشير الى ان هذه الصفقات شكلت اقل من 10% من اجمالي صفقات تمويل المشروعات بمنطقة الخليج في عام 2007. وتقدر "ميد" أن تصل حجم صفقات التمويل الإسلامي بالمنطقة الى 25 بليون دولار في عام 2012. أي حوالي 25% من اجمالي سوق تمويل المشروعات بالخليج. وفي ظل الوضع الاقتصادي والمالي الراهن، سيكون من الصعوبة بمكان تحقيق هذا الهدف. لذا يتطلب من الدول والحكومات والمؤسسات الإسلامية متعددة الاطراف مثل البنك الإسلامي للتنمية أن يقوم بتوفير الضمانات المالية.

وما يبشر بأنطلاق هذه الصناعة بخطوات واسعة إلى فرص الاستثمار الواسعة في مجالات البنية التحتية في الدول الإسلامية، الدعم العظيم الذي تجده هذه الصناعة للولوج في مجالات الاستثمار المرتبطة بالأمن الغذائي، فقد برز اهتمام كبير في هذا الشأن في مؤتمر القمة العربي المنعقد في الكويت في نوفمبر 2008م.

كما ان انتعاش القطاعات الإنتاجية التي تأثرت سلباً بالأزمة المالية ومآلاتها الانكماشية سوف توفر فرصاً عظيمة لهذه الصناعة. والجانب الآخر. وحسب الدراسات التي وردت في تقرير Gulf One Research Bulletin¹ في أكتوبر 2008م حول مجالات الاستثمار

1) Gulf One Research Bulletin

فإن منطقة الخليج وحدها سوف تشهد فجوة تمويل البنية التحتية تقدر بواحد تريليون دولار خلال خمس الى عشر سنوات المقبلة، ويتوقع أن ترتفع مساهمة القطاع المالي الإسلامي من 10% من جملة تمويل المشروعات عام 2007 الى نسبة 25% عام 2012 لتصل جملة الاستثمار الإسلامي في هذا القطاع الى حوالي 25 مليار دولار. رغبة في بناء الثقة ودعم المصادقية في المشروعات المتفقة مع الشريعة الإسلامية، واستقطاب الاستثمار في مجالات التمويل الإسلامي، بدأت بعض السلطات مثل الامارات العربية في منح تغطية ضمانية للمشروعات الإسلامية. فقد تم تعيين بنك دبي الإسلامي كوكيل ضمان حسابات Escrow. وسيراً في نفس الاتجاه وتحقيقاً لنفس الأهداف تقوم الأسواق في المملكة العربية السعودية بتوسيع التمويل بصيغة المشاركة في الأصول.

أما في البحرين فإن البنك المركزي يجاهد لإدخال مستجدات ومنتجات متنوعة. ويشمل هذا الجهد إعادة هيكلة بعض مؤسسات التمويل التقليدية لتعمل وفق الشريعة الإسلامية.

وفي دبي، بالرغم من انفجار الفقاعة العقارية بها، فإنها تتمتع بميزات عديدة علي جاراتها حيث تعتبر دبي مركزاً مالياً دولياً في منطقة الشرق الأوسط. هذا بالإضافة الي أنها شهدت نمواً هائلاً قبل الأزمة المالية ومن المتوقع أن تنتعش سوق العقارات بحلول عام 2011م.

أما ماليزيا فإن مفوضية السندات قد أدخلت مرشد لتعزيز عمل صناديق الجملة وتمنح تلك المرشد مديري الصناديق المرخصة مرونة أكثر لتقديم منتجات مستحدثة بما في ذلك استراتيجية مؤسسات استثمارات بديلة.

إن الفرص واسعة لازدهار وتوسع الائتمان الإسلامي وذلك نسبة للتوسع المائل في مجالات الاستثمار المشتركة في كثير من الدول الإسلامية والمتمثلة في صناديق المعاشات والتأمين الاجتماعي.. ويدعم

ذلك ارتفاع مستوى الوعي في كثير من الدول الإسلامية وإدراك مزايا النظام الإسلامي المتعددة. بالإضافة الي التوسّع في عدد السكان وانتشار الإسلام.

تنشيط التمويل الاسلامى للمشروعات:

يتطلب تمويل المشروعات الكبرى، بصفة عامة، توفير موارد مالية ضخمة كما أنه يكتنفه مخاطر عالية. ان التعقيدات المرتبطة بهيكله التمويل الإسلامي للمشروعات بالإضافة إلى المخاطر العالية للتعثر تجعل من التمويل الاسلامى للمشروعات تحدياً كبيراً قديعوق الأستثمار. واحدى الوسائل لتخفيض مخاطر التعثر وجذب الممولين للمشروعات الاسلامية، هي توفير الضمانات المالية الحكومية. وتجدر الاشارة ان الضمانات المالية لعبت دورا هاما في التمويل التقليدي للمشروعات، والذي تساهم من دون شك في رفع تصنيف الشركات وقدرتها على الاستدانة مما يساهم بدوره فى تمكينهم من الحصول على تمويل قليل التكلفة. ان مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي توفر الضمانات المالية لدعم تمويل المشروعات الكبيرة في الدول النامية.

وفي حالة الدول الخليجية، فان المساهمة النشطة للحكومات في توفير الضمانات المالية ستجد ترجيحاً كبيراً من عدة أوجه:

أولاً: ان الثروات النفطية الضخمة للمنطقة مكنتها من تكوين احتياطيّات ضخمة للعملات الصعبة والتي بدورها تمكن الحكومات من لعب دور الضامن الجيد لعقودات تمويل المشروعات الاسلامية.

ثانياً: من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية، فان للحكومات التزام سياسي وأدبي بتقديم خدمات البنيات التحتية الأساسية اللازمة لرفاهية وتطور الإقليم. غير إنه وكما هو معروف فإن الفجوة التمويلية الضخمة لمشروعات البنية التحتية في الدول الإسلامية توضح أن الحكومات لا تستطيع

مقابلة هذه التحديات. لذا لابد من دعم مجهودات الحكومة باستثمارات القطاع الخاص.

وعليه فان الضمانات الحكومية المالية يمكن ان توفر الثقة وتدعم قدرة المشروعات المستندة على الشريعة على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي ستجذب المستثمرين من القطاع الخاص للتمويل الإسلامي للمشروعات.

ثالثاً: إن المساهمة النشطة للحكومات في التمويل الإسلامي للمشروعات سيغريهم للاسراع في إصلاح البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية لزيادة فاعلية عمليات التمويل الإسلامي للمشروعات.

رابعاً: زيادة حجم المشروعات الممولة بصيغ اسلامية من خلال الضمانات الحكومية سيحسن الوضع المالي للحكومات من خلال زيادة الحصلة الضريبية المرتبطة بهذه المشاريع.

وعليه فان اتمام المشروع بنجاح سيجلب المنفعة لجميع الاطراف: ستجني الحكومة موارد من الضريبة، الممولين سيحصلون على اصل الدين زائداً جزء من الارباح والمساهمين سيحصلون على القيمة المتبقية.

أداء التمويل الإسلامي:

يتضح من أداء الاقتصاد الإسلامي أعلاه أن التمويل الاسلامى شهد خلال العقد الماضى نمواً عالياً غير مسبق. ومن المتوقع أن تواصل هذه الصناعة مستوى النمو العالى الراهن في المستقبل. إن الدروس المستقاه من تجربة الأزمة المالية العالمية الراهنة تؤكد أهمية الفلسفة والمبادئ التي اعتمد عليها التمويل الاسلامى في صموده ضد الأزمة العالمية. وسوف يساعد هذا الصمود هذه الصناعة وقدرتها علي مواجهة الأزمة بسهولة علي زيادة جاذبية صناعة التمويل الاسلامى ومبادئ الشريعة الاسلامية التي اعتمدت عليها لدي النظم التقليدية.



والسؤال الهام والمطلوب الإجابة عليه هو مدى قدرة أداء التمويل الإسلامي علي مواكبة معايير المؤشرات العالمية الرئيسية. ومأمدي قدرة كل من التمويل الاسلامي والتقليدي علي الاستفادة من تجربة كل منهما من الآخر في التعامل مع الأزمة المالية؟ والمؤشرات الرئيسية هي: مؤشرات داو جونز للسوق الإسلامي. ومؤشرات مورجان استتالي كابيتال الإسلامية ومؤشرات اندونيسيا الإسلامية ومجموعة مؤشرات عالمية أخرى. هذا وتظهر مؤشرات دو جون نتائج متعددة للأسواق الإسلامية.

مؤشرات داو جونز للأسواق الإسلامية¹:

يوليو 2008	يناير/ يوليو 2008	يوليو 2007	
-5,82%	-14,13%	13,91%	داو جونز للأسواق الإسلامية مؤشرات (آسيا- باسيفيك)
-7,74%	-18,33%	+6,55%	مؤشرات باسيفيك برازيل، الهند، روسيا، الصين B R I C
-3,43%	+5,98%	+15,44%	مؤشرات مجلس تعاون الخليج
+2,32%	+8,7%	-2,5%	الاسواق الإسلامية DOWJOHANS SUSTAINABILITY
-6,23%	+13,01%	-11,33%	مؤشرات دوجون للأسواق الناشئة الإسلامية تظهر نتائج متغيرة لأداء الأسواق الإسلامية علي حسب الأداء في المناطق المختلفة.

(1) المصدر: Gulf One Research Bulletin

مقارنة مؤشرات داو جونز بين الأسواق الإسلامية والتقليدية²

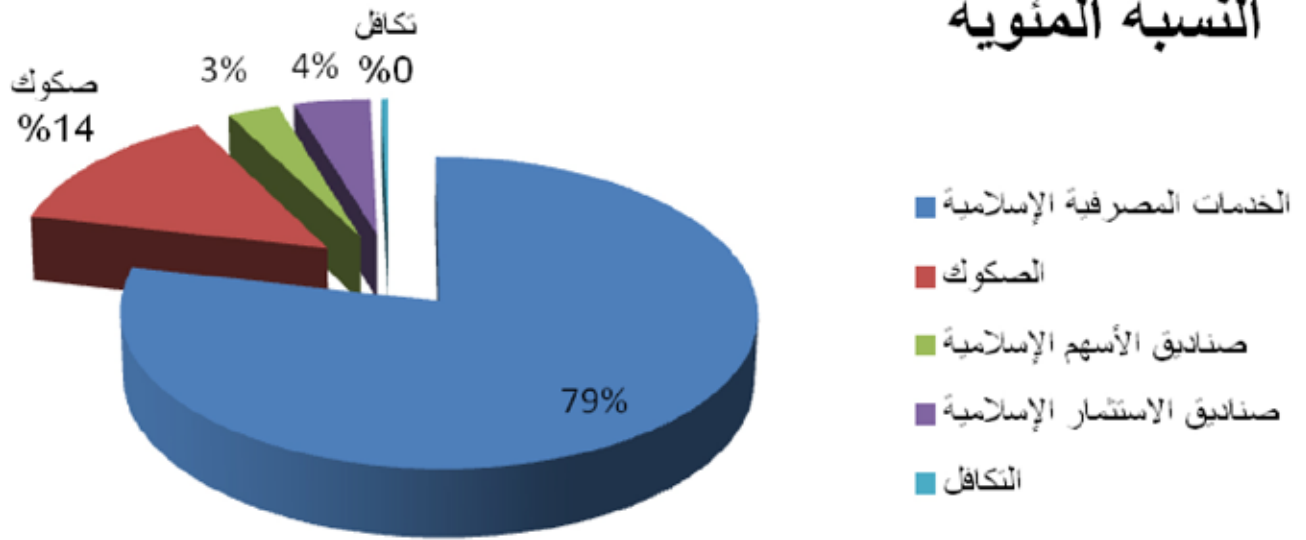
مقارنة التغيرات الربع سنوية بالعام السابق

الأسواق الإسلامية	الأسواق التقليدية	
10,5%	12,6%	الربع الأول عام 2007
23,03%	14,4%	الربع الثاني عام 2007
26,16%	15,32%	الربع الثالث عام 2007
16,39%	6,63%	الربع الرابع عام 2007
4,04%	-1,31%	الربع الأول عام 2008
-1,68%	-7,47%	الربع الثاني عام 2008
-24,05%	-15,12%	الربع الثالث عام 2008
-38,77%	-29,77%	الربع الرابع عام 2008

المؤشرات أعلاه توضح تفوق أداء الأسواق الإسلامية فيما عدا في الربع الثالث والرابع في عام 2008 وذلك نسبة للتدهور المريع في أداء الصكوك الإسلامية حسبما تم توضيحه بمكان آخر من هذا البحث.

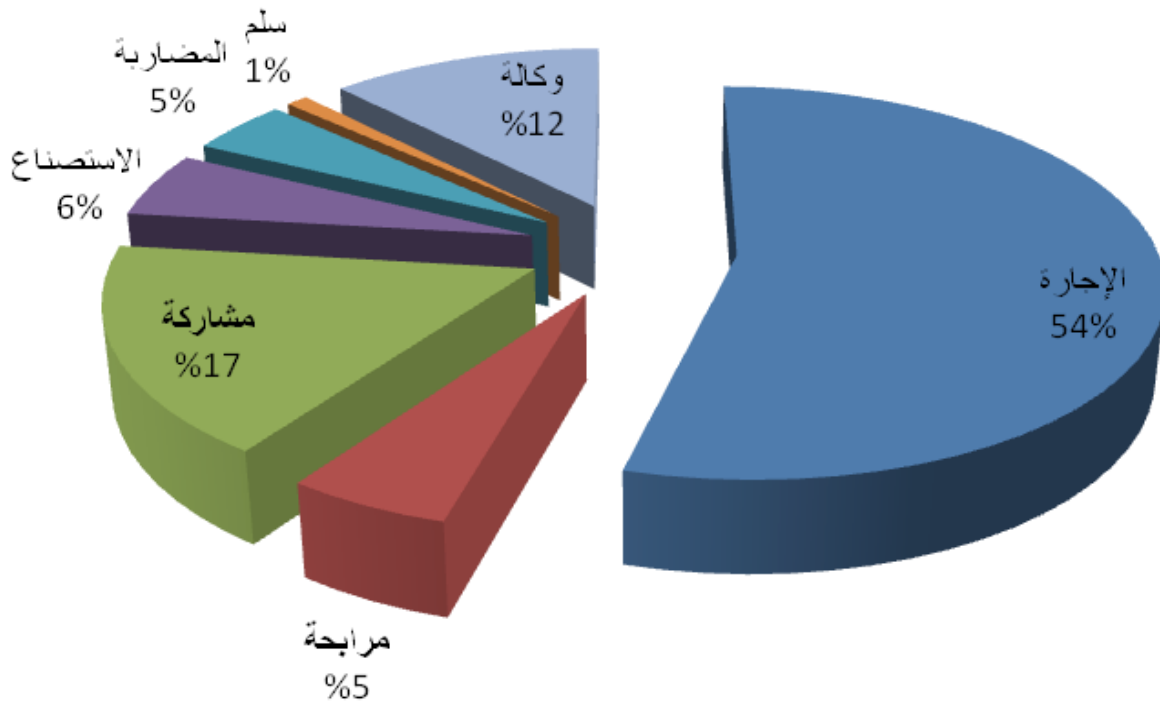
(2) المصدر: Gulf One Research Bulletin

النسبة المئوية



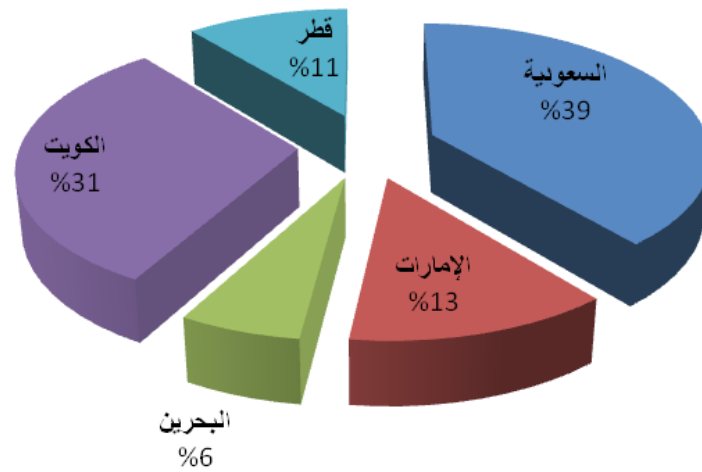
المصدر: Gulf One Research Bulletin Vol.1, No.12, December 2008

التكوين العالمي لإصدار الصكوك في عام 2008



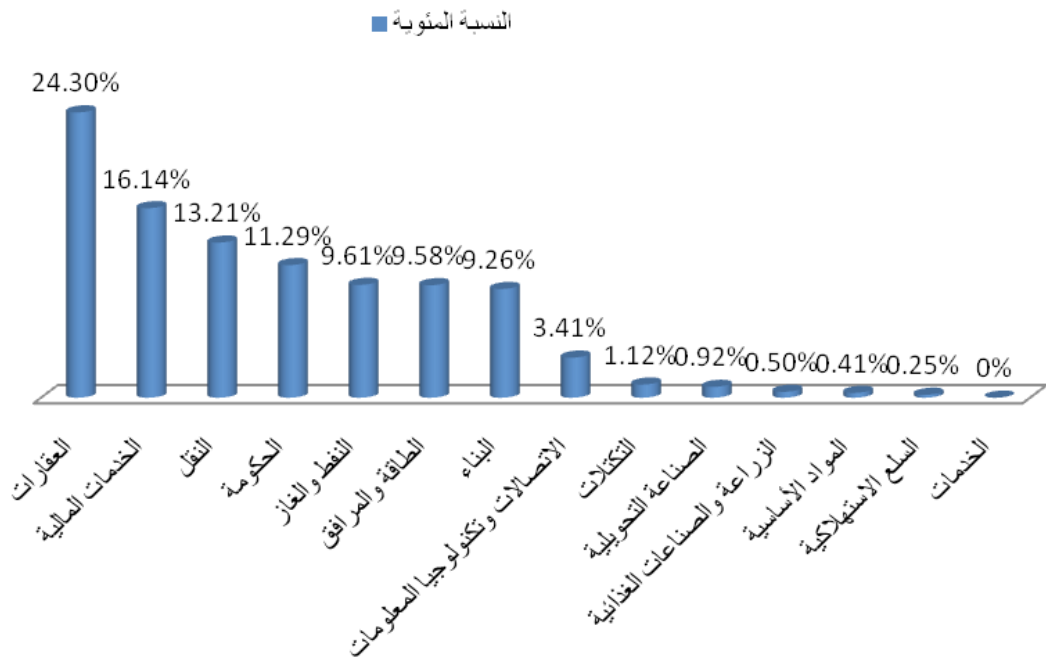
المصدر: Gulf One Research Bulletin Vol.1, No.12, December 2008

التمويل الإسلامي القيمة السوقية (مليار دولار أمريكي) ، نوفمبر
2008



المصدر: Gulf One Research Bulletin Vol.1, No.12, December 2008

التركيبية المالية الإسلامية حسب القطاعات بالنسب المئوية (%) ، 2008



المصدر: Gulf One Research Bulletin Vol.1, No.12, December 2008

التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الإسلامي:

بالرغم من أن مؤسسات صناعة التمويل الإسلامي قد حققت نجاحات كبيرة خلال السنوات الأخيرة الماضية إلا أنها تواجه تحديات عديدة والتي يمكن أن تؤثر سلباً على مسار هذه الصناعة إذا لم يتم مواجهتها فوراً. وفيما يلي تلك التحديات:

1/ محدودية المنتجات الإسلامية وعدم توسعها مما يتطلب إحداث تنوع المنتجات ورفع قدرة الائتمان على جذب العملاء، خاصة العملاء الذين يتعاملون مع النظم التقليدية.

2/ ضعف البيئة التشريعية والمؤسسية والضوابط يعتبر عائقاً أساسياً لتطوير النظام الإسلامي. فإن تعدد هيئات الرقابة الشرعية والقيام باصدار فتاوي وتشريعات متضاربة يعوق إيجاد إطار تشريعي متناسق وهاكل رقابية منضبطة. وأرجو الإشارة هنا الى أنه في غياب إطار تشريعي سليم وأسواق مالية ذات كفاءة عالية تتمتع بالشفافية الواسعة فإن دور النظام المالي الإسلامي في الأسواق المالية العالمية سوف يستمر محدوداً جداً.

3/ افتقار مؤسسات التمويل الإسلامي الى موارد بشرية مدربة وذات كفاءة عالية يعوق احداث تحديث النظام وتوفير القدرات الإدارية والبحثية اللازمة لتطوير النظام المالي الإسلامي.

4/ تعتبر سوق الصكوك أكثر المنتجات الإسلامية توسعاً ونمواً، ولكنها اصطدمت بمشكلة ندرة السيولة المالية نتيجة لعوامل عديدة من أهمها تركيز الملكية والتنوع الكبير لهياكل الصفقات وتجزئة المناطق وعدم ترابطها ببعض.

5/ محدودية الأسواق المالية الملتزمة بالشريعة الإسلامية. وان معظم الأسواق المالية تتعامل بنظام المربحة ويتعامل بها المضاربون الذين لا يتمتعون بسمعة حميدة.

6/ المصارف الإسلامية ما زالت تعاني من ضعف

رأس المال بالمقارنة بالبنوك الأخرى في القطاع المصرفي التقليدي. وما زالت المصارف عاجزة عن التعامل في الاستثمارات طويلة الأجل، والتركيز بدلاً من ذلك على العمليات قصيرة الأجل.

7/ من أهم مهددات تطور المصارف الإسلامية محدودية القطاعات التي يتعامل بها والتركيز في التعامل في قطاع العقارات كنشاط أساسي. وقد أدى ذلك الى تعرض القطاع المصرفي للصعوبات عندما تعرض قطاع العقارات في الخليج إلى تداعيات الأزمة المالية الراهنة.

هذا من المعلوم ان الاستثمار في قطاع العقار لا ينعكس بصورة واضحة على نمو الناتج المحلي الإجمالي. لذا لا بد من تنوع مجالات الاستثمار حتي ينعكس أثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي الإجمالي في العالم الإسلامي.

الخطوات القادمة:

لانطلاق النظام المالي الإسلامي وجعله يحتل مكانه في النظام المالي العالمي لا بد من إيجاد حلول عاجلة ولتحقيق ذلك:

1/ هنالك حاجة عاجلة لترقية هيكل النظام المالي الإسلامي من خلال تطوير معايير هياكل القوانين والعقودات، وضوابط الحيلة وتطوير الممارسة المحاسبية والرقابية المرتبطة بإدارة المخاطر واحداث هياكل لمنتجات جديدة.

2/ بذل الجهود للتنسيق والتوحيد بين الآراء المختلفة حول التشريعات الإسلامية الخاصة بالأدوات والمنتجات الإسلامية.

3/ النظام المالي الإسلامي مكون من مؤسسات صغيرة ذات أثر محدود في مجال وظائفها وينبغي العمل على زيادة ملاة هذه المؤسسات عن طريق الدمج وإعادة الهيكلة وذلك لإيجاد مؤسسات كبرى وتنوع مجال العمل ورفع كفاءتها وتأثيرها في الأسواق.

4/ النظام المالي الإسلامي في حاجة ماسة الى

إعادة الهندسة والتقويم والتحديث حتي يستطيع المساهمة في دعم المشروعات الإنمائية والبنيات التحتية وتمويل القطاع الخاص. إن دور النظام الإسلامي في أسلمة المشروعات لا يتجاوز 30% فقط. لتحقيق هذا الهدف يجب العمل علي تطوير صيغة المشاركة في الربح والخسارة.

الخلاصة:

إن النظرة المستقبلية للتمويل الإسلامي، خاصة خلال المدي الطويل مشجعة جداً. إذ من المؤمل أن تنمو صناعة التمويل الإسلامي وتزدهر ولكن في ذات الوقت من المتوقع أن تواجه هذه الصناعة بعض التحديات المتمثلة في دعم وإيجاد البيئة المساندة لتطور وازدهار صناعة التمويل الإسلامي وتمكينها من أن تكون قادرة علي التعامل مع الأدوات التمويلية المتطورة المتفقة مع الشريعة الإسلامية. وبذلك تستطيع صناعة التمويل تحقيق مزيد من التطور والإزدهار والنجاحات خاصة إذا تم إحداث تطوير في مجال هندسة أدوات الرقابة النقدية والتمويل الحكومي المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

إن الأزمة المالية العالمية الراهنة قد أتاحت للنظام المالي الإسلامي فرصة نادرة للتطور والتمدد في الجبهات العالمية العريضة إذا ما تم إحداث التطوير والتحديث المنشود وخلق بيئة العمل المواتية.

لقد استطاعت الأسواق المالية في كل من دول الخليج والباكستان وماليزيا ودول إسلامية أخرى أن تخطو خطوات واسعة في ترقية المنتجات الإسلامية وهندسة مزيد من الأدوات المالية المتفقة مع الشريعة الإسلامية. ولكن مازالت هناك خطوات هامة أخرى قبل أن تصل صناعة التمويل الإسلامي الي الهدف المنشود. إذ مازال ثقل تعامل صناعة التمويل الإسلامي مركزاً علي قطاعات المدي القصير والقطاعات غير المنتجة في الاقتصاد. حتي تستطيع صناعة التمويل الإسلامي

المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والاجتماعية. خاصة في مجالات توليد فرص العمل وزيادة الدخل وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ولتحقيق هذا مطلوب من صناعة التمويل الإسلامي التحول من مجالات التمويل قصير الأجل الي مجالات طويلة الأجل وتمويل مشروعات البنيات التحتية الكبرى وتحقيق ذلك يتطلب إعادة هيكلة رؤوس أموال المؤسسات المصرفية ورفع قدراتها المالية والإدارية وتطوير نظم عملها.

التحديات التي تواجه النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي:

إن نجاح النظام الاقتصادي والمالي في تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية جعل المؤسسات المالية في الغرب تنظر إلى النظام المالي الإسلامي علي أنه الحل الأمثل للأزمة. وذلك اعترافاً من الخبراء الماليين واللاعبين في الأسواق المالية العالمية بجدوى النظام المالي الإسلامي. وان العوامل والأدوات التي أفضت الي الأزمة المالية الحالية هو أنشطة وأدوات محرمة علي المؤسسات المالية التي تلتزم في نشاطها بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها. وقد أدركوا أنه لو تم تطبيق الشريعة الإسلامية تطبيقاً صحيحاً وتم استيفاء متطلباتها وقواعدها. مثل الأمانة والعدل والشفافية والمشاركة في الربح والخسارة...الخ. ربما تجاوز العالم تداعيات الأزمة المالية العالمية ومخاطرها المفجعة. ولتفادي العالم الخسارات التي تجاوزت مليارات الدولارات التي تكبدتها السلطات من موارد دافعي الضرائب. ولكانت الصيرفة التقليدية أكثر حذراً عند اختبار الصفقات التي تمولها بالمشاركة بعيداً عن حبال تزوير وكالات المعايير والتصنيف التي تقوم بوضع المعايير وتصنيف المشروعات والعملاء. هذا وان الائتمان القائم علي الفائدة يعتمد علي ترويج انحياز متوارث في صف الأغنياء. وعليه

مرحلة النضج Islamic Finance Come of Age أشارت فيه الي الطفرة الهائلة التي شهدتها أنشطة التمويل الإسلامي واعتبرتها فرصة واعدة لصناعة الخدمات المالية العالمية وتوقعت Arthur D. Little أن يرتفع إجمالي أصول التمويل الإسلامي حول العالم الي 4 تريليون دولار بحلول 2015. واختار التقرير الأمريكي عشرة أسواق في الدول الإسلامية مختارة¹ كل منها يتيح فرصاً مختلفة للمستثمر الغربي نتيجة لمستوياتها المتنوعة من النضج والتطور السوقي.

من جانب آخر فإن دواعي إقبال المؤسسات الأمريكية والأوروبية علي المصارف الإسلامية يعزي الي حاجة هذه المؤسسات إلى أموال النفط. مما جعل بعض الدول الغربية تقوم بالترويج للتمويل الإسلامي الي جانب المزايا المذكورة أعلاه. محاولة لإعادة تدوير أموال النفط في عواصمها المالية. ولانقاذ أسواقها المالية المنهارة. هذا وقد سبق أن قامت بعض الصناديق والثروات السيادية ووضعت أموالها في مراكز مالية غربية. خاصة في الـ Wall-Street. وعلي أي حال فإن سقوط الحواجز الثقافية والأفكار العدائية ضد الإسلام سوف يدعم مراكز المؤسسات المالية الإسلامية وترويج التمويل الإسلامي إثر توسع مجالات العمل للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في هذه الأسواق الجديدة خارج العالم الإسلامي.

إن صمود نظام التمويل الإسلامي أمام عاصفة الأزمة المالية العالمية قد أفضي الي إدراك الاقتصاديين أهمية المبادئ والأحكام الإسلامية التي استند عليها نظام التمويل الإسلامي في صموده. وذلك في وقت انهار فيه النظام المالي التقليدي أمام العاصفة وفقد البوصلة التي تحدد اتجاهات مساره فاختل توازنه الاقتصادي وأضحى يبحث عن نظام جديد يوفر له تأميناً أفضل. ويعيد

(1) انظر الشكل رقم (1)

فإن الوصول للنظام المالي التقليدي يقتصر علي الأغنياء ويحجب التمويل عن الفقراء. هذا وعندما تقوم البنوك باستخدام الإقراض المعتمد علي الفوائد ويتم تأمينه بضمان للإئتمان فإن البنك المقرض عندئذ يعزل نفسه عن مخاطر عملائه مما يفضي الي تضارب حاد في المصالح وفي معظم الحالات فإن المسؤول المصرفي الذي يوقع علي الصفقة يكون بعيداً عن المسؤولية هذا إذا لم يكن قد تقاعد عن العمل.

يوضح مؤشر Morgan Stanley Capital التوقع النسبي للتمويل الإسلامي علي النظام التقليدي خلال الربع الأخير من عام 2008م وأوائل 2009م وكانت المؤشرات سالبة بشكل كبير للنظام التقليدي. وإن مقدار الخسائر أقل بكثير بالنسبة للتمويل الإسلامي مقارنة بالتمويل التقليدي.

هذا وحققت البنوك الإسلامية. مثل بنك الراجحي وبنك قطر الإسلامي. مراكز متقدمة علي البنوك التقليدية الكبرى. مثل بنك باركليز واستاندرد تشارترد. فيما يتعلق بنسب عوائدها علي حقوق المساهمين. وتعد هذه الاتجاهات دليلاً قوياً علي الثقة في التمويل الإسلامي مقارنة بالتمويل التقليدي. ومع ذلك فإن مزايا وفضائل التمويل الإسلامي لا تقف عند هذا الحد بل تتجاوز ذلك الي مزاياه في تحقيق الإستقرار في مفاصل الاقتصاد الكلي. فإن سياسات البنوك المركزية والتجارية وقدرتها علي خلق الأموال من العدم وضخها للتداول وما يترتب علي ذلك من تفجر التضخم وارتفاع الأسعار في الاقتصاد.

كما أكد تقرير وكالة التقييم الائتماني الدولية "موديز" إمكانية ارتفاع حجم التمويل الإسلامي من 700 مليار دولار حالياً الي 4 تريليون دولار في غضون السنوات المقبلة ومن جانبها أصدرت شركة الإستشارات الإدارية Arthur D. Little الأمريكية مؤخراً في تقريرها بعنوان "التمويل الإسلامي يبلغ

له بوصلته لأجهاات مساره. ويمكّن الأسواق المالية العالمية من تلبية احتياجات مجتمع الأعمال وقطاعات وصناعات الإئتمان والبورصات والتأمين، خاصة فإن سحب الأزمة المالية ما زالت تخيم علي أجواء تلك الأسواق. فقد وجد الاقتصاديون والخبراء الماليون ضالتهم في النظام الإسلامي، حيث أدركو من خلال صموده أمام العاصفة أن مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية لا تسمح للمؤسسات الملتزمة بها في أنشطتها بالتعامل في المنتجات والأدوات، والإستثمار في الأسواق المسمومة التي ساهمت بقدر كبير في انفجار الأزمة المالية. كما تمنع العقيدة الإسلامية ومبادئها التي تحكم التعامل في شتي أمور الحياة، الظلم والغش والربا والغرر والجهالة والتعامل بالمشتقات... الخ. في المقابل تدعو المبادئ الإسلامية بالإلتزام بالعدل والشفافية والإحسان والإيثار والتكافل والتعاون علي البر والتقوى، وكل الفضائل التي تحقق للإنسانية الأمن والسعادة.

كما جاء في قوله تعالى في الآيات التالية تعضدها السنة النبوية

آيات النهي عن أكل أموال الناس بالباطل وسائر صور المعاملات الفاسدة:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَارَةً عَنْ تَرَضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا (29) النساء

آيات النهي عن التعامل بالربا:

الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَيْسِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (275) البقرة

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (278) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ

مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (279) البقرة

آيات الأمر بالعدل في سائر المعاملات المالية:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمْلَ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكَمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُقُوكُمْ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ يَكُلُّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (282) البقرة

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا (58) النساء.

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (90) النحل

آيات الأمانة:

إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا (72) الاحزاب
إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا (58) النساء

آيات النهي عن الخيانة:

وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَإِلَهُهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (71) الانفال

ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأةَ نُوحٍ وَامْرَأةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاهِلِينَ (10) التحريم

ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ (52) يوسف

آيات الإحسان:

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (90) النحل

هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ (60) الرحمن
وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَيَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ (58) البقرة
وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (195) البقرة

آيات الإيثار:

وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنَ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (9) الحشر
فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لَأَنْفُسِكُمْ وَمَنْ يُوقِ شَحْنَ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (16) إن تَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ

حَلِيمٌ (17) التغابن

وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا (8) إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا (9) الانسيان

وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ

يَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَا لَ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا (49) الكهف

آيات التكافل:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا خُلُوفًا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهَرِ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا أَمِينِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (2) المائدة

وأدرك الاقتصاديون والخبراء الماليون في الغرب أن صمود الائتمان الإسلامي أمام أزمة إنهياء الأصول في الأسواق التقليدية يعزي الي ابتعاده عن التعامل في الأصول الوهمية مثل المشتقات والمستقبلات والإلتزام بالتعامل بالأنشطة الحقيقية، وذلك في حين اعتادت مؤسسات النظام التقليدي التعامل بها. كما أدرك الخبراء إن عدم التزام تلك المؤسسات في الأسواق التقليدية بالإرتباط بالأنشطة الحقيقية والإعتماد في توفير القوة للأسواق عن طريق إيجاد الأموال من العدم يمثل تهديداً للنظام الاقتصادي بأكمله. وترى Arthur D. Little انه مطلوب من البنوك الخاصة في الغرب ومديري الأموال اكتساب المصداقية من خلال تقديم تقارير بحثية متينة حول الأسواق الغربية المحلية المساعدة في رفع مستوى الشفافية. هذا الي جانب رفع مستوى التعاون مع نظيراتها الإسلامية بهدف إدخال مجالات استثمارية في منتجات إسلامية بديلة، وتشير Arthur D. Little في تقريرها انه بالفعل بدأت بنوك شهيرة في الغرب في هذا المجال مثل HSBC وDeutsch Bank وBarclays Capital.

كما تري Arthur D. Little انه يمكن لتلك المؤسسات مد اللاعبين المحليين والسلطات تبادل برامجي

بالإحصائية في شؤون الأسواق المالية في مجالات الأعمال المختلفة لاسراع انعاش السوق وتنميتها. ولتحقيق هذا الإجهاد تتوقع Arthur D. Little الأمريكية أن تكون هناك خطوات داعمة لانعاش النظام المالي الإسلامي خلال عام 2009م إذ أنها تتوقع أن تتقدم مؤسسات مالية غربية بطلبات للعمل بالملكة العربية السعودية بالنظام الإسلامي. هذا الي جانب التوقع أن يتم التعاون بين World Gold و Dubai Multi Commodity Centre Council والتي تعمل وفق الشريعة الإسلامية مضمونة بالذهب كأول عمل من هذا النوع والذي سوف تبدأ في بورصة دبي خلال عام 2009م. كما تتوقع Arthur D. Little أن تبدأ مؤسسة SABB وهي مؤسسة تكافل تابعة لمجموعة HSBC تعمل في التداول في السعودية. وهي تعتبر المؤسسة الأولى في تقديم خدمات تكافلية. بدأت في شراكة مع الخطوط الجوية السعودية لتدويل تأمين المسافرين.

يُستنتج من تقرير Arthur D. Little أعلاه، أنه إلى جانب البشائر الخاصة بالإهتمام العملي من جانب الخبراء الماليين والمؤسسات المالية في الغرب لتعزيز النظام الإسلامي، ان التقرير يشير الي جوانب الضعف في المؤسسات الإسلامية والتي تعتبر جانباً مهماً من التحديات التي سوف تواجه النظام المالي الإسلامي في القيام بدوره في إنقاذ النظام المالي العالمي وتحقيق الإزدهار الموعود له.

اتضح مما تقدم انه بعد الأزمة وانهيار البنوك والمؤسسات المالية الأخرى توجهت أنظار العالم الي النظام الإسلامي بعد أن كان الغرب ينظر للعالم الإسلامي والدين الإسلامي نظرة احتقار وتعمل علي تهميش دوره في المحافل الاقتصادية والسياسية العالمية. كما نظر البعض الي الإسلام نظرة مشبعة بالخوف والرعب باعتبار انه يمثل حضارة ونظاماً منافساً محتملاً للرأسمالية

الليبرالية بعد انهيار المنظومة الإشتراكية وبروز الغرب كاحادية قطبية. خاصة وهم يعلمون أن الإسلام يمتك كل المقومات العقائدية والحضارية والمبديء التي ترسي قواعد الأحكام والتشريعات التي تغطي كِل مناحي الحياة قال تعالى (وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمَجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ لِمَا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا) صدق الله العظيم آية 49 سورة الكهف. وبعد أن كان الغرب يحارب البنوك الإسلامية نجد الآن أن هناك دعوة للبنوك الإسلامية من الدول الغربية مثل بريطانيا وفرنسا. وتتقاطر الطلبات الآن من العالم علي المؤسسات الإسلامية مثل البنك الإسلامي للتنمية في شكل أستفسارات عن النظام الإسلامي.

كما طلبت دول كثيرة الإنضمام لمؤسسة الخدمات المالية الموجودة في كوالامبور مثل البنوك المركزية في الصين وسنغافورة واليابان.

هكذا عززت الأزمة المالية العالمية مكانة المصرفية الإسلامية وأصبح الاقتصاد الإسلامي أمراً واقعاً لكل من أدرك مزاياه التي جعلت القطاع المصرفي الإسلامي القطاع الوحيد الذي تجاوز مخاطر الأزمة المالية العالمية الحالية.

ليقوم النظام الإسلامي بدور فاعل في حل الأزمة المالية العالمية وتحقيق الآمال العريضة التي يعلقها عليه الاقتصاديون والخبراء الماليون والقطاعات المالية المختلفة، يجب علي الاقتصاديين والخبراء الماليين المسلمين ومجالس إدارات ومديري المؤسسات الإسلامية وروادها والمهتمين بأمر النظام الإسلامي القيام فوراً بإعادة تقييم أداء المؤسسات المالية الإسلامية ومراجعة مناخ وبيئة عملها حتي تستطيع أن تنهض بمتطلبات وأستحقاقات تحقيق الآمال المعقودة عليها وعلي رواد النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي انتهاز الفرصة الذهبية لفتح

إسلامي جديد في عالم فقدت بوصلة توجهه الاقتصادي والسياسي بفعل أزمة اقتصادية غير مسبوقة. تهدد الإنسانية جمعاء بالجوع والمرض وعدم الاستقرار الأمني والاجتماعي.

ويأتى في مقدمة التحديات التي تواجه العمل الإسلامي تعريف العالم - كفرصة سانحة - بالمبادئ والمقاصد الإسلامية التي تحكم الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسات الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية. وهنا يأتي دور هيئات الفقه الإسلامي والمعاهد العلمية والجامعات ومراكز البحوث الإسلامية في تعريف العالم بالقطاعات الاقتصادية والمالية ومنظمات التكافل والصكوك الإسلامية.

مزايا البديل الإسلامي:

برز اهتمام الأوساط المالية الغربية بالنظام الأسلامي كبديل للنظام التقليدي العالَمى عندما اتضح أن الحلول التي تم وضعها في قمة العشرين لا تخاطب أهم الأسباب التي أدت الي الكارثة الاقتصادية بالرغم من الحديث عن مظاهر تلك الأسباب. ومن المؤكد ان القضية الأساسية التي يجب مخاطبتها هي قضية التأصيل. فإن كل الأزمات والكوارث الاقتصادية التي دمرت ثروات العالم منذ القرون الماضية وخاصة ما شاهده العالم فى القرن الماضى مثل الكساد الكبير فى الثلاثينيات، وتدهور الانتاج والتراجع في مفاصل الاقتصاد الكلي فى الثمانينيات، وانهيار المصارف فى التسعينيات من القرن الماضى في كل من أميركا وأوروبا وآسيا، جاءت نتيجة لتبنى مفاهيم ومبادئ خاطئة تتعارض مع مبادئ الأديان السماوية ولا تتفق مع فطرة الإنسان وطبعه. والتي أدت الى تفضي الممارسات المعيبة الفاسدة.

قال الله تعالى: (وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم ويعفوا عن كثير) الآية 30 من سورة الشورى

وقد أوضحنا الأسباب المباشرة لاشتعال الأزمة المالية في عام 2007م فى سوق الرهونات العقارية في الولايات المتحدة والتي كانت تتمثل فى الفوضى والممارسات الفاضحة والمعيبة مثل التزوير وأكل أموال الناس بالباطل والربا والظلم والاستغلال والتدليس والاحتكار وعمليات الغش والغرر التي تعود عليها المضاربون. وانعدام الشفافية في ممارسات وكلاء معايير المخاطر وتصنيف الائتمان. وفى ظل هذه الممارسات الخاطئة والمعيبة والفسادة التى نهى عنها القرآن الكريم، خرجت عمليات التبادل التجارى بين الأمم، وحرية حركة رؤوس الأموال بين الدول والأسواق من الأهداف الإنسانية النبيلة واندياحها كظاهرة انسانية تاريخية، فتحولت التجارة وحركة رأس المال الى ميدان منافسة ضارة تتسم بالظلم والغبن وعدم العدالة والأنصاف في الفرص المتاحة. واتسعت فجوات التقانة والمعلوماتية بين الدول الصناعية الغنية ودول العالم الثالث الفقيرة. وأصبحت قضايا حقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية والانسانية ومراعاة الفضيلة فى واقع الممارسات المالية والأقتصادية قضايا هامشية لا اعتبار لها في واقع الحياة الاقتصادية والسياسية. وأصبحت معطيات التنافس المرعب تتجلي في التفوق الاقتصادي الذي يمكن الدول الكبرى ومؤسساتها عابرة القارات فرض مصالحها وارادتها علي العالم. كما فقدت حركة تحرير رأس المال والانفتاح علي الأسواق الخارجية دوافعها الإيجابية والمتمثلة في رفع كفاءة القطاع المالي ورفع قدراته في الوساطة المالية علي مستوي الأسواق الاقليمية والعالمية. واستقطاب الموارد المالية وتوزيعها بين الأمم لخدمة الاهداف العالمية والإنسانية في التنمية الاقتصادية الاجتماعية في العالم، وتضييق فجوات النمو الاقتصادي والمالي بين دول العالم الثالث والدول الصناعية. وبدلاً عن ذلك عمّق النظام المالي الجديد

سوء توزيع الثروات بين الدول الفقيرة والغنية وبين القطاعات الحقيقية والقطاعات المالية الاعتبارية التي تسيطر عليها. كما أوضحنا من قبل، الأنشطة الهامشية والوهمية. إذ أصبح نصيب القطاعات الحقيقية، مثل الصناعة والزراعة، من الموارد المالية المتحركة في نطاق العالم لا يتجاوز الـ 5% بينما تمثل الموارد المالية التي يديرها القطاع المالي في المجالات الهامشية والوهمية حوالي عشرين ضعفاً للموارد الموجهة للصناعة والزراعة والخدمات المرتبطة بهما، مما أدى إلى تفاقم البطالة والفقر والمجاعة في العالم. أما الآية الثانية التي تشير إلى حتمية حدوث هذه الأزمات في ظل الممارسات الفاسدة والتي نهى عنها القرآن «خاصةً الربا»: قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين) الآية 27 من سورة البقرة (فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) الآية 279 من سورة البقرة.

إن العمل في الأسواق المالية يقوم على الربا والكسب الحرام وأكل أموال الناس بالباطل والظلم وقد أذن الله تعالى الناس من خلال الآية 279 من سورة البقرة انذاراً بيناً واضحاً، انه تعالى يعلن حرباً لا هوادة فيها على الذين يتعاملون بالربا «أليس ما يحدث الآن في العالم حرباً...؟».

هكذا فإن ما أصاب الناس من خلال هذه الكارثة المالية فبما كسبت أيديهم وبسبب تعاملهم بالربا والغش وسائر وجوه المعاملات الفاسدة.

وجاء في قرارات وأهداف قمة الـ 20 المنعقدة في 15 نوفمبر 2008م اتخاذ التدابير والسياسات التي تحول دون تكرار أزمات مالية مستقبلاً. وسبق أن اتخذت قرارات مماثلة في قمم السبعة من قبل في أعقاب الازمات الاقتصادية السابقة. ولم يلتزموا بالسياسات والإجراءات الموعودة. ومن المؤكد تكرار الدورات الاقتصادية المدمرة التي أصبحت سمة من

سمات الرأسمالية الليبرالية، وخاصة في ظل عدم الالتزام بالأخلاق الفاضلة التي تنهى عن الظلم والغش والتزوير وأكل أموال الناس بالظلم، في النظام المالي جديد. وقد حذر الله تعالى المنافقين بتكرار الأزمات في قوله تعالى: (أولا يرون أنهم يفتنون في كل عام مرة أو مرتين ثم لا يتوبون ولا يذكرون) الآية 126 من سورة التوبة.

«فقد شهد العالم في ظل الرأسمالية والليبرالية أزمات اقتصادية ومالية في الأعوام 1929، 1982، 1990، 1998، 2001، 2003، 2007م.»

هذا وفشل النموذج الاشتراكي في مسيرة طبيعة الإنسان في حب التملك وحرية التصرف في تلبية رغباته، كما فشل في مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية التي تتطلب قدراً من حرية الحركة لتلبية طبع الإنسان وغريزته في تنمية قدراته الشخصية للاستفادة من المنتجات العلمية والتقنية الحديثة.

أوضحت التداعيات الموجهة التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية الراهنة والتي نشأت في الأسواق المالية المتقدمة فشل النموذج الرأسمالي الليبرالي الجديد في إدارة الأسواق المالية. كما أتضح من تداولات قمة الـ 20 التي انعقدت في واشنطن يوم 15 نوفمبر 2008م وما تناولته أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة أن النظام الرأسمالي لم يعد صالحاً لإدارة الأموال. وبدأ المسئولون والمعلقون والعلماء يبحثون عن البديل. في ظل فشل النظامين الاشتراكي والرأسمالي، أصبح النظام الإسلامي هو البديل الأمثل والمناسب للأسباب الآتية:

1/ لقد أكتشف العالم أن النظام الإسلامي القائم على مبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها يكتسب مناعة ضد أزمات الأسواق المالية، ونستدل على ذلك بأنه توجد الآن في دول الخليج وفي آسيا وأفريقيا ما لا يقل عن 90 مصرفاً إسلامياً إلى

على الحق الإلهي في هذا الكون. وهو أن الله سبحانه وتعالى هو خالق كل شئ في الأرض والسماء وهو الذي يهب كل شئ موجود لمن يشاء على أساس الاستخلاف. أى أن الله سبحانه وتعالى قد أستخلف الأنسان في الأرض وممكنه ما أخرجته الأرض من الأرزاق والطاقات ووسائل تحقيق العيش في الأرض. ويتم الاستخلاف بعهد وشروط تتسق وتتناغم مع التوازن الذي يتسم به النظام الأسلامى. وفي أطار من الحدود الواضحة التي ترسمها الشريعة الإسلامية التي تحكم تصرف الأنسان المستخلف في جميع حركاته وسكناته. وفي التصرف فيما أستخلف فيه. فما وقع منه من عقود وأعمال ومعاملات وأخلاق وعبادات وفق شروط الاستخلاف فهو صحيح نافذ ويجزى عليه، وما وقع منه مخالفاً لشروط الاستخلاف فهو باطل يعاقب عليه.

ومن شروط الاستخلاف المرتبطة بالعقيدة الإسلامية ومقاصدها التكافل بين المؤمنين، ومن شروط الاستخلاف أيضاً القصد والأعتدال في التصرف فيما أستخلف فيه من المال والرزق. فإن النظام الأسلامى يقوم على تكامل وفق نصوص وتوجيهات وشرائع متحدة ومتناسقة. ومن أوجه التناسق والتكامل أيضاً أن جعل الإسلام الصدقة جزءاً لا يتجزأ من النظام الأقتصادي. وتغطي الصدقة الجانب الأجتماعى وتحقيق التآلف والتوادر بين المسلمين.

يخاطب النظام الإسلامى ويتعامل مع الإنسان وفق سايكولوجية الإنسان لتحريك مشاعره وانفعالاته نحو استغلال ما استخلف فيه وفق الشروط والعهد وفي إطار الاستخدام الأمثل لتلك النعم. ومن الوسائل التي يستخدمها الأسلام في تمكين الإنسان على تنفيذ شروط الاستخلاف "البدء بالترغيب والحث والتأليب" كما جاء في قوله تعالى "مثل الذين يُنفقون أموالهم في سبيل الله كمثل

جانب أنتشار فروع بنوك أسلامية ومنافذ خدمات أسلامية في بنوك تقليدية أمريكية وبريطانية. وبالرغم من التشابك بين المصارف الأسلامية مع بنوك تقليدية في أمريكا وأوروبا وآسيا فلم يتأثر النظام الأسلامى بالأزمة المالية الراهنة. أو بالأزمات السابقة. وذلك بالرغم من حجم أعمال المصارف الأسلامية العالية، إذ تبلغ الموجودات المالية للمصارف الأسلامية ومؤسسات التأمين الأسلامى 500 مليار دولار في نهاية عام 2007م. كما بلغت قيمة الأصول المتداولة العاملة في أطار مبادئ الشريعة الإسلامية 700 مليار دولار.

2/ يقوم نشاط النظام المصرفى الأسلامى على المشاركة في الربح والخسارة ويكون التمويل مرتبطاً بمعاملات منتجة وحقيقية وليس مرتبطاً بالمضاربات. كما هو الحال في المصارف التقليدية. وتولد هذه العمليات مكاسب حقيقية، وتتصف هذه العمليات بالشفافية والأنضباط والتوازن الدقيق المحكم في إدارة الأصول في محافظ الأئتمان.

3/ يحقق العمل بالنظام الأسلامى مكاسب وأرباح عالية تتراوح بين 10% و15%.

4/ ابتعاد النموذج الإسلامى عن المضاربات وما يشوبها من الغش والتزوير وعدم الشفافية والغرر التي حرمها الشريعة الإسلامية.

5/ هنالك اتجاه قوي في أوروبا وأمريكا وآسيا للعمل وفق النظام الإسلامى. بعد ارتفاع عائدات النفط وما تولد عن ذلك من توسع هائل في السيولة في العالم الإسلامى. خاصة بعد نمو الوعي الديني لدى المسلمين الذين يمتلكون أو يشاركون في تلك الثروات.

6/ تميّز النموذج الأسلامى كبديل وحيد متاح في العالم اليوم.

يقوم النظام الأقتصادي الإسلامى وفق تصور كامل متناسق مع الحياة كلها. وهو تصور مبني

حبة أنبتت سبع سنابل فى كل سُنبلَة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم» وفى المقابل يخاطب مشاعر الإنسان لينهى عن مخالفة شروط الأستخلاف فيتوعده بحرب من الله ورسوله وبحق أعماله (يحق الله الربا ويربى الصدقات) كما يحذر الله عباده المستخلفين بصورة من صور المحق حين يرسل الأمطار فتجعل الأرض صلداً لا تربة عليها ولا تصلح للزراع (فأصابه وابل فتركه صلداً) وفى المقابل يبشر المؤمنين الذين يقومون بتنفيذ شروط وعهد الأستخلاف بقوله تعالى (فأصابها وابل فأتت أكلها كل حين) وفى إطار التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية يحدد الله تعالى مستويات وأنواع وجودة الصدقة والإنفاق فى سبيل الله وذلك لتحقيق قيام مجتمع سليم ومُعافى من الحقد والكراهية فى قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث. لستم بأخذيه الا أن تغمضوا فيه. وأعلموا أن الله غنى حميد).

يتضح مما تقدم أن النموذج الإسلامى لأدارة الاقتصاد والنظام المالى التقليدي نقيضان ولا يلتقيان فى الأهداف أو الوظائف أو النتائج. فالنظام الإسلامى يقوم على «ملكية الثروة لله تعالى» ويقوم الإنسان بتنميتها وأستخدامها والأنتفاع بها بمقتضى الوكالة ووفق عهد وشروط محددة أهمها الطهارة والإيثار ويثاب عليه فى الدنيا بنمو الثروة أضعافاً مضاعفة، كما يجزيه الله تعالى فى الآخرة بالجنة والنعيم المقيم.

أما النظام الربوى فيقوم على تصور يناقض النموذج الإسلامى، فيقوم على تصور أن «الثروة ملكية شخصية» ويقوم بأستخدام ثروته بحرية كاملة دون قيد أو وازع إيمانى وحركه نزعة الجشع والأنانية دون اعتبار لما يمكن أن يلحق من ضرر على الآخرين من أفراد أو مجتمعات.

ما حدث فى الأسواق المالية الأمريكية خلال العامين الماضيين من فساد وفوضى وأنانية «التي تم توضيحها فى هذه الدراسة من قبل» يوضح صورة كاملة لمنهجية العمل فى ظل النظام الربوى والتي تفتقر إلى الوازع الأخلاقى أو الدينى، وكانت النتيجة التدهور والدمار الذى أصاب الأقتصاد العالى بأسره، مما أكد «بشهادة أهله» فشل النموذج العلمانى القائم على الربا والظلم والأنانية.

بالأضافة إلى ما تقدم فإن المصارف التقليدية وجدت نفسها، بعد الأزمة المالية، مجبرةً للجوء إلى النموذج الإسلامى الذى يوفر الملاذ الآمن لأموالها، ويبدو أن ذلك هو الذى دفع مجلس الشيوخ الفرنسى أن يدعو بضم النموذج الإسلامى فى النظام المالى الفرنسى. هذا بالرغم مما عُرف عن فرنسا بالتعصب للعلمانية والوقوف ضد تدخل الأديان «خاصةً الإسلام» فى الشئون الاقتصادية والسياسية والخاصة.

هكذا أصبح المجال واسعاً أمام علماء المسلمين والاقتصاديين للعمل على أستنباط المنتجات الجديدة فى العمل المصرفى والتي تتفق مع الشريعة الإسلامية، خاصةً منتجات تمويل الخدمات مثل العلاج والسفر... إلخ.

أن تحقيق هذا الهدف يتطلب التعاون بين علماء الفقه الإسلامى وعلماء الاقتصاد فى تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية. و «العمل على ردم الفجوة القائمة بين علماء الفقه الإسلامى الذين لا يعلمون كثيراً عن السياسات والنظريات الاقتصادية والعلماء الاقتصاديين الذين لا يعلمون كثيراً عن مبادئ الفقه الإسلامى».

من أهم دواعى تكثيف الجهد فى تحقيق تقدم النظام المالى الإسلامى كبديل للنظام المالى التقليدى الذى أنهار أمام عاصفة الأزمات المالية المتتالية، أن العمل بالنظام المالى الملتزم بمبادئ



والأفتراءات حول الأسلام وتخويف الناس من آثار تمدد النظام الأسلامي بما يعرف الآن بـ Islam Phobia. مما يضع مسئولية إضافية على كاهل القائمين بأمر تسويق النظام المالي الأسلامي وتطويره ليحتل مكان النظام العالمي التقليدي.

الخاتمة:

لقد كشفت الأزمة المالية العالمية الراهنة هشاشة النظام المالي العالمي الجديد وعدم قدرته علي الصمود أمام العاصفة التي جاءت نتيجة للممارسات الخبيثة وافتقار اللاعبين في الأسواق المالية العالمية الي الخلق القويم. وفي ظل اللبرالية الجديدة تعدت الحريات في النظام المالي والاقتصادي العالمي حدود الأمان إلى مجالات المخاطر فتهاوت المؤسسات المالية والمصرفية ومؤسسات التأمين والبورصات مما كبد السلطات المالية مليارات الدولارات لانقاذ ما يمكن إنقاذه.

وانتقلت الأزمة الي مفاصل الاقتصادات الكلية مؤدية الي الركود والكساد في القطاعات الإنتاجية. فتفشيت البطالة وواجهت الدول النامية أزمة اقتصادية حادة تمثلت في تدهور موارد صادراتها واختلالات داخلية وخارجية.

هكذا افقدت الأزمة المالية العالمية النظام المالي العالمي البوصلة لاجاهات مساره فاجتهد الأنظار صوب النظام المالي الإسلامي الذي استطاع أن يصمد أمام العاصفة بفعل المبادئ والمقاصد النابعة من الشريعة الإسلامية.

وجد النظام المالي الإسلامي نفسه أمام تحدٍ كبير. فعملية إنقاذ العالم من الحنة التي أصابته وأدخلته في نفق مظلم. ومن ناحية أخرى فإن هذا الوضع الذي واجهه النظام الإسلامي يعد ساحة وفرصة ذهبية نادرة. بل حقيقة أن الأمر يعتبر فتحاً

للإسلام لبسط العدل والكرامة في العالم أجمع. فيعم الخير والسلام والإطمئنان أرجاء العالم إن شاء الله.

لقد نصر الله الإسلام من قبل بجيوش القيادات الأسلامية من أمثال خالد بن الوليد وسعد بن أبي وقاص في فتح الأمصار في صدر الأسلام فها نحن الآن أمام فتح جديد للإسلام. فإن كانت الفتوح التي تمت في صدر الإسلام بالجيوش فإن الجهاد اليوم يتم من خلال ترتيب أوضاعنا المؤسسية والاقتصادية والتشريعية والتبشير بالشرح والتوضيح بمزايا العقيدة الإسلامية وأحكامها ومقاصدها. ولكن قبل ذلك يجب أن يكون سلوكنا وأدأنا والتزامنا بالأحكام الإسلامية ومقاصدها مثلاً يحتذي به - نحن الآن - كباحثين ومسؤولين في المؤسسات من أعضاء مجالس الإدارة والموظفين ومنتسبين للهيئات الشرعية مسؤولون أمام الله قال تعالى: (إنا عرضنا الأمانة علي السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً) سورة الأحزاب الآية 72 وعلينا أن نسعي للجهاد دون تراخ من أجل الفتح الجديد للنظام الأسلامي لقوله تعالى: (انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلك خير لكم إن كنتم تعلمون) سورة التوبة الآية 41. وقوله تعالى: (لو كان عرضاً قريباً وسفراً قاصداً لاتبعوك ولكن بعدت الشقة سيحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم يهلكون أنفسهم والله يعلم أنهم لكاذبون) سورة التوبة الآية 42.

فيما يلي أهم استحقاقات ومتطلبات الجهاد وتحقيق الفتح للاقتصاد والنظام المالي الإسلامي. وإنقاذ العالم من مخاطر الأزمة المالية ونشر وبسط الأمان والعدل والإستقرار في عالم تهدده تداعيات الأزمة المالية بالدمار وأدخلت الاقتصاد

العالمي في نفق مظلم. واقتنع الخبراء واللاعبون في الأسواق المالية العالمية المتهالكة انه لا ملاذ الا في ظل النظام المالي الإسلامي الذي استطاع أن يصمد أمام العاصفة التي أثارها الأزمة المالية العالمية:

1/ إنشاء مراكز بحوث تُعني بالدراسات الاقتصادية والمالية والشرعية لإعداد دراسات وبحوث حول المصارف والمؤسسات المالية المختلفة لاكتشاف مواضع الضعف والقوة ومساعدة المؤسسات الإسلامية في إعادة ترتيب أوضاعها المالية والهيكلية والمؤسسية. هذا الي جانب البحث عن منتجات وأدوات جديدة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية فتعزز ازدهار النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي.

ومن مهام هذه المراكز إعداد دراسات لتنوير الخبراء واللاعبين في الأسواق التقليدية بمزايا النظام الإسلامي الي جانب البحث عن صيغ ووسائل التكامل بين المؤسسات المالية، خاصة في مجالات الاستثمار المشترك وتعزيز آفاق التمويل التآجيري المشترك وتمويل الجمععات الصناعية والمشاريع الزراعية والخدمات الكبرى التي تتجاوز تمويلها قدرات مؤسسات بصورة منعزلة أو منفردة.

ومن أهم اختصاصات هذه المراكز أيضاً الاستشعار المبكر للأزمات والفقاعات المتوقعة، وتنوير المؤسسات الإسلامية بها مبكراً، الي جانب دراسة وسائل تطوير المنتجات والأدوات التي تستخدمها المؤسسات المالية حالياً.

12/ إنشاء هيئة رقابية شرعية عليا لها كل السلطات والمقومات المؤسسية والرقابية، وأن تكون اختصاصاتها إجراء دراسات وبحوث فقهية لنوعية

الممارسات في المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى من الشوائب أو أية ممارسات لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها. هذا الي جانب إزالة أسباب أية اختلافات غير مبررة شرعياً أو أي تضارب أو تباين في الإفتاء حول الأحكام الشرعية المطبقة بين دولة أو أخرى. وضرورة مراعاة أهمية التنسيق بين مراكز البحوث والدراسات الإسلامية في إزالة تلك التناقضات وتحقيق الإنضباط في جهود مراكز البحوث والدراسات في استحداث منتجات جديدة.

3/ تحقيق الإنضباط والشفافية في عمل المؤسسات المصرفية والمالية.

4/ إنشاء معاهد وأكاديميات لخلق جيل جديد من الكوادر المتشعبة بمقاصد الشريعة الإسلامية والقادرة على تعزيز ازدهار العمل الاقتصادي والمالي من خلال إحداث إبداعات خلاقة في عمل المؤسسات الإسلامية وإبراز المثل الأعلى في الأداء وتعزيز جاذبية النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي.

5/ إنشاء شركات إعادة تأمين إسلامية بديله للشركات الأجنبية التي لا تعمل وفق الشريعة الإسلامية. وذلك لإبعاد شركات التكافل الإسلامي من أية شبهات شرعية. وبما أن تأسيس مثل هذه المؤسسات يتطلب توفير موارد مالية طائلة لا بد من مساهمات السلطات الحكومية والبنوك المركزية الي جانب مؤسسات التكافل الإسلامية.

6/ إنشاء وكالات تصنيف إسلامية تتمتع بالشفافية والنزاهة والمصداقية الكاملة وتراعى في عملها أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها. وذلك لإبعاد المؤسسات الإسلامية من أية شبهات أخلاقية التي اتصفت بها وكالات التصنيف

البركة. مجموعة الراجحي والبنك الإسلامي للتنمية قيادة هذه الحركة المباركة مواصلة جهودها ومبادراتها العظيمة في إنشاء المؤسسات المالية والأقتصادية الإسلامية.

مصادر البحث:

1. سيد قطب
في ظلال القرآن - الجزء الثالث.
2. د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى
السلامة المصرفية والأستقرار الأقتصادي.
3. The World Bank - Global Prospects:
 - A. Prospects of Developing Countries - Growth Outlook.
 - B. Regional Economic Prospects.
 - C. World Economic Update - November 6th, 2008.
(Rapidly Weakening Prospects call for New Policies).
4. The World Bank - The Subprime Crisis: September 2008
(Implication for Emerging Markets).
5. IMF - The World Economic Outlook - October 2008
(Financial Stress, Downturns and Recoveries).
 - A. Global Prospects and Policies.
 - B. Country and Regional Prospects.
 - C. Is Inflation Back? Commodity Prices Inflation.
 - D. Financial Stress and Economic Dawns.
 - E. Fiscal Policy as a Counter cycle Tore.
 - F. Divergence of Current Account Balances across Emerging Economies.
6. IMF - The World Economic Outlook - Update November 6th, 2008.
(Rapidly Weakening Prospects call for New Policies).
7. Economic Studies at Brookings:
(The Great Credit Squeeze - How Happened, How to Prevent Another).
Discussion Paper - May 16th, 2008. By:
 - I. Martin Nail Bails - Brooking Institution.
 - II. Douglas W. Elmendorf - Brooking Institution.
 - III. Robert E. Litman - Brooking Institution and Kauffman Foundation.
8. The Economist:
 - A. Finance and Economics - March 19th, 2008.
 - B. Finance and Economics - September 25th, 2008.
 - C. Special Reports - September 25th, 2008.
 - D. Europe (Transatlantic Model Wais) - September 25th, 2008.
 - E. Finance and Economics - October 9th, 2008.
 - F. Special Reports - October 9th, 2008.
 - G. Finance and Economics - November 6th, 2008.
9. Gary KAH
(En Route to Global Occupation)

العالمية حسبما سبق أن تم الإشارة الي مفاستها من قبل في هذا البحث.

17/ ضرورة أن تتبع الدول الإسلامية سياسات أقتصادية ومالية وهيكلية سليمة وداعمة لخلق بيئة مواتية لعمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. خاصة فيما يختص بأستقرار سياسات نقدية تعزز أستقرار موقف السيولة في الأقتصاد وإلزام المؤسسات المالية بالعمل في إطار الموارد الحقيقية ومنع خلق النقود من العدم. ولتحقيق هذا الهدف أرى ضرورة إنشاء صندوق نقد إسلامي لمراقبة سلامة السياسات الإقتصادية في البلاد الإسلامية وإسداء النصح لها.

18/ إعادة هيكلة رؤوس أموال المصارف ودعم الموارد وإلزامها في الولوج في تمويل المشروعات تمويل الأستثمارات متوسطة وطويلة المدى.

19/ إنشاء أسواق مالية إسلامية يتم من خلالها تنسيق العمل بين المؤسسات المالية الإسلامية المختلفة. وخلق فرص للبورصات الإسلامية في العمل في مجال تمويل المشروعات الكبرى. ودعم وتطوير مجلس المؤسسات المالية الإسلامية الموجود في كوالالمبور لتعزز الجهود المبذولة لتطوير أداء المؤسسات المالية الإسلامية.

10/ إنشاء منظمة تجارة إسلامية تعمل علي تطوير وتنمية التجارة بين الدول الإسلامية.

11/ تطوير البنك الإسلامي للتنمية بجدة هيكلياً ومالياً ليلعب دوراً أساسياً في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد الإسلامية.

12/ يتوقع من المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة. خاصة مجموعة بنك فيصل الإسلامي ومجموعة



انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية العقبات والتداعيات

د. عز الدين إبراهيم حسن - خبير إقتصادي



يعرض ذلك في جولة ثالثة وتعتبر هذه خطوة متقدمة تبشر بقرب انتهاء المفاوضات. وتم اقتراح موعد لعقد جولة ثالثة من المفاوضات في أكتوبر 2004. ولكن تم تأجيل هذا الموعد لأجل غير مسمى وسنتعرض لذلك بالتفصيل فيما بعد.

وبجانب المفاوضات الجماعية عقد السودان مفاوضات ثنائية كجزء من عملية الانضمام مع بعض الدول المختارة هي الصين والبرازيل وتركيا واليابان والأردن ومصر وماليزيا والهند وبنغلاديش. وتم توقيع بروتوكولات تجارية في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية مع كل من الصين والبرازيل والأردن. وهناك مفاوضات ثنائية تجري حالياً مع كل من اليابان والهند لم تكتمل بعد.

إن الهدف من المفاوضات الجماعية والثنائية مع الدول الأعضاء في المنظمة هو طمأنتها بأن الدولة الراغبة في الانضمام قادرة على الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الـ 23 اتفاقية التي تقوم عليها المنظمة فضلاً على أن بعض الدول الأعضاء في المنظمة قد تكون راغبة في ميزات تجارية

قدم السودان طلباً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في أكتوبر 1994 وكون فريق عمل للتعامل مع المنظمة في 25 أكتوبر 1994. وبعد خمس سنوات من ذلك قدم السودان مذكرة حول التجارة الخارجية في يناير 1999. وكرد فعل لهذه المذكرة تسلم السودان حوالي 561 سؤالاً عن التجارة الخارجية في الفترة ما بين 1999-2004 من بعض الدول الأعضاء في المنظمة. ولقد تمت الإجابة على هذه الأسئلة التي وردت في دفعات حيث تم إرسال آخر دفعة منها إلى المنظمة في يونيو 2004.

وبلغ جملة ما قدمه السودان لمنظمة التجارة العالمية من وثائق عشرين وثيقة شكلت أساساً لمفاوضات جماعية وثنائية مع أعضاء المنظمة المهتمين بالتعامل مع السودان. وفي إطار المفاوضات الجماعية تم عقد اجتماعين اشترك في كل منهما 28 دولة عضو بالمنظمة بما في ذلك الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وذلك في يوليو 2003 وفي مارس 2004. وتركزت المفاوضات بوجه عام على تجارة السودان الخارجية. وفي نهاية الاجتماع الثاني تقرر أن يتم إعداد تقرير يلخص ما تم في المفاوضات وان

لصادراتها لا يمكن أن تحصل عليها إلا عن طريق هذه المفاوضات.

علما بان الميزات التي يتم الحصول عليها عن طريق المفاوضات تعمم على كافة أعضاء المنظمة كما تنص عليه اتفاقيات المنظمة. وبوجه التحديد يسعى أعضاء المنظمة للتأكد من أن ما يعرضه العضو الراغب في الانضمام من جدول الرسوم الجمركية لا يشكل عقبة للنفاذ إلى أسواقه إضافة إلى أن ما يعرضه من تحرير قطاعات خدماته يتناسب مع العروض المقدمة من الدول الأعضاء الأخرى المماثلة في مرحلة النمو الاقتصادي.

ومن أهم ما تؤكد منظمة التجارة العالمية أن اتفاقياتها تفرض على الأعضاء المنضمين إليها ممارسة التجارة الدولية على قواعد وأسس متفق عليها تتسم بالشفافية والوضوح. ولكن الأمر فيما يخص الدول الراغبة في الانضمام للمنظمة يختلف عن ذلك فالمادة 12 من اتفاقية مراكش التي تحكم الانضمام لم تنص على قواعد أو منهج للانضمام ولا توجد لائحة متفق عليها لتنظيم التفاوض بين الدول الأعضاء في المنظمة. وهذه هي الثغرة في اتفاقية مراكش التي تستغلها الدول الكبرى لتفرض على الدول الراغبة في الانضمام أجندتها السياسية التي لا صلة لها بالتجارة الدولية أو المنظمة. ومن خلال هذه الثغرة تستطيع الدول الكبرى أيضا فرض شروط وتنازلات قاسية لا تتناسب مع القدرات الاقتصادية للدول الراغبة في الانضمام.

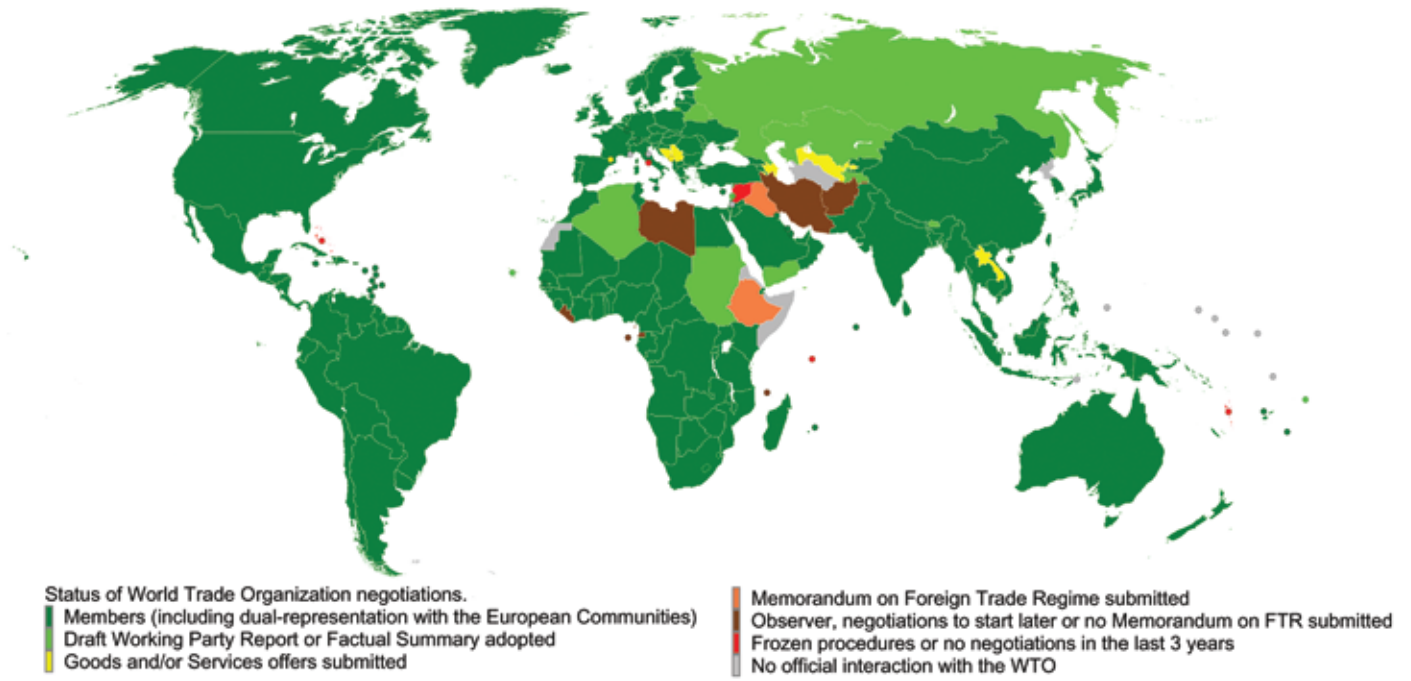
عقد مجلس وزراء منظمة التجارة العالمية، السلطة الأعلى في المنظمة، سبعة اجتماعات منذ إنشائها. ستة منها اهتمت بأمر انضمام الدول الأعضاء وأفردت له حيزا في مداولاتها

وقراراتها. وكان أشهر هذه الاجتماعات مؤتمر الدوحة في 9-14 نوفمبر من عام 2001. الذي كان اهتمامه الأكبر منصبا على قضايا الدول النامية وعلى وجه الخصوص الدول الأقل نمواً.

ويبلغ عدد الدول الراغبة في الانضمام حالياً (29) دولة منها دول من الدول الأقل نمواً والتي يُقتصر تمثيلها في المنظمة على مرتبة العضو المراقب. ولقد لاحظ المجلس أن من جملة الدول الراغبة في الانضمام للمنظمة لم تنضم سوى دولتين منذ إنشاء المنظمة في عام 1995 هما كمبوديا ونيبال وأخيراً دولة ثالثة هي جذر الرأس الأخضر وهناك 13 دولة من الدول الأقل نمواً من ضمنها السودان مازال انضمامها متعثراً. ولذلك اصدر المجلس الوزاري للمنظمة في ديسمبر 2002 مرشداً (Guidelines) لعملية الانضمام لمعالجة عيوب عملية الانضمام التي تسبب فيها عدم الوضوح في المادة 12 من اتفاقية مراكش. ومضمون هذا المرشد أن عملية الانضمام يجب أن تسهل وتسرع وتبسط بغرض الانتهاء منها في وقت وجيز. وأن لا يطلب من الدول الأقل نمواً امتيازات لا تتناسب مع طاقتها ولا مرحلتها في النمو الاقتصادي.

ولقد أعطى المرشد دوراً مهماً لكل من المدير العام للمنظمة ولرئيس مجموعة العمل الذي يرأس المفاوضات الجماعية إذ أنيط بهما القيام بمساعدة الدول الأقل نمواً في عملية الانضمام وفي تنفيذ قرار ديسمبر 2002 الذي اصدر بموجبه المجلس مرشد الانضمام.

ولقد ظهر جلياً من مداولات المؤتمر الوزاري السابع الذي عقد في جنيف في أواخر عام 2009 عدم الرضى عن عملية الانضمام لعدد من الوفود تمثل مجموعة الدول الأقل نمواً والدول العربية وودز. ذلك



فأغلب الظن أنه يُعزى لأسباب سياسية تتعلق بموقف سياسي تأخذه الولايات المتحدة من كافة مصالح السودان بالوقوف ضد مصالحه في المؤسسات والمحافل الدولية، وهنالك من الأخبار التي ترشح من حين لآخر ما يؤيد ذلك.

ولكي نكون أكثر دقة وتحديدًا نقسم الفترة التي استغرقتها سعي السودان للانضمام إلى المنظمة إلى ثلاث مراحل. أولها المرحلة من أكتوبر عام 1994م حينما تقدم السودان بطلب الانضمام إلى المنظمة حتى يناير 1999. عندما تم تقديم الوثيقة الخاصة بالنظام التجاري في السودان وهي أول الوثائق المطلوبة من جملة 20 وثيقة بعضها ملزم السودان بتقديمها وبعضها الآخر قدمه السودان بمبادرات منه. مما يعني أن إعداد وثيقة النظام التجاري بالسودان استغرق ما يزيد عن الأربع سنوات لأنها تتضمن مسحاً لكافة جوانب الاقتصاد بأنشطته المختلفة والقوانين والسياسات التي تحكم فيها مما يتطلب حشداً لكفاءات وتخصصات مختلفة بعضها في الجهاز الحكومي وبعضها من خارجه كما تطلب الأمر أيضاً توفير التمويل اللازم لذلك.

في وقائع المؤتمر التأكيد على قرارات ديسمبر 2002 التي سبقت الإشارة إليها كما أشارت الوقائع بوضوح إلى تشعب الآراء حول عملية الانضمام بين من يرى إتمام عملية الانضمام بشكل جماعي وبين من يرى الاستمرار في المسار الحالي المطول.

وفي هذا السياق جدر الإشارة إلى أن انضمام السودان قد استغرق 15 عاماً وهي فترة أطول مما ينبغي فضلاً عن التكلفة المصاحبة لذلك. ويرتبط طول فترة انضمام أية دولة بوجه عام بواحد من سببين. أحدهما يتعلق بتحضير الوثائق المطلوبة للانضمام وبمطالب تجارية تتطلب مفاوضات مطولة تأخذ شكلاً جماعياً. أما السبب الثاني لتطويل المفاوضات فيتعلق بأمور سياسية واهية الصلة بالتجارة الدولية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمخططات الدولة المهيمنة على النظام الدولي الحالي والتي ترمي لتغيير نظم أو سياسيات الدول الراغبة في الانضمام بما يتوافق مع مصالحها، وهذه بطبيعته الأمر تعطيل للانضمام كوسيلة ضغط سياسي.

أما تأخر انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية

وبذلك يكون جملة الفترتين الأولى والثانية عشر سنوات وهي المدة التي يتطلبها إعداد الوثائق بما في ذلك التأخير لأسبابٍ داخلية تتعلق بتشعب العمل المطلوب وبأسلوب وسرعة إيقاع العمل في السودان. أما التأخير لأسبابٍ سياسية خارجية غير معلنة فيبلغ خمس سنوات وهي الفترة منذ تأجيل مجموعة العمل الثالثة دون تسمية أجل لانعقادها. سبقت الإشارة إلى أن الأخبار التي ترشح من مصادر مختلفة تشير إلى أن الولايات المتحدة هي الدولة المتسببة في هذا التعطيل، وهنالك قرائن ظرفية تؤكد ذلك.

فالكل يعلم أن الولايات المتحدة هي الدولة الفاعلة في اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية كما في غيرها من المنظمات الدولية وكما هو الحال في كافة المحافل الدولية، فهي الدولة المهيمنة لما لها من نفوذ على الدول الأخرى. أضف إلى ذلك أن للولايات المتحدة دافعا قويا لعرقلة انضمام السودان للمنظمة وجعله مكلفا بحيث يكون فوق طاقة السودان من حيث المقدرة البشرية والمالية حتى يعجز السودان عن سعيه للانضمام. ونرى أن عرقلة انضمام السودان الذي تقوم به الولايات المتحدة يمكن فهمه على أنه فرع من فروع الحظر الذي تفرضه على السودان. فالولايات المتحدة تطبق حظرا اقتصاديا على السودان منذ عام 1997 تديره وزارة الخزانة الأمريكية. فلقد فرض الرئيس كلينتون الحظر ووسعه وجده الرئيس بوش كما جده أيضاً الرئيس أوباما الذي جعله في إطار إستراتيجية تُنفذ وفق مؤشرات أداء محددة بعضها معلن وبعضها مضمن في ملاحق للإستراتيجية غير معلنة¹.

1) Office of Foreign Assets Control (OFAC): Effectiveness of US Economic Sanctions with Respect to Sudan, Report to the Congress, January 2009

وفي المرحلة الثانية تأخر السودان لفترة للإجابة على مجموعات الأسئلة التي وردت إليه عن الجوانب المختلفة من اقتصاد السودان في ضوء وثيقة النظام التجاري التي سبقت الإشارة إليها. وكان التأخير أيضاً لأسباب تتعلق بتشعب المواضيع المثارة وتغطيتها لمواضيع متعددة تحتاج لكفاءات متعددة لا تتوفر في مكان واحد.

هذه المرحلة الثانية الوسطى انتهت في ديسمبر 2004. أي في الموعد الذي تم تحديده للمفاوضات الجماعية الثالثة والتي أجلت لتاريخ غير مسمى بحجة أن أعضاء المنظمة في حاجة إلى زمن لدراسة العشرين وثيقة التي تقدم بها السودان كما جاء في ما يلي من السيد عارف حسين المسئول عن انضمام الدول وذلك في 14 سبتمبر عام 2004:

"Quote"

Dear Minister,

"Due to the fact that more time is needed by Members to examine the very Impressive documentation submitted by Sudan and formulate their positions on the new data now available, the 3rd Working Party Meeting tentatively scheduled for 12 October, subject to confirmation, is now postponed for a mutually convenient future date. As usual, the secretariat will be in close touch with you, the chairman and WTO Members, in connection with finalizing the agenda and date for the next Meeting"

With best regards

Arif Hussain

"Unquote"

September 21, 2004

إلى السودان فقط وبذلك يقل كثيرا عن فاعلية الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة ، وفي ذلك أيعاذ بان المزيد من التشديد في الحظر من هاتين الجهتين مطلوب. وفي ذلك يقول التقرير المرفوع إلى الكونغرس الأمريكي ما يلي:

It is a simple truth that sanctions are most effective when imposed multilaterally. The United States has, by far, the broadest Sudan sanctions regime in the world. As U.S. sanctions against Sudan are already quite extensive, multilateral sanctions offer the most powerful opportunity to increase the effectiveness of U.S. sanctions at bringing about change in regime behavior in Sudan. Multilateral cooperation with our allies could augment the pressure being exerted by U.S. sanctions against the GOS. For example, current UN Security Council and EU sanctions against Sudan include only a limited arms embargo and a travel ban and asset freeze on four individuals. The Central Bank of Sudan's decision to convert its reserves to the euro and other regional currencies increases the need for increased partnership with the EU.¹

وفيما سبق إشارة واضحة إلى ضرورة توسيع الحظر الأمريكي على السودان بإشراك الأطراف الأوروبية فيه. إذ أن الولايات المتحدة بعد أن جعلت حظرها الاقتصادي الانفرادي على السودان شاملاً، امتد بصرها إلى خارج حدودها لتعزيز هذا الحظر بمنع البنوك في أنحاء العالم بالتعامل بعملة اليورو الأوروبية بعد أن حرمت عليها استخدامات

(1) الهامش السابق

الغرض المعلن للحظر الاقتصادي المفروض هو إجبار حكومة السودان على تغيير سياستها وأفعالها حسب منظور الحكومة الأمريكية في ثلاثة مجالات هي على وجه التحديد:

- * مساندتها ورعايتها للإرهاب الدولي
- * سعيها لخلخلة استقرار وأمن دول جوارها
- * انتهاكها لحقوق الإنسان

ويشمل الحظر التعامل مع السودان من قبل:

- الأشخاص الطبيعيين والمعنويين
- الوحدات والمنشآت التي تخضع لقوانين الولايات المتحدة بما في ذلك فروع الوحدات الأجنبية

وتنظر الولايات المتحدة إلى الحظر الاقتصادي إلى أنه أحد أدوات سياستها الخارجية التي تعتمد على حزمة من الأدوات منها التضييق في منح التأشيرات للمواطنين السودانيين الراغبين في دخول الولايات المتحدة وكذلك التضييق على السودان في المحافل الدولية السياسية والقانونية واستخدام قوتها التصويتية ونفوذها لحرمان السودان من الاستفادة من التسهيلات المالية التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن أي منافع مالية أخرى مثل إعفاء الديون التي بحسب المعايير الدولية يستحقها السودان.

ويرى مكتب التحكم في الأصول الأجنبية (OFAC) أن الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على السودان هو الأوسع من أي حظر مفروض على دولة أخرى في العالم وأن الولايات المتحدة تسعى لتطويره إلى أكثر مما هو عليه بالتعاون مع الدول الأخرى الخليفة. وينتقد هذا المكتب الحظر الذي تفرضه كل من دول المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة على السودان بأنه مقصور على حظر تصدير السلاح



المنطقة المظللة مفروض عليها الحظر الأمريكي
وما عداها مستثنى منه

وتجدر الإشارة إلى أن السودان يعامل الآن من قبل الولايات المتحدة بثنائية واضحة فبعض أجزائه في الجنوب والغرب مستثنى تماماً من الحظر الاقتصادي. في حين أن بقية السودان تخضع له. بل الخرطوم نفسها كعاصمة تخضع لثنائية في التعامل إذ أن بعض ضواحيها مستثناة من الحظر أيضاً. ولكن باعتراف السيد قريش المبعوث الخاص للرئيس أوباما لم تستفيد المناطق المستثناة من الحظر فائدة تذكر في التنمية الاقتصادية أو حتى في الاستقرار السياسي. وبالطبع لم تستفد الحكومة الاتحادية أيضاً من هذه الثنائية في التعامل في تحريك عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، لأنها هي المقصودة في المقام الأول بالحظر الاقتصادي والعقوبات المصاحبة له.

الدولار مع السودان ولقد تم توسيع الحظر مؤخراً بحيث شمل بجانب حكومة السودان المواطنين السودانيين كافة. إذ تم قفل حساباتهم في البنوك الأوروبية وأصبحت التحويلات للأفراد بالدولار عبر المراكز الأمريكية إلى السودان موقوفة أو متعثرة أو ضئيلة القيمة وتخضع لكثير من الأسئلة والتمحيص. وأصبحت البنوك خارج الولايات المتحدة عرضة لعقوبات في حاله تعاملها مع السودان ومهدده بإيقاف تعاملها في الأسواق المالية الأمريكية ومنع تعاملها مع المصارف الأمريكية. الأمر الذي جعل البنوك الأوروبية الكبيرة تحجم عن التعامل مع السودان.¹

إن من أهم تداعيات اتهام السودان برعايته للإرهاب منع الإدارة التنفيذية الأمريكية السودان من الحصول على مساعدات من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومع أن انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية لم يشار إليه مباشرة في قرارات الحظر الأمريكي أو الاتهام للسودان برعاية الإرهاب. إلا أن تعويق دخوله لمنظمة التجارة العالمية والاستفادة الكاملة من عضويتها في تنشيط صادراته غير البترولية والامتيازات التي تعطيها اتفاقيات المنظمة العديدة. يصبح أمراً منطقياً وضرورياً ومكملاً لسياسة الحظر التجاري التي هي من أهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان. إذ لا يعقل أن تحظر الولايات المتحدة الأمريكية كافة المعاملات المالية والتجارية مع السودان وتضيق عليه العمليات القنصلية للحكومة والأفراد وتوسع هذا الحظر بإجبار بنوك وشركات غير أمريكية ومؤسسات دولية بتطبيق الحظر ثم تترك السودان لينضم بسهولة وسلسلة إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. التي تتسهم قمة النظام التجاري الدولي.

(1) بعض البيانات المتوفرة تبين أن هنالك حوالي 45 بنكاً عالمياً ترفض التعاون مع السودان كلياً أو جزئياً

الإشارة مرشدا لتسريع بانضمام الدول الأقل نمواً على وجه الخصوص وذلك في عام 2002.

وبالرجوع إلى السؤال المطروح بشأن الجهة المسؤولة في الحكومة الأمريكية عن الحظر. فلقد سبقت الإشارة إلى أنه منذ بداية الحظر في عام 1997 عهد الرئيس كلينتون لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتنفيذه وفي عام 2004 وبناءً على طلب من الرئيس بوش أصدر الكونغرس تعديلاً لقانون الحظر أضاف إليه منع الاستثمارات الأمريكية في السودان. وكما سلفت الإشارة يتعدى هذا التعديل حدود الولايات المتحدة إذ أصبح يطبق على الشركات والأفراد المتعاملين مع السودان من غير الأمريكيين ومثال ذلك انسحاب شركة ارامكس من العمل في إنتاج البترول في السودان نتيجة التهديد بمنعها من التعامل في الأسواق الأمريكية.

ومؤخراً وفي عام 2009 أصدر الرئيس اوباما قبيل نهاية سنته الأولى في البيت الأبيض استراتيجيته للتعامل مع السودان أعقبها بتجديد الحظر الاقتصادي المفروض على السودان منذ 12 عاماً دون تعديل. وكان واضحاً وظاهراً للعيان لأول مره الدور المهم لوزارة الخارجية الأمريكية في الإستراتيجية الجديدة بما لا يدع مجالاً للشك وبأن الحظر هو أداة من أدوات السياسة الأمريكية الخارجية. والاختلاف الظاهر بين الإستراتيجية المعلنة للحظر وبين ما كان يجري سابقاً هو الإعراب عن نية الحكومة الأمريكية التحاور مع الحكومة السودانية على القضايا المختلف عليها وأصبح هذا التوجه يوصف بإستراتيجية العصا والجزرة.

وهذا التوجه الجديد يفتح مجالاً للتحاور حول انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية. إلا أنه

والسؤال الذي يثور في هذا الصدد هو من هي الجهة المسؤولة في الولايات المتحدة عن وضع مخططات الحظر على السودان. وأهمية الجواب على هذا السؤال هي تبيان الجهة التي يمكن أن يتجه السودان إليها لإثارة موضوع الحظر والنظر في إمكانية إلغاءه كلياً أو جزئياً ليسمح بانضمام السودان بانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية.

وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن وفود السودان دأبت في كل كلماتها ومداخلاتها في كافة اجتماعات مجلس وزراء المنظمة على التأكيد على وجوب عدم إدخال الاعتبارات السياسية في عملية انضمام الدول الأعضاء وهذا التوجه يجد قبولا من مجموعات الدول النامية والدول الأقل نمواً. إذ أن إدخال الاعتبارات السياسية في التجارة الدولية يتناقض مع روح ونصوص الاتفاقيات التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية التي تنظم التجارة وفقاً لقواعد شفافة لا تحابي دولة على دولة أخرى. وهذا بالرغم من أن اتفاقيات المنظمة تسمح بدخول الاعتبارات غير تجارية في العمليات التجارية في نطاق ضيق كما تفعل المادتان 20 و21 من اتفاقية الجات التي هي اتفاقية رئيسيه من اتفاقيات المنظمة والتي تسمح بتقييد حرية التجارة لأسباب أخلاقية أو لأمر يتعلق بأمن البلد أو في الأحوال الطارئة ولم تشر هاتان المادتان من قريب أو بعيد بتعويق انضمام دولة ما إلى منظمة التجارة العالمية. بل كل المجالس الوزارية للمنظمة تؤكد ضرورة جعل عضويتها عالميه تشمل كافة الدول لما في ذلك من منفعة في نمو وازدهار التجارة الدولية التي يستفيد منها العالم ككل.

ولاهتمام المجلس الوزاري للمنظمة بانضمام أعضاء جدد وتسهيل انضمامها اصدر كما سبقت

علينا أن نعلم انه في ضوء التجارب السابقة أن أي حديث للمسؤولين السودانيين مع المسؤولين الأمريكيين عن الحظر الاقتصادي قد يفهم الجانب الأمريكي منه أن السودان يتضرر من الحظر وأن هذا الحظر بدأ يؤثر في مصالح السودان ولذلك يجب الاستمرار فيه. وعادة ما ترفع مثل هذه الملاحظة من مكتب الحظر للكونغرس في مطلع كل عام¹.

وفي استراتيجيه التفاوض من اجل الانضمام لمنظمه التجارة العالمية يجب أن نلاحظ أن الاتفاقات الثنائية وما يصاحبها من بروتوكولات لاسيما مع الدول التي لها وزن ونفوذ دولي يقوي موقف السودان التفاوضي، علما بان هذا الموقف يتحسن بمرور الزمن إذ أن سكرتارية المنظمة والأعضاء الفاعلين فيها يعملون تحت ضغط كبير من مجلس وزرائها وقراراته ودعوته عند كل اجتماع إلى ضرورة تسهيل انضمام أعضاء جدد لاسيما من الدول الأقل نمواً. ولذلك أصبح التطويل في عملية الانضمام دافعا لمدخلات حادة من رؤساء مجموعات الأعضاء في المجلس قبل الأعضاء المتضررين أنفسهم.

أما صادرات السودان غير البترولية فلا تضرر إذ أنه وبصفته دوله من الدول الأقل نمواً تتمتع هذه الصادرات بميزات الدخول للدول المتقدمة دون رسوم جمركيه ودون قيود الحصص² وبرز هذه الميزات يعطيها نظام «كل شيء ما عدا السلاح»³ الذي تعمل به دول المجموعة الأوروبية والذي تستفيد منه حاليا صادرات السودان من السكر بأسعار تفوق أسعار السوق. وهذا النظام متفرع من نظام الأفضليات المعممة⁴.

(1) الهامش الأسبق

(2) تجارة البترول لا تشملها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

(3) Everything but Arms (EBA)

(4) Generalized System of Preferences (GSP)

كما أن هنالك نظام مشابه للدول النامية مثل الصين تمنحه للدول الأقل نمواً مثل السودان يعرف بنظام الأفضليات التجارية المعممة⁵. فضلا عن ذلك يتمتع السودان بعضوية كل من منطقته الكوميسا والمنطقة العربية الحرة الكبرى بما يكفل له دخول الأسواق المجاورة دون عقبات تذكر. يضاف إلى ذلك أن هنالك تعهدا من الدول المتقدمة قطعتة على نفسها في المؤتمر الوزاري في هونغ كونغ بالسماح لـ 97 في المائة من سلع الدول النامية بدخول أسواقها دون قيود ودون رسوم جمركية.

ونخلص من ذلك إلى أن سكرتارية المنظمة والدول الفاعلة فيها أصبحت تشعر بضغط متزايد من الدول الأعضاء وخرج بالغ من الاستمرار في تعطيل انضمام بعض الدول لاسيما الدول الأقل نمواً مثل السودان. هذا في الوقت الذي لا تجد فيه صادرات السودان غير البترولية عائقا في الدخول إلى كافة الأسواق ما عدا أسواق الولايات المتحدة الأمريكية. بما يعني أن السودان ليس تحت ضغط أو ضرر كبير من عدم انضمامه لمنظمة التجارة العالمية حاليا وهذا أمر يجب أن تضعه إستراتيجية انضمام السودان للمنظمة في الحسبان. ولكن هذه استراتيجية قصيرة الأجل يمكن أن تدوم ما دام السودان في عداد الدول الأقل نمواً. أما في المدى المتوسط فيجب أن ينضم السودان إلى منظمة التجارة العالمية ليجد الميزات التي تكفلها له نظمها وقواعدها، لاسيما إذا مكنه نموه الاقتصادي السريع من الخروج من فئة الدول الأقل نمواً إذ سيفقد حينئذ بعض الميزات التجارية المتوفرة له حاليا وتكون صادرات السودان في حاجة ماسة للعضوية الكاملة في المنظمة. لاسيما إذا أصبحت صادراته غير البترولية أكثر تنوعاً وأقدر على منافسة منتجات الدول المتقدمة.

(5) Generalized System of Trade Preferences (GSTP)

1. مقدمة:

يهدف هذا المقال إلى إلقاء الضوء على ملامح العلاقة التي سادت بين السودان وصندوق النقد الدولي وتجاوزت الخمسين عاماً. مرت هذه العلاقة بمختلف المراحل ابتداءً من التعاون الكامل والتقارب ثم التوتر والتهديد بالطرد من عضوية الصندوق ومن ثم مرحلة التعاون الحذر. يعطي المقال سرداً مختصراً لبرامج السودان الاقتصادية التي إتبعتها الإدارة الاقتصادية في المراحل الأولى من بداية العلاقة وهي البرامج التي تم تمويلها بقروض من صندوق النقد الدولي خلال الفترة من 1958م وحتى العام 1983م. ثم يرصد بعد ذلك البرامج التي صاحبت التدهور في العلاقة والتوترات التي سادت تلك الفترة من العام 1984م وحتى العام 2001م ومن ثم يتطرق إلى الفترة التي طبق السودان فيها البرامج الاقتصادية خلال مرحلة التعاون الحذر وهي الفترة الممتدة من 2001م وحتى الآن 2010م. وفي الختام يحاول المقال استقراء التحديات المستقبلية التي قد تشكل مسار هذه العلاقة.

2. السودان وصندوق النقد الدولي: فترة البرامج الاقتصادية الأولى:

يعتبر السودان من أول الدول العربية والأفريقية التي إنضمت إلى عضوية صندوق النقد الدولي، حيث إنضم السودان في الخامس من سبتمبر من عام 1958م.

يقع السودان في دائرة المجموعة الأفريقية الأولى (Africa Group 1 Constituency) وهي الدول الأفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية ومجموع أصواتها مجتمعة يمثل 3.04% فقط من مجموع أصوات الدول الأعضاء. يتم تمثيل دول المجموعة في مجلس المديرين التنفيذيين بالتناوب، وتقوم دولة سيراليون الآن بهذا الدور حيث تمثل دول المجموعة في مجلس المديرين التنفيذيين. هذا من الناحية

علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1958-2008)

د. أمين صالح يس
مساعد الممثل المقيم
لصندوق النقد الدولي بالسودان

الإدارية. أما من الناحية الفنية فإن السودان يتبع لإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى حيث يقوم الفريق الفني من هذه الإدارة بمناقشة السلطات السودانية حول البرامج الاقتصادية ومتابعة سير تنفيذها وتقييمها.

يضطلع الصندوق بدور مهم ومتعدد الجوانب في السودان، فهو يقدم المشورة بشأن السياسات التي تدعم الاستقرار الاقتصادي الكلى لتحقيق النمو المتواصل، كما أنه يساعد في تقديم المساعدات الفنية والأنشطة التدريبية لدعم المؤسسات الاقتصادية وبناء قدراتها بما يمكنها من تنفيذ البرامج الاقتصادية المطروحة.

أول تعاون تم بين السودان والصندوق كان في عام 1958م عندما حصل السودان على تمويل من الصندوق عبر نافذة ما يسمى بالتمويل التعويضي Compensatory Financing Arrangement حيث تم استخدامه في إذالة الإختلال في ميزان المدفوعات نتيجة لضعف حصيله صادر القطن نتيجة لبعض المعوقات التي أعاققت تسويقه في السوق العالمي، والمحاولة الثانية كانت في عام 1966م عندما شرع السودان في تنفيذ برنامج التركيز الاقتصادي خلال الفترة 67/66 - 1969/68م ولكن لم يكتمل تنفيذ البرنامج وتوقف السحب منه في مارس 1969م.

شهدت الفترة التي تلت مايو 1969م فتوراً في العلاقة بين السودان والصندوق ذلك لأن السياسة الاقتصادية المعلنة بواسطة ثورة مايو في أول عهدها كانت قد اتسمت بسياسة التأميم وتم رفع العديد من الشعارات التي تعكس التوجه الاشتراكي للدولة وهذه السياسة لم تكن ضمن السياسات التي جُدد قبولاً ودعمًا من صندوق النقد الدولي الذي يسعى إلى تشجيع القطاع الخاص وتقليل القيود التي تفرضها الدولة على الاقتصاد.

خلال الفترة 1975-1977م بذل السودان جهوداً كبيرة للاتفاق على برنامج مع صندوق النقد الدولي ولكن اتسعت الخلافات بين السودان والصندوق حول مكونات البرنامج ولم يتم التوصل إلى اتفاق.

في العام 1978م دخل السودان في مشاورات مع الصندوق حول برنامج اقتصادي مع الصندوق يهدف إلى جدولة ديون الصندوق التي حل أجلها على السودان كما يهدف إلى معالجة بعض الإختلالات التي أصابت الاقتصاد السوداني وإزالة المعوقات التي تواجه الإنتاج والعمل على ترشيد الصرف وتحسين الإيرادات.

ولقد تم إعلان هذا البرنامج عام 1978م باسم برنامج التركيز المالي Financial Stabilization Program وهو برنامج لعام واحد وقد تم توجيه موارده نحو تكملة المشروعات القائمة لزيادة الإنتاج وتوفير فوائض للتصدير ثم تلا هذا البرنامج برنامجاً آخر لمدة عام في 79 - 81/80 وهو أيضاً كان يهدف إلى معالجة الخلل في ميزان المدفوعات وخلق مناخ ملائم لتنفيذ السياسات الاقتصادية وذلك عبر السعي نحو توحيد سعر الصرف بعد إلغاء السعر التشجيعي لتحويلات المغتربين واستخدام نظام سعرين، سعر للصادرات والواردات الرئيسية وسعر تشجيعي يتحدد وفقاً لآجهاات العرض والطلب.

ثم تم الإعلان عن برنامج اقتصادي آخر في عام 1982م ولكن تعثر وتوقف في العام 1983م عندما تم إلغاء التعامل بسعر الفائدة بما يتماشى مع القوانين الإسلامية.

برامج هذه المرحلة لم تحقق المكاسب الاقتصادية المستهدفة ولم يكن لها أثر إيجابي نحو تحقيق استقرار اقتصادي أو توازن داخلي وخارجي في الاقتصاد بل ساعدت على تعميق المشكلة الاقتصادية في السودان. ربما يرجع ذلك إلى عدة

اسباب رئيسية تمثلت فى:

أ) لم تستهدف البرامج إستقرار الإقتصاد الكلى بشكل واضح.

ب) لم يتوفر لتنفيذ هذه البرامج المناخ الملائم من حيث الإستقرار السياسى.

ج) لم يقدم صندوق النقد الدولى العون الفنى المطلوب ليعين على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى.

لذا جانب هذه البرامج الفشل وبدأت فى إدخال الاقتصاد السودانى فى نفق الديون الخارجية خاصة وإن معظم القروض التى تحصل عليها السودان من الصندوق كانت قروض تمويلية ذات تكلفة عالية وقد حل أجلها ولم يكن من المستطاع سدادها فى موعدها مما أثرت سلباً على علاقة السودان ليس بصندوق النقد الدولى فحسب بل وبمؤسسات التمويل الدولية والإقليمية الأخرى.

3. فترة تدهور العلاقة بين السودان وصندوق النقد الدولى:

لاحت بوادر الأزمة بين السودان وصندوق النقد الدولى فى خواتيم عام 1984م عندما لم يتمكن السودان من الوفاء بالمبالغ المستحقة للصندوق والتي كانت تبلغ حينها 81 مليون دولار الأمر الذى قاد الصندوق إلى إلغاء أى ترتيبات إقتصادية بينه وبين السودان فى 1985/2/28م.

فى أبريل 1985 ناقش السودان مع الصندوق مسودة برنامج مع إدارة الصندوق يتم بموجبه علاج مشكلة المتأخرات والتى تجاوزت 300 بليون دولار. وكانت الدول المانحة على اتم استعداد لمعالجة المتأخرات إذا التزم السودان بتبنى برنامج للإصلاح الاقتصادى يحتوى على إجراءات تتمثل فى تعديل سعر الصرف واصلاح عجز الموازنة الداخلية الا ان ذلك الإتفاق لم يكتب له ان يرى النور مما قاد الصندوق ليعلن فى فبراير 1986م بان السودان غير مؤهل لاستخدام الموارد المالية من الصندوق.

استمرت مشكلة المتأخرات فى التفاقم واتسعت نقاط الاختلاف بين السودان والصندوق حتى أعلن الصندوق فى سبتمبر 1990م بان السودان دوله غير متعاونه.

فى فبراير 1992م قامت الحكومة فى إطار البرنامج الثلاثى للإنقاذ الاقتصادى بتطبيق اجراءات مالية ونقدية واقتصاديه واسعة شملت تحرير كامل لجميع الاسعار بما فى ذلك سعر الصرف وازالة القيود الاجرائية على حركة الصادر والوارد وتحرير اسعار الصادر والوارد ورفع الدعم عن السلع وضبط الإنفاق العام بغرض خفض عجز الميزانية.بالاضافة الى تبنى برنامج لخصخصة عدد من شركات ومؤسسات القطاع العام. ولما كانت تلك الاجراءات اشمل واوسع مما كانت تطالب به ادارة الصندوق لاصلاح الاقتصاد السودانى فقد وجدت ترحيباً وإشادة من قبل الصندوق. وتبع ذلك موافقة ادارة الصندوق على إجراء فترة متابعة غير رسمية لبرنامج الحكومة (Informal Monitoring Period) لفترة ستة اشهر من يوليو حتى ديسمبر 1992م. حيث قام الصندوق بإيفاد بعثة فنية بغرض المتابعة وتقييم الأداء الاقتصادى وقد جاء تقريرها ايجابياً للغاية وأكدت أن حكومة السودان قد التزمت بتنفيذ البرنامج الإقتصادى المعلن وبالأهداف الكمية التى حددها البرنامج كما لاحظت البعثة إرتفاع معدل النمو الإقتصادى وانخفاض نسب التضخم . وأشار التقرير الى اهمية اتخاذ خطوات لحل مشكلة المتأخرات التى بدأت تتنامى وقد التزم السودان بسداد دفعيات شهرية تتناسب مع مقدرة الاقتصاد وقد قبلت ادارة الصندوق ذلك. كما أودعت البعثة الفنية مسودة ورقة اطار السياسات (Policy Framework Paper) والتى على اساسها يتم التفاوض للاتفاق حول برنامج للحقوق المتراكمة لإطفاء المتأخرات. لكن الطرفان لم يصلا إلى إتفاق بشأن المتأخرات

الأمر الذى قاد الصندوق فى أغسطس 1993م باتخاذ قرار تم بموجبه تجميد حق التصويت والحقوق المتصله به للسودان.

بعد هذا القرار أصبحت الاتصالات بين السودان والصندوق شبه مجمده واوفد الصندوق فى يناير 1994م بعثة فنية لمتابعة التطورات الاقتصادية بعد صدور قرار تجميد عضوية السودان. قامت البعثة باعداد تقرير الى مجلس المدراء اقترحت فيه البدء فى اجراءات ابعاد السودان من عضوية الصندوق (الانسحاب الاجبارى) فوراً وفى فبراير من نفس العام اصدر مجلس ادارة الصندوق قراره بالبدء فى اجراءات الانسحاب الاجبارى بالنسبة للسودان من صندوق النقد الدولى.

ألقى هذا القرار ظلالاً كثيفة على علاقة السودان بصندوق النقد الدولى من جانب وبين السودان والمؤسسات الإقتصادية الدولية والإقليمية من الجانب الآخر. لقد تعاملت الإدارة الإقتصادية فى السودان فى كل من البنك المركزى ووزارة المالية والاقتصاد الوطنى مع القرار بحكمة وصبر ذلك لأنه وفى حالة صدور القرار بالاغلبية المطلوبة (85% من جملة الأصوات) سوف تكون له آثار سلبية عديدة بعضها مؤكدة وبعضها مجرد احتمالات ولكنها احتمالات أقرب إلى التأكيد. ومن المدلولات المؤكدة فى حالة إسقاط عضوية السودان من الصندوق فإنه وبعد ثلاثة اشهر يفقد السودان عضويته فى البنك الدولى وكل المؤسسات التابعة له (هيئة التنمية الدولية، مؤسسة التمويل لضمان الاستثمار، البنك الدولى للانشاء والتعمير والمركز الدولى لفض النزاعات الاستثمارية).

الأبعاد الأخرى للقرار تشتمل على التأثير السلبى على عضوية السودان فى مؤسسات التمويل الاقليمية الأوربية، الإفريقية والعربية. وعلى مؤسسات وكالات الامم المتحدة نتيجة للضغط التى سيمارسها الصندوق ومن المحتمل أيضاً ان

يكون للقرار تأثير سالب على العلاقات الاقتصادية مع بعض دول التعاون الثنائى.

إسقاط عضوية السودان فى صندوق النقد الدولى كانت لن تكون خاتمة المطاف وذلك للآتي:

1. صندوق النقد الدولى كان سيسعى وقتها الى المطالبة بسداد ديونه المتراكمة على السودان والتي بلغت حينها 1.5 مليار دولار.

2. قرار إسقاط العضوية كان سيعطى الصندوق حرية اوسع فى الحركة. ولن تعد العلاقة بين السودان والصندوق تحكمها اى ضوابط متفق عليها كما كان الحال مع بقاء العضوية. ومن الصعب التنبؤ بما تنطوى عليه استراتيجيات الدول ذات الثقل السياسى فى الصندوق للتعامل مع السودان. وأسوأ الاحتمالات هي أن يتحرك الصندوق بدعم من هذه الدول لإتخاذ إجراءات اشبه ما تكون بوضع اليد على اى اصول للسودان يمكن الوصول اليها بهدف استخلاص الديون بحجة انها ديون كل دول العالم وليس لجهة واحدة. كما انه من المحتمل ان تلجأ هذه الجهات الى مؤسسة او هيئة قانونية دولية لإضفاء الشرعية القانونية على تحركاتها ضد السودان.

4. فترة برامج إعادة التوازن للاقتصاد السوداني والخروج من الأزمة:

تفادياً لكل المشاكل المذكورة آنفاً، أعد السودان مذكرة تفسيرية لبرنامج للإصلاح الاقتصادى والهيكلى، يحتوى على اهداف تمثل موقف الحكومة وجديتها لتطبيع علاقة السودان مع صندوق النقد الدولى وبقية مؤسسات التمويل الدولية وعزم السودان على إيجاد حل لمشكلة الديون الخارجية. رحب الصندوق بهذه المذكرة ورأى فيها جدية من السودان للوصول مع الصندوق لإتفاق حول معالجة الخلل فى الإقتصاد السودانى وسداد المتأخرات. ونتيجة لهذا الترحيب أرجأ الصندوق النظر فى إجراءات الانسحاب الاجبارى واوفد الصندوق بعثة

فنية عالية المستوى الى السودان فى مايو 1994م للتفاوض حول ما جاء فى المذكرة وترجمتها إلى برنامج اقتصادي معلوم الملامح معززاً بجدول لدفعيات رمزية الى صندوق النقد الدولي يلتزم بها السودان أثناء فترة البرنامج لتثبيت الدين الخارجي ولكن لم يتوصل الطرفان إلى إتفاق كامل حول البرنامج موضوع النقاش.

خلال العام 1995م والعام 1996م قام السودان بعدة محاولات لاصلاح الاقتصاد غير ان هذه المحاولات لم تكتب لها الاستدامة ولم تكن السياسات الاقتصادية التى تم الإعلان عنها وتنفيذها ترقى لمستوى برنامج اقتصادي لإحداث الاستقرار وإجراء تكييف هيكلي في بنية الاقتصاد. وقد أدت السياسات الاقتصادية خلال تلك الفترة الى استمرار الاختلالات المالية والنقدية وتسارع معدلات التضخم حتى تجاوزت 130 %، وتزايد الاختلال في ميزان المدفوعات واستمر تدهور سعر الصرف.

في فبراير 1997م إعتد مجلس المديرين التنفيذيين فى صندوق النقد الدولي قراراً أمهل بموجبه السودان فرصة أخيرة لتصحيح أوضاعه الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي. وفي ذلك القرار أرجأ أيضاً الصندوق النظر في شكوى المدير الإدارى بشأن الإنسحاب الإجباري وقرر عدم النظر في تلك الشكوى إذا:

1. التزم السودان بجدول لسداد دفعيات رمزية إلى صندوق النقد الدولي لمقابلة خدمة ديون الصندوق التى على السودان.

2. اعتمد السودان مذكرة وخطاب عزم Letter of Intent يحتويان على برنامج للإصلاح الهيكلي وحزمة من السياسات المالية والاقتصادية على أن يوافق على قوتها مجلس المديرين التنفيذيين في مارس 1997م ويعتبرها برنامجاً اقتصادياً يرقى لأن يشرف عليه صندوق النقد الدولي بصورة شهرية.

3. نفذ السودان هذا البرنامج بشكل يدعو للقبول على ضوء تقييم مجلس المديرين التنفيذيين. في حالة فشل السودان وعدم تمكنه من الإلتزام بكل أو أى من الشروط اعلاه سوف يجتمع مجلس المديرين التنفيذيين فوراً لمراجعة الموقف ومن ثم التوصية إلى مجلس محافظي الصندوق بطرد السودان من عضوية صندوق النقد الدولي.

على خلفية هذه المعطيات، قامت الإدارة الاقتصادية فى السودان بوضع برنامجين إقتصاديين فى العام 1997م و1998م كان الهدف الأساسى منهما هو إعادة التوازن الداخلي والخارجي في هيكل الاقتصاد السوداني.

بالمقارنة مع المحاولات السابقة فإن البرامج الاقتصادية التي وضعت عامي 1997م و1998م وأقر بقوتها الاقتصادية صندوق النقد الدولي واعتبرها برامج تصلح للمراقبة بواسطة إدارة الصندوق وكان لها الأثر الفعال في إعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي الأمر الذي ساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وفتح آفاق جديدة للتنمية الاقتصادية فى السودان.

واهم السياسات التي نفذت من خلال البرنامجين شملت:

1. خفض عجز الموازنة من 3.4% من اجمالى الناتج المحلى فى عام 1996م الى 0.7% فى عامى 97-1998م وقد تحقق ذلك عن طريق الغاء الدعم بما يشمل دعم المواد البترولية مؤدياً بذلك الى انخفاض مقدر فى نمو حجم الكتلة النقدية.

2. إتباع سياسات مالية فى مجال الموازنة العامة وسياسات نقدية ادت الى انخفاض مقدر فى معدلات التضخم من متوسط 133% فى عام 1996م الى 47% فى المتوسط فى عام 1997 ثم الى 17% فى المتوسط فى عام 1998م.

3. بذلت السلطات المالية جهوداً مقدرة بإدخال الاصلاح المالى لتحسين اجراءات وتنفيذ الموازنة العامة

وادخال اساليب وآليات ضبط الانفاق العام والعمل على زيادة الايرادات كنسبة من إجمالى الناتج المحلى والتى مكنت من توجيه المزيد من الموارد للتنمية. كما اشتملت الجهودات على إجراء اصلاحات هيكلية للاقتصاد السودانى وذلك بغرض اكمال معظم الخطوات التحضيرية اللازمة لتنفيذ ضريبة القيمة المضافة كما تم اتباع وسائل وآليات جديده وغير مسبوقه فى التحكم النقدى بطريقة غير مباشرة وذلك عن طريق شهادة مشاركة البنك المركزى (شمم) وشهادة المشاركة الحكومية (شهامه) وتخريج قطاع الصادرات بالغاء الزامية تحويل عائدات الصادر للبنك المركزى وتخريج سوق المواد البترولية انتاجاً وتسويقاً وتوزيعاً وتمويلاً وإجراء اصلاحات هيكلية للبنوك بتطبيق قوانين ولوائح السلامه المالية.

خلال مراجعة الصندوق للسياسات الإقتصادية المعلنة والتي تم تطبيقها بواسطة السودان والتزام السودان بالدفعيات المقررة للصندوق خلال العامين السابقين لاحظ أعضاء مجلس المدراء التنفيذيين للصندوق أن تطوراً مقدراً قد حدث من قبل السودان في ترقية تعاونه مع الصندوق. ووجدوا أن الاداء الاقتصادى في عام 1997م والبرنامج الطموح لعام 1998م يشكلان تحولاً بارزاً في تطور العلاقة الإقتصادية بين السودان والصندوق مقارنة بما سبق من محاولات خاصة وان هذه البرامج تم تنفيذها تحت ظل ظروف سياسية واقتصادية قاسية وقد نجحت فى إيقاف تدهور استمر لعقدين من الزمان وارساء القواعد السليمة لإدارة الاقتصاد الكلى. حيث أدى نجاح تنفيذ هذه السياسات فى خفض معدلات التضخم. وتنفيذ السياسات الاقتصادية لعام 1998م قامت السلطات السودانية بتحجيم التضخم وتعميق سياسات التكيف الهيكلى لتحقيق استدامة الاستقرار الاقتصادى وارساء القواعد المتينة للنمو والاستقرار المالى.

ففي مجال سياسات التكيف الهيكلى فقد تم اتباع نظام جديد لاعداد ومراقبة اداء الموازنة العامة وتقوية الادارة النقدية وصدر اول مناقصة لشهادات المشاركة الحكومية لتمويل الموازنة بدون آثار تضخمية. وتوحيد سعر الصرف واصدار لوائح التعامل بالنقد الاجنبى والغاء الزامية تحويل عائدات الصادر لبنك السودان لمعظم السلع. فقد إعتبر الصندوق هذه الإجراءات من أقوى السياسات الهيكلية التى تم تطبيقها لإصلاح الإقتصاد السودانى.

وبناء على هذا التقييم فان أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين قرروا النظر فى بدء رفع الاجراءات العقابية عن السودان على اساس انه اصبح دولة متعاونة مع الصندوق. بما ان شرط رفع هذه العقوبة يتطلب ان يواصل السودان تعاونه مع الصندوق فى المضى قدماً فى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. فإن أداء السودان وفق بيانات النصف الثانى من عام 1998م والربع الاول لعام 1999م وضح أن السودان قد التزم بكل المؤشرات والاهداف والدفعيات الشهرية المضمنه فى برامج المراقبة حيث استطاع السودان ترشيد الطلب الكلى لخفض معدل التضخم ومواصلة تحقيق معدلات عالية من النمو بالرغم من الآثار المدمرة للفيضانات والسيول التى اجتاحت البلاد فى خريف 1999م. بجانب ذلك استطاع السودان الوفاء بالتزاماته تجاه دفعيات الصندوق وبعض المانحين الآخرين.

إذا تم الاتفاق على اعلاه فان الخطوه التالية هى النظر فى اعادة حقوق التصويت والحقوق الاخرى المتصلة بعضوية السودان بالصندوق. وقد حدد مجلس المدراء التنفيذيين فترة عامين لرفع هذه العقوبة تبدأ منذ بداية فترة التقييم. ويتبقى على المجلس ان يصادق على البرنامج الواجب على السودان تنفيذه قبل اعادة حقوق التصويت والحقوق الاخرى المتصلة به والتحديد القاطع للفترة الزمنية التى سيتخذ فيها القرار.

ويمكن تأسيس هذا البرنامج على اساس البرنامج الإقتصادي متوسط المدى للسودان والذي تم نقاشه بواسطة مجلس محافظي الصندوق في 12 مايو 1999م حيث اورد المجلس ان اهداف برنامج الاقتصاد الكلي للبرنامج متواضعة الا انهم يرون ان هذه الاهداف تعتبر واقعية في ظل الظروف الصعبة التي يواجهها الإقتصاد السوداني. وقد امن المجلس على ان التقيد بتنفيذ هذا البرنامج هو الاساس في تحويل هذا البرنامج المراقب بواسطة الصندوق الى برنامج للحقوق المتراكمة وقد شدد المجلس على ضرورة تطبيق ضريبة القيمة المضافة كما ورد في البرنامج وخفض التضخم بترشيد الطلب الكلي وترقية ادارات السياسة النقدية والحفاظ على سعر الصرف الحر ووضع وتنفيذ برنامج عمل اصلاح للنظام المصرفي. ويتوقع كذلك ان تقوم السلطات السودانية بوضع نظام يتسم بالشفافية لمراقبة عائدات البترول السوداني وتحويل فوائض ارباح البترول السوداني الى الموازنة العامة.

على ضوء ما سبق فقد قرر الصندوق بناء على الترتيبات المرحلية الموضحة في قرار المجلس للبدء في رفع الاجراءات العقابية كما يلي:

أ. يحدد الأول من يوليو 1998م كتاريخ بداية تقييم التعاون بين السودان والصندوق.

ب. يقوم الصندوق برفع قراره السابق حول اعتبار السودان دولة غير متعاونة مع الصندوق ويعتبر السودان الآن دوله متعاونة مع الصندوق.

ج. يحدد الصندوق فترة حوالى عام اعتبارا من تاريخ هذا القرار للنظر في اعادة حقوق التصويت والحقوق القانونية الاخرى المتصلة بعضوية السودان الكامله في الصندوق. وخلال تلك الفترة يتوقع ان يواصل السودان تعاونه مع الصندوق في مجال السياسات والدفعيات . وذلك من خلال النظر الى تنفيذ برنامج عام 1999م المراقب بواسطة الصندوق.

5. فترة برنامج رفع العقوبات عن السودان:

كما رأينا على ضوء تنفيذ البرامج عموماً وتنفيذ برنامج العامين 1997م و1998م خصوصاً ان الاقتصاد السوداني قد استجاب للعديد من الاصلاحات الاقتصادية. وتمكن السودان من الوفاء بالالتزامات الماليه تجاه الصندوق بصورة ارضت مجلس المدراء التنفيذيين واقرروا على ضرورة اعادة الحقوق التصويتية للسودان في حال الالتزام بالبرنامج متوسط المدى المراقب ايضاً من قبل الصندوق. عندئذ شرعت الدولة في تنفيذ البرنامج متوسط المدى (1999 - 2002م) وهذا البرنامج مثل المرحلة الثالثة والأخيرة للإستراتيجية القومية الشاملة، إذ هدف الي إستدامة الإستقرار الإقتصادي والحفاظ علي المكاسب الإقتصادية التي تحققت خلال الفترة 1996 - 1998م.

حمل البرنامج متوسط المدى العديد من الأهداف الكمية والهيكلية، أهمها:

* الحفاظ علي معدلات نمو موجبة في الإقتصاد السوداني 6% - 6.5% سنوياً.

* خفض معدل التضخم الي 5% بنهاية البرنامج.

* خفض العجز الجاري في الميزان التجاري بحوالي 2% من إجمالي الناتج المحلي بنهاية عام 2001م.

* بناء احتياطي من النقد الأجنبي وزيادة دفعيات سداد الديون الخارجية لتحسين العلاقات مع المؤسسات الخارجية المانحة.

* إعادة تأهيل البنيات الأساسية وذلك بزيادة الصرف بالعملة المحلية علي التنمية بحوالي 1% - 2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي والذي يتوقع أن تدعم بواسطة الصرف علي المكون الأجنبي من قبل المؤسسات المانحة بعد تحسن العلاقات معها.

* توجيه مزيد من الموارد الي التنمية الإجتماعية في مجال الصحة والتعليم ومحو الأمية ومحاربة الفقر وتخفيف نسبة العطالة ومياه الشرب.

* بناء القدرات ودعم البحث العلمي ونقل التقنية وربطها بالإنتاج.

أخذاً كل هذه المعطيات في الاعتبار فقد أصدر الصندوق في أغسطس 2000م قراره برفع جميع العقوبات عن السودان وإعادة جميع حقوقه التصويتية الأمر الذي جعل السودان يفتح صفحة جديدة في تعاونه الإقتصادي مع صندوق النقد الدولي.

جدول (2)

تطور العلاقة بين السودان والصندوق خلال الفترة 1958م - 2000م

التوقيت	الحديث
سبتمبر 1958	إنضمام السودان لصندوق النقد الدولي
يوليو 1984	بروز مشكلة التأخرات
فبراير 1986	إعلان الصندوق أن السودان غير مؤهل لإستخدام موارده
سبتمبر 1990	إعلان السودان دولة غير متعاونة
أغسطس 1993	جميد عضوية السودان بالصندوق
فبراير 1994	البدء في إجراءات الانسحاب الإجباري
أبريل 1994	تقديم شكوى المدير الإداري ضد السودان بالإنسحاب الإجباري
فبراير 1997	إمهال السودان فرصة أخيرة لتوفيق أوضاعه
أغسطس 1999	إعلان الصندوق بأن السودان دولة متعاونة
أغسطس 2000	استعادة السودان عضويته بصندوق النقد الدولي

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي (1994 - 2002م).

* مواصلة السعي لتطبيع علاقات السودان مع المؤسسات المالية الدولية الإقليمية والقطرية.
* استقطاب وتشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص.
* السعي للاستفادة القصوى من المبادرات الخاصة بإلغاء الديون الخارجية ودعم التنمية الإجتماعية.
قام صندوق النقد الدولي بتقييم أداء المؤشرات الإقتصادية لبرنامج عام 1999م والذي يعتبر العام الأول من عمر البرنامج الإقتصادي متوسط المدى. والعام الذي شهد بداية تصدير البترول السوداني الذي يعتبر تحولاً نوعياً كبيراً في مكونات الناتج المحلي الإجمالي وتركيبه الصادرات. وقد إستجاب الإقتصاد السوداني لكل السياسات التي تم تطبيقها وجاء أداء الإقتصاد كأفضل أداء خلال عقدين من الزمان وذلك بفضل الإلتزام الصارم بتنفيذ السياسات المكونة للبرنامج متوسط المدى والذي راعى التوازن بين العرض الكلى والطلب وأكد على التناسق الداخلي للمؤشرات الإقتصادية مما مكن الإقتصاد السوداني من المحافظة على المكتسبات التي حققت في البرامج السابقة (انظر الجدول رقم (1) ادناه).

جدول (1)

أداء المؤشرات الاقتصادية للبرنامج الاقتصادي متوسط المدى (1999 - 2001م)

المؤشر	-1996	1999	2000	2001	2002
الناتج المحلي الإجمالي	4	6	6.9	6.1	6.4
متوسط التضخم	132.8	16	8	4.9	8.3
الإيرادات % من الناتج المحلي الإجمالي	6.3	8.5	11.5	10.7	11.8
المصروفات % من الناتج المحلي الإجمالي	9.8	9.3	12.4	11.6	8.7
العجز (نقدي)	(3.5)	(0.8)	(0.9)	(0.9)	3.1
احتياطي النقد الأجنبي (مليون دولار)		53.4	135	44.9	123
- شهر واردات		0.5	1	0.3	0.9

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1989 - 2003م.

6. البرامج الاقتصادية في مرحلة ما بعد رفع العقوبات:

استمر السودان في تطبيق سلسلة من البرامج الاقتصادية بغرض المحافظة على الإستقرار الاقتصادي. كل هذه البرامج تم وضعها وفقاً لأولويات الإصلاح الاقتصادي والأهداف التنموية في السودان وحسب ما تقتضيه طبيعة الإقتصاد السوداني.

نشط الصندوق في هذه المرحلة في تقديم وتنفيذ العديد من برامج العون الفني كما قرر في 2005م إعادة فتح مكتبه بالسودان والعمل على دفع العلاقة بين السودان والصندوق من خلال دعمه لهذه البرامج عن طريق الإشراف والمتابعة والتقييم لبرامج الإصلاح الاقتصادي وتوفير العون اللازم لتنفيذ هذه البرامج الإصلاحية.

هدفت البرامج إلى تحقيق نمو موجب ومستدام في الناتج المحلي وكبح جماح التضخم. ولقد استجاب الإقتصاد السوداني لكل السياسات التي تم إتباعها في إدارة الطلب الكلي وتخفيف العرض. حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات عالية خلال الأعوام 2003م وحتى 2008م. كما حافظ التضخم على مستويات متدنية خلال نفس الفترة (انظر الجدول (3) أدناه).

جدول رقم (3)

تطور الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط التضخم
خلال الفترة (2003م - 2008م)

المؤشر	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م
الناتج المحلي الإجمالي	7.1	5.1	8.6	11.6	10.2	6.8
متوسط التضخم	7.7	8.4	8.5	7.2	8	14.3

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي (2005م - 2009م).



الاستمرار في مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية ضرورة تقتضيها التطورات في الاقتصاد العالمي وقضايا التكامل الإقليمي ولكنها مواجهة بالعديد من التطورات السياسية والاقتصادية التي تشكل تحدياً ماثلاً أمام تنفيذ الجهود الرامية نحو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي. فعلى الصعيد المحلي نجد أن الفترة التي تلت رفع العقوبات عن السودان شهدت تطوير واستغلال البترول السوداني والبدء في تصديره عام 1999م. وبالرغم من أن قطاع النفط يشكل نسبة محدودة من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 7% و10% إلا أن تأثيره كان واضحاً على الاقتصاد السوداني حيث ساهم بما نسبته 60% تقريباً من الإيرادات القومية وشكل ما يقارب نسبة 95% من الصادرات في عام 2008م على سبيل المثال.

كما أن تصدير البترول ساعد البنك المركزي في بناء احتياطي ضخم من النقد الأجنبي أسهم بشكل ملحوظ في استقرار سياسة النقد الأجنبي. نجد أن التحدي الذي يمليه البترول على الاقتصاد السوداني هو كيفية توجيه العائدات النفطية نحو القطاعات الإنتاجية غير البترولية بصورة تجنب الاقتصاد السوداني الآثار السالبة الناجمة عن الإعتماد على البترول. ذلك لأن البترول ثروة ناضبة وأن أسعاره لا يلزمها الاستقرار بصورة تمكن من بناء خطط التنمية الاقتصادية عليها.

ثاني هذه الأحداث يتمثل في توقيع إتفاق السلام الشامل في يناير 2005م وتوقيع إتفاق قسمة السلطة والثروة وما أملتته على السلطة الاقتصادية في السودان من تنفيذ العديد من القرارات التي جعلت من الضروري المضي في برامج الإصلاحات الاقتصادية بما يعزز من تقوية الإدارة الاقتصادية وإنشاء عدد من المؤسسات الاقتصادية مثل مفوضية

تخصيص ومراقبة الإيرادات ومفوضية البترول بالإضافة إلى هيكلية العديد من المؤسسات الاقتصادية القائمة بما يتماشى ومتطلبات تنفيذ إتفاق السلام بين الشمال والجنوب، وكان لإعادة هيكلية النظام المصرفي نصيب كبير من هذه الإصلاحات.

على الصعيد العالمي نجد أن أزمة أسواق المال قد ألقت بظلالها على أداء الاقتصاد السوداني عن طريق الإنخفاض المتسارع في أسعار النفط وعائداته مما يحتم تطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية لمعالجة الآثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية.

7. الخاتمة:

استفاد السودان من قروض صندوق النقد الدولي منذ أن أصبح عضواً في الصندوق، وتدهورت علاقة السودان بالصندوق بتجميد عضوية السودان ولكن استعاد السودان العضوية في العام 2000م بعد أن نفذ السودان سلسلة من برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية التي كانت تحت إشراف ومتابعة صندوق النقد الدولي. إذ كان لهذه البرامج الفضل في إعادة التوازن والاستقرار للاقتصاد السوداني وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو السودان.

هنالك تحديات عديدة ستواجه الاقتصاد السوداني خلال مسيرته المقبلة من أهمها: المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتشجيع الاستثمار كعنصرين أساسيين وضروريين للنمو والتنمية. ويعتبر هذا الاستقرار ضروري جداً لتحقيق السلام والمحافظة عليه والاستمرار في إعادة بناء السودان. ويتمثل التحدي الثاني في كيفية الخروج من نفق الديون الخارجية التي تراكمت حتى تجاوزت 30 مليار دولار دون الإستفادة من كل المبادرات التي طرحت في الساحة.

إدارة السيولة في الاقتصاد السوداني خلال الفترة (1960 - 2008)



عبد الرحمن محمد عبد الرحمن
إدارة السياسات



بدر الدين حسين جبر الله
إدارة العمليات النقدية



وهذه الفترات شهدت بداية عمل البنك المركزي وإدارة السيولة على غرار الأنظمة النقدية التقليدية.

أما الفترة 1984 - 1989 فقد شهدت بداية أسلمة الجهاز المصرفي وتعتبر كذلك فترة نظام مصرفي مزدوج تغلب عليه الصبغة التقليدية. وشهدت الفترات 1990-1995، و 1996 - 2004 عملية تعميق إسلام الجهاز المصرفي. والفترة 2005 - 2008م تعبر عن بداية حقبة جديدة قديمة وهي حقبة بداية النظام المصرفي المزدوج. هذا التقسيم قصد منه إبراز العوامل السياسية، الاقتصادية، القانونية والإدارية التي أثرت سلباً أو إيجاباً على دور البنك في إدارة السيولة بالاقتصاد والتي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتلك الفترات.

1/ الفترة 1960-1969م:

فيما يتعلق بأداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1960-1969 يمكن النظر للجدول رقم (1) أدناه.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أداء بنك السودان فيما يتعلق بإدارة السيولة من خلال دراسة التغيرات التي حدثت في العوامل المؤثرة على السيولة خلال الفترة 1960 - 2008م، بجانب تحليل السياسات النقدية والتمويلية التي انتهجها بنك السودان خلال الفترة المذكورة والتدخلات الإدارية والمالية للحكومة في شئون بنك السودان وأثر ذلك على أداء البنك فيما يتعلق بإدارة السيولة في الاقتصاد. ومن ثم أثره على مجمل أداء الاقتصاد الكلي.

بغرض تيسير متابعة أداء بنك السودان فيما يتعلق بإدارة السيولة بالاقتصاد ومدى تأثيرها سلباً أو إيجاباً بنمو العوامل المؤثرة في عرض النقود خلال الفترة 1960-2008م.

ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مراحل (Interim Periods) لتشمل تحليل الفترات 1960-1969م، 1970-1975، 1976-1983.

جدول رقم (1)
أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1960-1969

(مليون جنيه)

1964	1963	1962	1961	1960	المؤشرات النقدية
0.070	0.084	0.056	0.047	0.039	1- عرض النقود الاسمي
0.053	0.052	0.030	0.027	0.025	2- التمويل المحلي (DC)
0.014	0.013	0.013	0.013	0.013	أ- تمويل الحكومة ومؤسساتها
0.039	0.039	0.017	0.014	0.012	ب- تمويل القطاع الخاص
0.030	0.041	0.035	0.026	0.020	3- صافي الأصول الأجنبية (NFA)
-	-	-	-	-	4- إعادة التقييم
0.013-	0.009-	0.009-	0.006-	0.006-	5- صافي البنود الأخرى (OIN)
-	-	-	-	-	6- الموارد القابلة للتمويل
0.037	0.053	0.028	0.023	0.019	7- إجمالي الودائع المصرفية
0.029	0.035	0.024	0.02	0.017	أ- الودائع تحت الطلب
0.008	0.018	0.004	0.003	0.002	ب- شبه النقود
9%	13%	70%	66%	59%	8- الودائع / GDP
53%	63%	50%	49%	49%	9- الودائع / M2
47%	37%	50%	51%	51%	10- العملة لدى الجمهور / M ₂
11%	21%	7%	6%	5%	11- شبه النقود / M ₂
6	4.8	0.7	0.7	0.8	12- سرعة دوران النقود = (GDP/M ₂) مرة
17%	21%	140%	134%	122%	13- درجة التعامل النقدي = (GDP/M ₂)
0.004	0.004	0.004	0.004	0.004	14- سعر الصرف الرسمي: (1 دولار = جنيه)
-	-	-	-	-	15- معدل التضخم (متوسط)
-	-	-	-	-	16- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني
-	-	-	-	-	17- هوامش أرباح المربحات
-	-	-	-	-	18- نسبة التمرص = (عدد المصارف / عدد السكان)
0.417	0.402	0.04	0.035	0.032	19- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
-	-	-	-	-	20- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي 1960-1969.

تابع جدول رقم (1)

1969	1968	1967	1966	1965	المؤشرات النقدية
0.12	0.10	0.09	0.08	0.07	1- عرض النقود الاسمي
0.12	0.10	0.09	0.08	0.07	2- التمويل المحلي (DC)
0.05	0.04	0.02	0.03	0.03	أ- تمويل الحكومة ومؤسساتها
0.07	0.07	0.07	0.05	0.04	ب- تمويل القطاع الخاص
0.01	0.01	0.02	0.02	0.02	3- صافي الأصول الأجنبية (NFA)
-	-	-	-	-	4- إعادة التقييم
0.02-	0.02-	0.02-	0.01-	0.01-	5- صافي البنود الأخرى (OIN)
-	-	-	-	-	6- الموارد القابلة للتمويل
0.06	0.05	0.05	0.04	0.04	7- إجمالي الودائع المصرفية
0.04	0.03	0.04	0.03	0.03	أ- الودائع تحت الطلب
0.01	0.02	0.01	0.01	0.01	ب- شبه النقود
10%	9%	10%	9%	9%	8- الودائع / GDP
49%	52%	55%	51%	53%	9- الودائع / M2
51%	48%	45%	49%	47%	10- العملة لدى الجمهور / M ₂
12%	17%	13%	11%	11%	11- شبه النقود / M ₂
4.8	5.5	5.4	5.5	5.9	12- سرعة دوران النقود = (GDP/M ₂) مرة
21%	18%	18%	18%	17%	13- درجة التعامل النقدي = (GDP/M ₂)
0.004	0.004	0.004	0.004	0.004	14- سعر الصرف الرسمي: (1 دولار = جنيه)
-	-	-	-	-	15- معدل التضخم (متوسط)
-	-	-	-	-	16- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني
-	-	-	-	-	17- هوامش أرباح المراجحات
-	-	-	-	-	18- نسبة التمرصرف = (عدد المصارف / عدد السكان)
0.57	0.54	0.50	0.45	0.44	19- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
-	-	-	-	-	20- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي 1960-1969.

بالنظر للجدول رقم (1) أعلاه. ومن واقع أداء السياسة النقدية والتمويلية للفترة 1960-1969م. فقد بلغ متوسط معدل نمو عرض النقود الاسمي حوالي 14% مما يدل على الانضباط النسبي في معدل نمو عرض النقود والذي نتج أساساً من النمو المنضبط نسبياً للتمويل المحلي للقطاعين العام والخاص. جدير بالذكر أن النمو الموجب لصافي الأصول الأجنبية قد ساهم في زيادة متوسط معدل نمو عرض النقود الاسمي خلال الفترة المذكورة. وهذه هي الفترة الوحيدة من بين كل الفترات التي تم بحثها والتي سجل فيها صافي الأصول الأجنبية نمواً موجباً. كذلك فإن الانضباط النسبي في معدل نمو عرض النقود الاسمي ساهم في الاستقرار التام لسعر صرف العملة المحلية والذي ساهم بدوره في خفض معدلات التضخم مما أدى لاستقرار المستوى العام للأسعار خلال الفترة 1960-1969م. ويلاحظ من الجدول رقم (1) أيضاً ارتفاع نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي (العملة لدى الجمهور) إلى عرض النقود بمعناه الواسع خلال الفترة 1960-1969 حيث بلغت حوالي 48% في المتوسط. وأن تأثير شبه النقود بالعملتين المحلية والأجنبية على مقام النسبة يعتبر ضعيفاً وذلك للاستقرار التام في سعر صرف العملة المحلية. حيث بلغت نسبة شبه النقود إلى عرض النقود بمعناه الواسع 11.4% فقط في المتوسط خلال الفترة 1960-1969م. جدير بالذكر أن تلك النسبة قد بلغت أسوأ مستوى لها في عام 1963 حيث بلغت 37% بينما بلغت أفضل مستوى لها في الأعوام 1960، 1961، 1969 إذ بلغت حوالي 51%.

كذلك نلاحظ أن سرعة دوران النقود خلال الفترة قيد النظر قد بلغت حوالي 4 مرات في المتوسط في حين بلغت درجة التعامل النقدي (Degree of)

Monetization) حوالي 53% في المتوسط لذات الفترة مما يعني ضمناً أن النظام المصرفي يتمتع بكفاءة نسبية في جذب المدخرات وبالتالي القيام بالدور المطلوب منه كوسيط مالي مناسب. وما يدعم ذلك الرأي أن نسبة الودائع إلى عرض النقود بمعناه الواسع قد بلغت حوالي 52.4% في المتوسط في حين بلغت نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 65% في المتوسط للفترة 1960-1962 ولكنها تراجعت تراجعاً كبيراً بعد ذلك لتصل إلى حوالي 10% فقط في المتوسط للفترة 1963-1969م.

بالرغم من الأداء الجيد نسبياً لبنك السودان بصفة خاصة والنظام المصرفي بصفة عامة خلال الفترة 1960-1969م. إلا أن بنك السودان لم يكن يهتم اهتماماً مناسباً بوضع وتنفيذ سياسة نقدية وائتمانية مكتوبة وواضحة الأهداف والآليات. تسهم في تطوير وترقية أداء النظام المصرفي ومن ثم أداء الاقتصاد الكلي. فقد اتسمت تلك الفترة والتي أعقبت الاستقلال مباشرة بعدم الاستقرار السياسي حيث تعاقبت على السودان ثلاث حكومات كل منهما خططها وبرامجها الاقتصادية الخاصة قصيرة الأجل. حيث يطلب من البنك مواكبة تلك الخطط والبرامج الاقتصادية قصيرة الأجل والمتجددة باستمرار. مما انعكس جلياً في عدم اهتمام البنك بتطوير أدائه إلا في حدود العمل اليومي الروتيني. ويمكن سرد أهم الملامح والسمات العامة للسياسات النقدية والائتمانية للبنك في الفترة 1960-1969م في الآتي:

(1) السيولة المفرطة في النظام المصرفي نتجت أساساً من المستوى المرتفع لأرصدة لجان القطن في حساباتها مع البنوك التي تتعامل معها. مما

أدى لزيادة ودائع البنوك التجارية وبالتالي توسعت البنوك نسبياً في منح التمويل.

(2) سحب بنك السودان أرصدة لجان القطن من البنوك التجارية وحفظها لديه، مما أدى لانخفاض عرض النقود.

(3) تأثرت البنوك التجارية بسحب ودائع لجان القطن منها واستعاضت عنها بالتسليف من بنك السودان لسد العجز السيولي، كما أن بنك السودان ظل يقرض البنوك التجارية (بضمان القطن) التي تحصل على تسهيلات أجنبية لشراء القطن.

(4) قيد بنك السودان سلفيات البنوك التجارية الموجهة لتمويل الواردات والأغراض الشخصية والمهنية وتجار التجزئة، ولكنه أبدى بعض المرونة في تقييد هذه السلفيات في وقت لاحق، مما أدى لرفع الحد الأقصى لبنود السلفيات المقيدة بدرجة كبيرة.

(5) حد بنك السودان من تخزين الواردات بعد فك قيودها.

(6) وافق بنك السودان على تمديد الفترة القصوى للسلفيات على البضائع المستوردة من ثلاثة أشهر إلى أربعة أشهر.

(7) لم يهتم بنك السودان بمراقبة معدل التضخم نسبة لانخفاضه محلياً وعالمياً.

(8) كان بنك السودان يقوم بخصم الكمبيالات وتقديم القروض للبنوك التجارية مقابل ضمان هذه الكمبيالات كأداة نقدية فاعلة لمعالجة مشاكل السيولة التي تواجه البنوك التجارية آنذاك.

(9) تقديم أموال لجنة مشروع الجزيرة بأسعار فائدة تقل بدرجة كبيرة عن أسعار التسليف التي يتقاضاها بنك السودان.

(10) يطلب البنك من البنوك تقديم معلومات عن ميزانياتها السنوية وحسابات الأرباح والخسائر.

وقد مثل منح التمويل المؤقت للحكومة المركزية ومؤسساتها وهيئاتها العامة من بنك السودان أحد الاختراقات الرئيسية التي ساهمت مساهمة كبيرة في عدم بلوغ السياسات النقدية لهدفها المنشود والمتمثل في إدارة السيولة بالاقتصاد علي نحو يؤدي إلى إحداث قدر مناسب من الاستقرار النقدي المطلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة سواء في الفترة قيد البحث أو في الفترات اللاحقة. فالمادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959م تحكم استئانة الحكومة من بنك السودان وقد كان نص المادة عند صدور قانون بنك السودان في عام 1959 كما يلي:

(يجوز للبنك أن يمنح سلفيات مؤقتة للحكومة بسعر أو أسعار للفائدة يقررها البنك على ألا تتجاوز مجموع هذه السلفيات المستحقة في أي وقت 15% من تقديرات إيرادات الحكومة العادية في السنة المالية التي تمنح فيها تلك السلفيات، وعلي أن تسدد جميع هذه السلفيات على أكثر تقدير خلال الستة أشهر التالية لنهاية السنة المالية التي منحت فيها السلفيات). ويلاحظ أن السمات العامة لهذه المادة تمثلت في ربط مبلغ السلفية بنسبة محددة من تقديرات إيرادات الحكومة العادية، واعتبار السلفية مؤقتة بجانب تحديد فترة سداد السلفية.

خلال الفترة 1960-1969م عدلت المادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959 تعديلين لتواكب

المستجدات التي طرأت علي الساحة الاقتصادية وذلك كما يلي:

(1) **التعديل الأول:** عدلت تلك المادة لأول مرة في عام 1962م حيث سمح للجان الحكومة والمؤسسات العامة بالاستدانة من بنك السودان بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الوطني. هذا التعديل قصد منه إزالة اللبس في تفسير كلمة «حكومة». كما أن بنك السودان قد أوكل إليه القيام بكافة الأعمال المصرفية لهذه المؤسسات كحفظ الودائع والتمويل والسماح لها بالاستدانة لمدة عام كامل.

(2) **التعديل الثاني:** تم ذلك التعديل في عام 1969 وقصد منه تمكين الحكومة من الاستدانة من بنك السودان في حدود 15% من إيراداتها دون خصم المبالغ المستحقة من سلفية السنة (السنوات) السابقة حيث تم حذف عبارة «وتخصم مبالغ تلك السلفيات والائتمانات من الحد الأقصى للسلفيات المؤقتة التي تمنح للحكومة بموجب المادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959. كما تم السماح للمؤسسات والهيئات العامة من الاستدانة من بنك السودان بلا حدود بصرف النظر عن المبالغ التي تستدينها الحكومة المركزية.

هذين التعديلين مكننا الحكومة المركزية ومؤسساتها وهيئاتها العامة من الاستدانة من بنك السودان حيث ارتفعت تلك المديونية من 0.013 مليون جنية في عام 1960 إلى 0.045 مليون جنية في عام 1969. أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 246% للفترة 1960-1969 كما موضح في الجدول رقم (1). وعلي الرغم من تأثيرها النسبي مع العوامل الأخرى المتمثلة في النمو الموجب لصافي الأصول الأجنبية. نمو مطلوبات القطاع الخاص وصافي البنود الأخرى في زيادة عرض النقود بحوالي 14% في المتوسط للفترة 1960-1969. إلا

أنه ونتيجة للاستقرار التام في سعر صرف العملة المحلية الناشئ أساساً من الصافي الموجب للأصول الأجنبية للنظام المصرفي. لم تؤد الزيادة النسبية في عرض النقود إلى زيادة معدلات التضخم - التي كانت هي الأخرى مستقرة محلياً وعالمياً - وبالتالي المستوى العام للأسعار الذي ظل شبه ثابت خلال الفترة 1960-1969م.

وبالنظر لمعدل تغير محافظي بنك السودان خلال الفترة 1960-1969. فنجد أن المحافظ الواحد قد قضى حوالي ثلاث سنوات حيث تعاقب علي إدارة البنك ثلاثة محافظين هم الأستاذ / مأمون بحيري -رحمه الله- وذلك خلال الفترة 1959/12/1 - 1963/11/13م والأستاذ/ السيد الفيل -رحمه الله - وذلك خلال الفترة 1964/3/1 - 1967/9/13 والأستاذ / عبد الرحيم ميرغني - رحمه الله- وذلك خلال الفترة 1967/10/17 - 1970/5/16م. وهذا المعدل أقل من الفترة المحددة لبقاء المحافظ في منصبه بموجب المادة (12) من قانون بنك السودان لسنة 1959 والتي حددت فترة عمل المحافظ بخمس سنوات. إلا أن هذا النص عدل وحل محله البند (3) من المادة (12) ويقرأ كالآتي: يكون المحافظ ونائبيه من ذوي المؤهلات والخبرة الكافية ويعينهم رئيس الجمهورية بتوصية من السيد / وزير المالية والاقتصاد الوطني للمدة ووفقاً للشروط المبينة في قرار تعيين كل منهم». عليه أصبح لرئيس الجمهورية الحق قانوناً في إعفاء المحافظ من منصبه في أي وقت يشاء. كما أن عدم تحديد الفترة الزمنية تعني التدخل في شئون البنك وتغيير محافظه إذا أبدى أي اعتراض علي سياسات الحكومة المالية.

2/ الفترة 1970 - 1975م:

فيما يتعلق بأداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1970 - 1975 يمكن النظر للجدول رقم (2) أدناه.

جدول رقم (2)
أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1970-1975م

(القيمة بملايين الجنيهات)

1975	1974	1973	1972	1971	1970	المؤشرات النقدية
0.31	0.27	0.20	0.17	0.14	0.13	1- عرض النقود الاسمي
0.55	0.34	0.27	0.24	0.20	0.17	2- التمويل المحلي (DC)
0.34	0.20	0.16	0.14	0.12	0.10	أ- تمويل الحكومة ومؤسساتها
0.21	0.14	0.11	0.10	0.08	0.08	ب- تمويل القطاع الخاص
0.17-	0.05-	0.04-	0.05-	0.03-	0.02-	3- صافي الأصول الأجنبية (NFA)
-	-	-	-	-	-	4- إعادة التقييم
0.06-	0.03-	0.03	0.03-	0.03-	0.03-	5- صافي البنود الأخرى (OIN)
-	-	-	-	-	-	6- الموارد القابلة للتمويل
0.18	0.15	0.11	0.09	0.07	0.05	7- إجمالي الودائع المصرفية
0.12	0.10	0.08	0.06	0.05	0.03	أ- الودائع تحت الطلب
0.06	0.05	0.04	0.03	0.02	0.02	ب- شبه النقود
12%	12%	12%	12%	10%	9%	8- الودائع / GDP
58%	55%	54%	55%	49%	42%	9- الودائع / M2
42%	45%	45%	45%	51%	51%	10- العملة لدى الجمهور / M ₂
19%	18%	18%	16%	28%	15%	11- شبه النقود / M ₂
4.9	4.7	4.4	4.6	4.9	4.7	12- سرعة دوران النقود = (GDP/M ₂) مرة
21%	21%	23%	22%	20%	21%	13- درجة التعامل النقدي = (GDP/M ₂)
0.004	0.004	0.004	0.004	0.004	0.004	14- سعر الصرف الرسمي: (1 دولار = جنيه)
22.65	25.42	16.02	10.09	0.97	0.97	15- معدل التضخم (متوسط)
-	-	-	-	-	-	16- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني
-	-	-	-	-	-	17- هوامش أرباح المربحات
-	-	-	-	-	-	18- نسبة التمرص (عدد المصارف / عدد السكان)
1.51	1.25	0.90	0.75	0.67	0.61	19- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
-	-	-	-	-	-	20- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان للأعوام 1970-1975.

بالنظر للجدول رقم (2) ومن واقع أداء السياسة النقدية والتمويلية للفترة 1970-1975م. بلغ متوسط معدل نمو عرض النقود الاسمي حوالي 18% مقارنة بحوالي 14% للفترة 1960-1969. هذه الزيادة نتجت أساساً من الزيادة الكبيرة التي حدثت في مطلوبات النظام المصرفي من القطاع العام والتي ارتفعت من 0.095 مليون جنية في عام 1970 إلى 0.338 مليون جنية في عام 1975. أي بزيادة قدرها 256% للفترة 1970-1975م. إلا أن النمو السالب لصافي الأصول الأجنبية قد امتص بدرجة كبيرة أثر الزيادة التي حدثت في مطلوبات النظام المصرفي من القطاع العام وبالتالي أحدث أثراً انكماشياً (Contractionary Effect) عل عرض النقود. حيث انخفض صافي الأصول الأجنبية من 0.019 مليون جنية في عام 1970 إلى -0.174 مليون جنية في عام 1975. أي بنسبة نقصان قدرها 816% خلال الفترة 1970-1975م.

وبالنظر لذات الجدول. يلاحظ أن نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقود بمعناه الواسع خلال الفترة 1970-1975 قد انخفضت انخفاضاً طفيفاً حيث بلغت حوالي 47% في المتوسط مقارنة بحوالي 48% في المتوسط للفترة 1960-1969. مما يعكس أثر الزيادة الطفيفة التي حدثت في شبه النقود علي مقام النسبة والناشئة أساساً من الزيادة التي حدثت في بند إعادة التقييم لودائع البنوك بالعملة الأجنبية نتيجة للانخفاض الطفيف في سعر صرف الجنيه السوداني الذي انخفض من 0.0035 قرشاً للدولار في عام 1971 إلى 0.0040 قرشاً للدولار في عام 1975. وما يؤكد ذلك القول أن نسبة شبه النقود إلى عرض النقود بمعناه الواسع قد بلغت 19% في المتوسط للفترة 1970-1975م مقارنة بنسبة 11.4% في المتوسط للفترة 1960-1969م. جدير بالذكر

أن نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقود بمعناه الواسع قد بلغت أفضل مستوى لها في عام 1975م حيث بلغت 42% بينما بلغت أسوأ مستوى لها في عامي 1970 و1971 حيث بلغت 51% في المتوسط.

كذلك يلاحظ أن سرعة دوران النقود خلال الفترة 1970-1975 قد بلغت حوالي 4.7 مرة في المتوسط مقارنة بحوالي 4 مرات في المتوسط للفترة 1960-1969م. في حين بلغت درجة التعامل النقدي حوالي 21% فقط في المتوسط خلال الفترة 1970-1975 مقارنة بحوالي 53% في المتوسط للفترة 1960-1969م. مما يعني ضمناً أن النظام المصرفي قد تراجع كثيراً في مسألة جذب المدخرات. وبالتالي عدم تمكنه من لعب دوره الذي رسم له كوسيط مالي مناسب خلال الفترة 1970-1975م. وما يؤكد ذلك الرأي أن نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت إلى حوالي 11% فقط في المتوسط للفترة 1970-1975م مقارنة بحوالي 26% في المتوسط للفترة 1960-1969م.

لم يصدر بنك السودان خلال الفترة 1970-1975م سياسة نقدية واضحة ومكتوبة بل كان يصدر عدداً كبيراً من المنشورات المتعلقة بمعالجة عدد من الموضوعات. ومن المعلوم أن السودان قد انتهج خلال تلك الفترة النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي يقيد عمل البنك المركزي بدرجة كبيرة حيث ظلت أسعار الصرف وأسعار الفائدة وحجم الائتمان تحد بواسطة الدولة ممثلة في وزارة المالية والاقتصاد الوطني. وكان بنك السودان تابعاً بصورة شبه مطلقة لوزارة المالية. و بالرغم من وجود خطة عامة للتنمية الاقتصادية (الخطة الخمسية - الستية المعدلة 1970/1971-1975/1976م) والتي تضمنت هدف زيادة الناتج القومي الإجمالي بنسبة

8%. وضرورة الاعتماد علي التمويل المحلي بدرجة كبيرة لتحقيق ذلك الهدف نسبة للانخفاض المتوقع لتدفق الاستثمارات الأجنبية من جراء التأميم والمصادرة لفروع البنوك الأجنبية العاملة بالبلاد آنذاك إلا أن تلك الخطة لم تكن مسنودة بسياسة نقدية وائتمانية ذات أهداف واضحة تخدم أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية. لأن النظام المصرفي كان مملوكاً بكامله للدولة وأن الدور الإداري للدولة قد تنامي في كافة الاتجاهات وخاصة الهيئات والمؤسسات العامة وتم تهميش دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

ونتيجة لسيطرة الدولة علي موارد الجهاز المصرفي. فقد رأت الحكومة أن موقفها المالي قد تحسن وأنه لابد من سداد ديون بنك السودان المتراكمة عليها. لذا فقد أجرت الحكومة في عام 1971 التعديل الثالث علي المادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959 والذي هدف إلى الآتي:

1/ تخفيض حجم الاستدانة المؤقتة من بنك السودان إلى نسبة 10% بدلاً عن 15% من تقديرات إيرادات الحكومة.

2/ أن يتم سداد الديون المستحقة في فترة لا تتجاوز عشرة أعوام.

3/ احتساب سعر فائدة 0.5% سنوياً علي الديون المؤجلة.

4/ استبدال عبارة "إيرادات الحكومة العادية بعبارة إيرادات الحكومة الجارية".

5/ منع الحكومة من الاستدانة من بنك السودان في العام المالي الجديد في حالة عجزها عن سداد السلفية المستحقة عن العام السابق.

إلا أنه ونتيجة لانخفاض تدفقات الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية من جراء التأميم والمصادرة والتي كانت تساهم بجزء مقدر في تمويل المشاريع الإنتاجية والتنمية. فقد أجرت الحكومة في مايو 1973م التعديل الرابع علي المادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959م. حيث سمح للحكومة بالاقتراض من بنك السودان لتمويل المشاريع الإنتاجية بموجب قرار من مجلس الوزراء يحدد حجم السلفية وطريقة سدادها وأوجه صرفها. وهذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها بنك السودان بتمويل المشاريع الحكومية الإنتاجية تمويلاً مباشراً مما أدى لزيادة القاعدة النقدية ومن ثم عرض النقود.

وفي ديسمبر 1973م أجرت الحكومة التعديل الخامس علي المادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959 والذي هدف إلى جدولة الديون السابقة والتي لم تسدد حتى 1973/6/30م وذلك بإلزام الحكومة بسدادها خلال فترة لا تتجاوز عشر سنوات بسعر فائدة 0.5% سنوياً. وبعد أن تراكمت مديونية بنك السودان علي الحكومة إلى الحد الذي أصبحت تشكل عائقاً أمام المزيد من الاستدانة. تم إجراء التعديلات السادسة والسابع علي المادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959م في عامي 1974 و 1975م علي التوالي. حيث نص التعديلان علي جدولة ديون الحكومة المستحقة لمدة عشر سنوات وأن تقوم الحكومة في هذه الفترة بتسويتها مع بنك السودان. الجدير بالذكر أن كل تعديل يتم كانت تسبقه إعادة جدولة للديون المستحقة لأجل جديد.

ما تقدم يتضح أن المادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959 قد تم تعديلها خمس مرات من قبل الحكومة خلال الفترة 1970-1975م. ولذلك تعتبر تلك الفترة من أكثر الفترات تدخلاً في شئون بنك السودان. حيث تمكنت الحكومة ومؤسساتها

وهيئاتها العامة من الاستدانة من بنك السودان لتمويل عملياتها الجارية والتنمية، حيث ارتفعت مديونية تلك الجهات من 0.095 مليون جنية في عام 1970 إلى 0.338 مليون جنية في عام 1975. أي بنسبة زيادة 256% للفترة 1970-1975م مما أدى لزيادة عرض النقود من 0.13 مليون جنية في عام 1970م إلى 0.31 مليون جنية في عام 1975م. أي بنسبة زيادة قدرها 138% خلال الفترة 1970-1975م. هذه الزيادة أدت لارتفاع متوسط معدل التضخم من 0.97% في عام 1970 إلى 22.65% في عام 1975 وتدهور سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي تدهوراً طفيفاً من 0.0035 قرشاً للدولار في عام 1970 إلى 0.0040 قرشاً للدولار في عام 1975.

وبالنظر لمعدل تغير المحافظين ببنك السودان خلال الفترة 1970-1975 نجد أن المحافظ الواحد قد قضى حوالي السنتين فقط في المتوسط. حيث تعاقب علي إدارة البنك ثلاثة محافظين هم: الأستاذ / عبد اللطيف حسن وذلك خلال الفترة 1970/5/16 - 1971/8/21م والأستاذ / عوض عبد المجيد وذلك خلال الفترة 1971/8/21 - 1972/11/13م والأستاذ / إبراهيم محمد علي نمر وذلك خلال الفترة 1973/2/11 - 1980/3/13. وهذا المعدل أقل من الفترة المحددة لبقاء المحافظ في منصبه بموجب المادة (12) من قانون بنك السودان لسنة 1959م وهي خمس سنوات. كما أن التغير المستمر في وزراء المالية قد مثل عاملاً آخرًا مهماً ساهم في عدم توفر الاستقرار الإداري للبنك وبالتالي أثر سلباً علي أدائه.

3-4 الفترة 1976-1983م:

فيما يتعلق بأداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1976-1983 يمكن النظر للجدول رقم (3) أدناه.



جدول رقم (3)

أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1976-1983م

(القيمة بملايين الجنيهات)

1983	1982	1981	1980	1979	1978	1977	1976	المؤشرات النقدية
2.77	2.16	1.57	1.23	0.94	0.71	0.53	0.38	1- عرض النقود الاسمي
3.08	2.39	2.15	1.74	1.41	1.13	0.90	0.69	2- التمويل المحلي (DC)
1.66	1.21	1.34	1.12	0.93	0.76	0.61	0.44	أ- تمويل الحكومة ومؤسساتها
1.42	1.17	0.81	0.62	0.48	0.37	0.29	0.25	ب- تمويل القطاع الخاص
2.27-	1.21-	0.87-	0.34-	0.29-	0.21-	0.21-	0.21-	3- صافي الأصول الأجنبية (NFA)
-	-	-	-	-	-	-	-	4- إعادة التقييم
1.96	0.90	0.29	0.17-	0.19-	0.21-	0.16-	0.10-	5- صافي البنود الأخرى (OIN)
-	-	-	-	-	-	-	-	6- الموارد القابلة للتمويل
1.75	1.34	0.94	0.72	0.56	0.43	0.33	0.23	7- إجمالي الودائع المصرفية
1.10	0.88	0.65	0.53	0.39	0.29	0.23	0.15	أ- الودائع تحت الطلب
0.65	0.46	0.29	0.19	0.17	0.14	0.11	0.07	ب- شبه النقود
18%	19%	19%	18%	17%	15%	14%	12%	8- الودائع / GDP
63%	62%	60%	59%	59%	60%	63%	60%	9- الودائع / M2
37%	38%	40%	41%	41%	40%	37%	40%	10- العملة لدى الجمهور / M ₂
24%	21%	18%	16%	18%	19%	20%	19%	11- شبه النقود / M ₂
3.5	3.3	3.2	3.2	3.5	4.1	4.4	4.9	12- سرعة دوران النقود = (GDP/M ₂) مرة
29%	31%	32%	31%	29%	24%	23%	21%	13- درجة التعامل النقدي = (GDP/M ₂)
0.013	0.009	0.005	0.005	0.004	0.004	0.004	0.004	14- سعر الصرف الرسمي : (1 دولار = جنيه)
31.13	27.69	22.56	26.09	33.91	18.32	18.17	1.7	15- معدل التضخم (متوسط)
-	-	-	-	-	-	-	-	16- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني
-	-	-	-	-	-	-	-	17- هوامش أرباح المربحات
-	-	-	-	-	-	-	-	18- نسبة التمسرف (عدد المصارف / عدد السكان)
9.59	7.04	4.95	3.97	3.25	2.88	2.34	1.85	19- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
-	-	-	-	-	-	-	-	20- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان للأعوام 1976-1983م

بالنظر للجدول رقم (3) ومن واقع أداء السياسة النقدية والتمويلية للفترة 1976-1983م. بلغ متوسط معدل نمو عرض النقود الاسمي حوالي 32% مقارنة بحوالي 18% للفترة 1970-1975م وحوالي 14% للفترة 1960-1969م. هذه الزيادة نتجت أساساً من الزيادة الكبيرة في مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاعين العام والخاص. حيث ارتفعت مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاع العام من 0.44 مليون جنية في عام 1976 إلى 1.66 مليون جنية في عام 1983م. أي بنسبة زيادة قدرها 275% للفترة 1976-1983م. كما ارتفعت مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاع الخاص من 0.25 مليون جنية في عام 1976 إلى 1.42 مليون جنية في عام 1983م. أي بنسبة زيادة قدرها 466% للفترة 1976-1983م. كذلك فإن الأثر الانكماشى (Contractionary Effect) لعرض النقود الذي أحدثه التدهور المستمر في صافي الأصول الأجنبية قد تضاعف خلال تلك الفترة نتيجة للتخفيضات المستمرة في سعر صرف العملة المحلية خلال الفترة المذكورة. حيث تدهور سعر الصرف الرسمي للجنيه السوداني من 0.004 قرشاً للدولار في عام 1976 ثم إلى 0.013 قرشاً للدولار في عام 1983م. هذا التدهور في صافي الأصول الأجنبية حدّ من الزيادة الكبيرة المحتملة في عرض النقود. حيث انخفض صافي الأصول الأجنبية من 0.21 مليون جنية في عام 1976 إلى 2.27 مليون جنية في عام 1983م. أي بنسبة تدهور بلغت 92% خلال الفترة 1976-1983م.

ما يجدر ذكره أن الأرقام المتعلقة ببند إعادة التقييم كانت مضمنة في بند صافي مطلوبات القطاع العام خلال الفترة 1960-1984م. وهذا البند شكل عاملاً مهماً في زيادة عرض النقود كما سبقت الإشارة لذلك. ويلاحظ من الجدول رقم (3) أن القيم السالبة لصافي البنود الأخرى قد أحدثت أثراً انكماشياً في عرض النقود خلال

الفترة 1976-1980م. إلا أنه ومنذ عام 1981 أحدثت القيم الموجبة لصافي البنود الأخرى أثراً توسعياً في زيادة عرض النقود. حيث ارتفعت من 0.29 مليون جنية في عام 1981 إلى 1.96 مليون جنية في عام 1983م. أي بنسبة زيادة قدرها 570% للفترة 1981-1983م. ويلاحظ أيضاً أن نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقود بمعناه الواسع خلال الفترة 1976-1983م قد انخفضت انخفاضاً ملحوظاً حيث بلغت حوالي 39% في المتوسط مقارنة بحوالي 47% في المتوسط للفترة 1970-1975 وحوالي 48% في المتوسط للفترة 1960-1969م. هذا التحسن نشأ أساساً من الأثر الذي أحدثته الزيادة الكبيرة في شبه النقود علي مقام النسبة والتي ارتفعت من 0.7 مليون جنية في عام 1976 إلى 0.65 مليون جنية في عام 1983م والتي نتجت أساساً من ارتفاع بند إعادة تقييم ودائع البنوك بالعملة الأجنبية نتيجة للانخفاض الكبير الذي حدث في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة المذكورة. حيث بلغت نسبة شبه النقود إلى عرض النقود بمعناه الواسع 19.4% في المتوسط خلال الفترة 1976-1983م. جدير بالذكر أن نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقود بمعناه الواسع قد بلغت أفضل مستوى لها في عامي 1977 و 1983 حيث بلغت 37% بينما بلغت أسوأ مستوى لها في عامي 1979 و 1980م حيث بلغت 41%.

وبالنظر للجدول رقم (3) أيضاً. يلاحظ أن سرعة دوران النقود خلال الفترة 1976-1983م قد بلغت حوالي 3.8 مرة في المتوسط مقارنة بحوالي 4.7 مرة في المتوسط للفترة 1970-1975 بينما بلغت درجة التعامل النقدي حوالي 28% في المتوسط مقارنة بحوالي 21% في المتوسط للفترة 1970-1975م مما يعني أن النظام المصرفي بالسودان يتمتع بكفاءة نسبية في جذب الموارد. وبالتالي قام

بدوره المنشود في تمويل القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1976-1983م. وما يدعم هذا القول أن نسبة الودائع إلى عرض النقود بمعناه الواسع قد بلغت حوالي 61% في المتوسط للفترة 1976-1983م مقارنة بحوالي 52% في المتوسط للفترة 1970-1975 في حين بلغت نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي 17% في المتوسط للفترة 1976-1983م مقارنة بحوالي 11% في المتوسط للفترة 1970-1975م.

انتهج السودان خلال الفترة 1976-1983م سياسة الانفتاح الاقتصادي الأولى. وتم إعلان السودان "سلة غذاء العالم". وتمت دعوة البنوك الأجنبية لفتح فروع لها بالسودان. وعلى الرغم من تخوف عدد من البنوك الأجنبية من الاستثمار بالسودان في أعقاب قرارات التأميم والمصادرة لفروعها بالسودان في عام 1970، إلا أن عدداً لا بأس به قد أتى للاستثمار بالسودان وإن غلب عليه الطابع العربي. وسمح للبنوك الإسلامية المشتركة بالعمل في السودان منذ أواخر السبعينات بموجب قوانين خاصة منحت بموجبها العديد من المزايا المتعلقة بالإعفاءات الضريبية والجمركية وتخفيف العديد من القيود التي كان يفرضها بنك السودان على أنشطة البنوك التقليدية. هذا الوضع صعب من مهمة بنك السودان في وضع سياسة نقدية وأئتمانية تلائم الطبيعة المختلفة للبنوك العاملة بالسودان آنذاك والمتثلة في البنوك الوطنية المتخصصة والتجارية، المشتركة الإسلامية والتقليدية وفروع البنوك الأجنبية والتي تختلف أهدافها ومجالات عملها وطبيعة مواردها جوهراً ومعنى. هذا الوضع صعب بدرجة كبيرة من مهمة بنك السودان في الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي بوحداته الكثيرة والمتنوعة وسيادة المنافسة الحادة وغير المتكافئة في العديد من الأحيان بين هذه الوحدات في جذب الموارد

ومنح التمويل. مما أدى للتفكير جدياً في صياغة وإصدار سياسة نقدية وأئتمانية موحدة وواضحة الأهداف والآليات والإجراءات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف وملائمة بقدر الإمكان للطبيعة المختلفة للوحدات المصرفية التي يتوجب عليها تنفيذ تلك السياسة وبالفعل قد تم ذلك في عام 1984م.

خلال تلك الفترة 1976-1983 لم تجر الحكومة أي تعديل على المادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959، إلا أن مديونية الحكومة ومؤسساتها وهيئاتها العامة من بنك السودان قد ارتفعت بصورة كبيرة كما سبقت الإشارة لذلك. هذه الزيادة ساهمت بدرجة كبيرة في زيادة معدل نمو عرض النقود الاسمي بحوالي 32% في المتوسط للفترة 1976-1983 مما انعكس سلباً على سعر الصرف الرسمي للجنيه السوداني وأدى إلى تدهوره من 0.004 قرشاً للدولار في عام 1976 إلى 0.013 قرشاً للدولار في عام 1983 وارتفاع متوسط معدل التضخم من 1.7% في عام 1976 إلى 31.13% في عام 1983 ومن ثم أدى ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وبالنظر لمعدل تغير المحافظين خلال الفترة 1976-1983، فنجد أن ذلك المعدل قد بلغ حوالي 3 سنوات لكل محافظ في المتوسط. حيث تعاقب على إدارة بنك السودان ثلاثة محافظين هم السيد / إبراهيم محمد علي نمر وذلك خلال الفترة 1973/2/11 - 1980/3/13 والسيد / الشيخ حسن بليل وذلك خلال الفترة 1980/3/13 - 1983/5/26 والسيد / فاروق إبراهيم المقبول وذلك خلال الفترة 1983/5/26 - 1985/4/9. وهذا يدل على أن البنك لم يتمتع باستقرار إداري ملائم يمكنه من لعب دوره المطلوب في تطوير وتنمية النظام المصرفي ومن ثم لعب دوره المطلوب في إطار الاقتصاد الكلي.

5-3 الفترة 1984-1989:

فيما يتعلق بأداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1984-1989 يمكن النظر للجدول رقم (3-4) أدناه.

جدول رقم (3-4)
أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1984-1989

(القيمة بملايين الجنيهات)

1989	1988	1987	1986	1985	1984	المؤشرات النقدية
22.71	14.21	10.41	7.76	6.02	3.26	1- عرض النقود الاسمي
23.74	15.05	11.32	8.02	5.83	4.98	2- التمويل المحلي (DC)
19.20	11.45	8.29	5.31	3.88	3.32	أ- تمويل الحكومة ومؤسساتها
4.54	3.60	3.03	2.32	1.95	1.67	ب- تمويل القطاع الخاص
9.82-	9.61-	7.39-	4.17-	3.57-	2.22-	3- صافي الأصول الأجنبية (NFA)
-	-	-	-	-	-	4- إعادة التقييم
0.41-	0.15	0.11	0.05	0.20	0.50	5- صافي البنود الأخرى (OIN)
-	-	-	-	-	-	6- الموارد القابلة للتمويل
13.47	8.61	6.78	5.00	4.09	2.01	7- إجمالي الودائع المصرفية
9.66	5.62	4.15	3.07	2.12	1.30	أ- الودائع تحت الطلب
3.81	2.99	2.63	1.93	1.96	0.71	ب- شبه النقود
16%	18%	19%	25%	27%	17%	8- الودائع / GDP
59%	61%	65%	64%	68%	62%	9- الودائع / M2
41%	39%	35%	36%	32%	38%	10- العملة لدى الجمهور / M ₂
17%	21%	25%	25%	33%	22%	11- شبه النقود / M ₂
3.6	3.3	3.5	2.6	2.6	3.6	12- سرعة دوران النقود = (GDP/M ₂) مرة
28%	30%	29%	38%	39%	28%	13- درجة التعامل النقدي = (GDP/M ₂)
0.05	0.05	0.03	0.03	0.02	0.01	14- سعر الصرف الرسمي: (1 دولار = جنيه)
74.08	49.14	24.98	29.04	46.33	32.45	15- معدل التضخم (متوسط)
18%	20%	20%	12.5%	12.5%	12.5%	16- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني
-	-	-	-	-	-	17- هوامش أرباح المربحات
-	-	-	-	-	-	18- نسبة التمرص = (عدد المصارف / عدد السكان)
82.56	46.79	36.47	20.22	15.36	11.81	19- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
-	-	-	-	-	-	20- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (معدل نمو)

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان للأعوام 1984-1989م

بالنظر للجدول رقم (4) ومن واقع أداء السياسات النقدية والتمويلية للفترة 1989-1984، فقد بلغ متوسط معدل نمو عرض النقود الاسمي حوالي 43% مقارنة بحوالي 32% للفترة 1976-1983 وحوالي 18% للفترة 1970-1975 وحوالي 14% للفترة 1960-1969. هذه الزيادة نتجت أساساً من الزيادة الكبيرة في مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاعين العام والخاص وخاصة مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاع العام التي ارتفعت من 3.32 مليون جنيه في عام 1984 إلى 19.2 مليون جنيه في عام 1989م. أي بنسبة زيادة قدرها 479% للفترة 1984-1989م. كما أن مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاع الخاص ساهمت هي الأخرى في زيادة عرض النقود ولكن بمعدل أقل، حيث ارتفعت من 1.67 مليون جنيه في عام 1984 إلى 4.54 مليون جنيه في عام 1989م. أي بنسبة زيادة قدرها 172% للفترة 1984-1989م. كذلك فقد ارتفع بند إعادة التقييم من 3.56 مليون جنيه في عام 1985 إلى 91.96 مليون جنيه في عام 1989، أي بنسبة زيادة قدرها 158% للفترة 1985-1989 نتيجة لتدهور سعر صرف العملة المحلية، حيث انخفض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي من 0.0021 جنيه للدولار في عام 1984 إلى 0.0113 جنيه للدولار في عام 1989 أي بنسبة تدهور بلغت 438% خلال الفترة 1984-1989م. كما أن القيم الموجبة لصافي البنود الأخرى قد ساهمت هي الأخرى في زيادة عرض النقود خلال الفترة 1984-1988م وأن القيم السالبة لصافي البنود الأخرى قد ساهمت في انكماش عرض النقود خلال عام 1989. إضافة إلى ذلك فإن الزيادة التي حدثت في عرض النقود خلال الفترة 1984-1989 قد تم امتصاص جزءاً كبيراً منها بواسطة الانخفاض الذي حدث في صافي الأصول الأجنبية والتي انخفضت من -2.22 مليون جنيه في عام 1984 إلى -9.82 مليون جنيه

في عام 1989، أي بنسبة تدهور بلغت 342% خلال الفترة 1984-1989 نتيجة لعدم التكافؤ بين ما هو متوفر للبلاد من نقد أجنبي وبين ما هو مطلوب لتلبية الاحتياجات الضرورية من السلع والخدمات اللازمة لزيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما أن التخفيضات المستمرة لسعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي قد ساهمت هي الأخرى في تدهور صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي.

وبالنظر للجدول رقم (4) أيضاً يلاحظ أن نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي لعرض النقود بمعناه الواسع خلال الفترة 1984-1989 قد انخفضت لتبلغ حوالي 37% في المتوسط مقارنة بحوالي 39% في المتوسط للفترة 1976-1983 وحوالي 47% في المتوسط للفترة 1970-1975 وحوالي 48% في المتوسط للفترة 1960-1969م. ويعزى ذلك لتأثير الزيادة الكبيرة التي حدثت في شبه النقود علي مقام النسبة والتي ارتفعت من 0.711 مليون جنيه في عام 1984 إلى 3.81 مليون جنيه في عام 1989 والتي نتجت من زيادة بند إعادة تقييم الودائع بالعملات الأجنبية نتيجة لانخفاض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي كما سبقت الإشارة لذلك، حيث بلغت نسبة شبه النقود إلى عرض النقود بمعناه الواسع 23.8% في المتوسط للفترة 1984 - 1989 مقارنة بنسبة 19.4% في المتوسط للفترة 1976 - 1983م. جدير بالذكر أن نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي لعرض النقود بمعناه الواسع قد بلغت أفضل مستوى لها في عام 1985 حيث بلغت 32% بينما بلغت أسوأ مستوى لها في عام 1989 حيث بلغت 41%.

وبالنظر للجدول رقم (4) أيضاً، يلاحظ أن سرعة دوران النقود خلال الفترة 1984-1989 قد بلغت 3.2 مرة في المتوسط مقارنة بـ 3.8 مرة في المتوسط

للفترة 1976-1983، بينما بلغت درجة التعامل النقدي 32 % في المتوسط للفترة 1984 - 1989 مقارنة بنسبة 28 % في المتوسط للفترة 1976-1983، مما يعنى أن الكفاءة النسبية للنظام المصرفي بالسودان والمتعلقة بجذب الموارد قد ارتفعت في الفترة 1984-1989 مقارنة بالفترة 1976-1983م. وما يدعم هذا القول أن نسبة الودائع إلى عرض النقود بمعناه الواسع قد بلغت 63 % في المتوسط للفترة 1984-1989 مقارنة بنسبة 61 % في المتوسط للفترة 1976-1983 في حين بلغت نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 20 % في المتوسط للفترة 1984-1989 مقارنة بنسبة 17 % في المتوسط للفترة 1976-1983م.

أصدر بنك السودان في ديسمبر 1984م منشوراً لكافة البنوك العاملة بالبلاد ألزمها فيه بالعمل وفق أسس النظام المصرفي الإسلامي والتخلي فوراً عن استخدام أدوات السياسة النقدية الربوية كسعر الفائدة علي الودائع والتمويل وسعر الخصم وإعادة الخصم، وتم إصدار أول سياسة نقدية وتمويلية موحدة ومكتوبة ذات أهداف محددة وأدوات محددة لتحقيق تلك الأهداف وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية. وما يؤخذ علي ذلك القرار أنه قرار سياسي وفجائي لم تسبقه دراسات كافية ولا إعداد أو تأهيل جيد للبنك المركزي وموظفيه المعنيين بإصدار مثل تلك السياسات. وكذلك الأمر بالنسبة للبنوك التجارية وموظفيها وعملائها المعنيين بتنفيذ تلك السياسات مما أحدث نوعاً من الارتباك والتخبط للبنك المركزي والبنوك التجارية وجمهور المتعاملين. في هذا الخصوص، فقد تم إلزام كافة البنوك العاملة بالسودان بغض النظر عن ملكيتها بالعمل وفق صيغ التمويل الإسلامي المتمثلة في المربحة أو البيع المؤجل، المضاربة المطلقة والمقيدة، المشاركة، القرض الحسن، بيع

السلم أو السلف، الخ وتم إلغاء التعامل بالربا كلياً. كما شهدت هذه الفترة عدة تطورات في السياسات النقدية والتمويلية التي أصدرها بنك السودان خلال الفترة 1984-1989 بغرض إدارة السيولة المصرفية ومن ثم السيولة الكلية بالاقتصاد وتوجيه التمويل لخدمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد الوطني، ويمكن إجمال تلك التطورات في الآتي:

1/ الإلغاء الفوري للعمل بالنظام الربوي والاستعاضة عنه بالعمل وفق أسس النظام المصرفي الإسلامي.

2/ استمرار بنك السودان في فرض سياسة السقوف التمويلية الكلية والتصديق علي طلبات عملاء البنوك التجارية بغرض ضبط السيولة المصرفية وخفض معدلات التضخم، إلا أن البنك قد أعطى البنوك التجارية سلطة التصديق علي طلبات عملائها ابتداءً من عام 1987م.

3/ في عام 1987 ترك بنك السودان الخيار للبنوك بالعمل إما وفق نظام العائد التعويضي أو الصيغ الإسلامية لقبول الودائع ومنح التمويل، وعُرف العائد التعويضي بأنه صيغة جديدة تتمثل في الفئات التعويضية علي الحسابات الدائنة والمدينة لدى البنوك التجارية، حيث استخدم هذا النظام في ذلك الوقت لارتفاع معدلات التضخم التي تفقد العملة الوطنية جزءاً كبيراً من قيمتها الحقيقية وكان استخدامه بمثابة التعويض لفقد تلك القيمة، حيث تراوحت نسبة العائد التعويضي علي الحسابات الدائنة ما بين 20 % - 24 % في العام بينما بلغت النسبة ما بين 24 % - 27 % في العام للحسابات المدينة.

4/ طبق بنك السودان نسبة الاحتياطي النقدي القانوني علي الودائع المصرفية بالعمل المحلية، بغرض ضبط السيولة المصرفية، حيث ارتفعت النسبة من 12.5 % لعامي 1984 و 1985م إلى 20 % للأعوام

1986، 1987، 1988م ومن ثم انخفضت إلى 18 % في عام 1989م.

5/ استحداث بنك السودان في عام 1987 قطاعات اقتصادية ذات أولوية تمثلت في القطاع الزراعي، الصناعي، الصادر، النقل والتخزين والحرفيين وتم تخصيص نسبة 80 % من السقف التمويلي لكل بنك لمقابلة احتياجات هذه القطاعات وتخصيص نسبة الـ 20 % المتبقية من السقف التمويلي للبنك المعني لتمويل القطاعات الاقتصادية غير ذات الأولوية المتمثلة أساساً في قطاع التجارة المحلية.

6/ سمح للبنوك بتحديد هوامش أرباح المربحات التي تتقاضاها من عملائها وفقاً لقوى السوق بدون تدخل من بنك السودان وهذه الهوامش استحدثت كبديل لأسعار الفائدة على التمويل.

هذه الأدوات استخدمها بنك السودان خلال الفترة 1984-1989م بغرض التأثير على التمويل المصرفي ومن ثم عرض النقود. إلا أنه ونتيجة للتدخل الذي حدث بالتطبيق الفوري للقوانين الإسلامية والإلغاء الفوري بالتعامل بالربا وإقرار العمل بنظام العائد التعويضي على الودائع المصرفية والتمويل وما صحبه من اجتهادات من العديد من منظري الاقتصاد الإسلامي حيث اعتبره البعض ردة ورجوع خفي للربا. لم يتمكن بنك السودان من إصدار سياسة نقدية وتمويلية واضحة الأهداف والوسائل وملبية لمتطلبات التوجهات الاقتصادية الجديدة، مما أثر سلباً على دوره في الإدارة المثلى للسيولة المصرفية ومن ثم السيولة الكلية. كما أنه وبصدور القرار رقم (30) من المجلس العسكري الانتقالي في أبريل 1985م، أصبح بنك السودان وحدة تابعة لوزارة المالية وذلك حتى عام 2002م.

ومنذ ذلك التاريخ أصبح بنك السودان مستقلاً عن وزارة المالية وتابعا مباشرة للسيد/ رئيس الجمهورية - وذلك بموجب قانونه الذي أجاز في 17 ديسمبر 2002م، إلا أن البنك ظل في تنسيق وتعاون دائم ومستمر مع وزارة المالية في كافة الشؤون المالية والنقدية

خلال الفترة 1984-1989م حدث تعديل واحد في المادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959م وهو التعديل الثامن وذلك في أواخر عام 1984م، حيث تم تحويل رصيد السلفيات المؤقتة الممنوحة للمؤسسات والهيئات العامة إلى سلفيات طويلة الأجل. كما اقترح تعديل نسبة استدانة الحكومة من 10 % إلى 15 % من تقديرات الإيرادات الحكومية، إلا أن ذلك التعديل لم يستوف مراحل إجازته النهائية، لكل ما سبق فإن ارتفاع عرض النقود خلال الفترة 84-1989م قد أدى كذلك لارتفاع متوسط معدل التضخم من 32.45 % في عام 1984 إلى 74.08 % في عام 1989م وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وبالنظر لمعدل تغير المحافظين خلال الفترة 1984 - 1989، فنجد أن ذلك المعدل قد بلغ حوالي سنتين لكل محافظ في المتوسط حيث تعاقب على إدارة بنك السودان ثلاثة محافظين هم السيد/ فاروق إبراهيم المقبول وذلك خلال الفترة 1983/5/26 - 1985/4/9 والسيد/ إسماعيل المصباح مكي وذلك خلال الفترة 1985/7/26 - 1988/10/13 والسيد/ مهدي الفكي الشيخ وذلك خلال الفترة 1988/10/13 - 1990/9/9م.

3-6 الفترة 1990 - 1995م :

يستعرض الجدول رقم (5) أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1990-1995م.

جدول رقم (5)
أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1990-1995

(القيمة بملايين الجنيهات)

1995	1994	1993	1992	1991	1990	المؤشرات النقدية
705.87	405.35	268.58	141.6	52.69	31.64	1- عرض النقود الاسمي
398.6	266.16	189.58	112.04	51.18	32.88	2- التمويل المحلي (DC)
251.17	162.15	144.5	80.11	38.31	25.84	أ- تمويل الحكومة ومؤسساتها
147.49	104.01	45.08	31.93	12.87	7.04	ب- تمويل القطاع الخاص
2577.48-	1249.96-	569.92-	166.51-	24.95-	12.15-	3- صافي الأصول الأجنبية (NFA)
2675.33	1324.95	628.54	196.34	26.67	10.97	4- إعادة التقييم
209.36	0.642	20.38	0.27-	0.21-	0.06-	5- صافي البنود الأخرى (OIN)
-	-	-	-	-	-	6- الموارد القابلة للتمويل
457.24	745.25	174.04	98.08	31.03	18.54	7- إجمالي الودائع المصرفية
167.87	99.48	65.87	52.99	21.17	13.84	أ- الودائع تحت الطلب
289.37	15.97	108.17	45.09	9.86	4.7	ب- شبه النقود
11%	14%	18%	23%	16%	17%	8- الودائع / GDP
65%	64%	65%	69%	59%	59%	9- الودائع / M2
35%	36%	35%	31%	41%	41%	10- العملة لدى الجمهور / M ₂
41%	39%	40%	32%	19%	15%	11- شبه النقود / M ₂
6	4.6	3.5%	3	3.7	3.5	12- سرعة دوران النقود = (GDP/M ₂) مرة
17%	22%	28%	34%	27%	29%	13- درجة التعامل النقدي = (GDP/M ₂)
0.8380	0.4000	0.2160	0.1328	0.015	0.0045	14- سعر الصرف الرسمي : (1 دولار = جنيهه)
68.97	115.93	101.18	119.24	122.52	67.38	15- معدل التضخم (متوسط)
25%	30%	20%	20%	20%	18%	16- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني
32.23%	30.8%	-	-	-	-	17- هوامش أرباح المربحات
-	-	-	-	-	-	18- نسبة التمسرف = (عدد المصارف / عدد السكان)
4233.91	1181.29	948.45	421.82	194.48	110.11	19- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
4.7%	4.5%	7.6%	12.3%	11.3%	1.2%	20- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (معدل نمو)

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للأعوام 1990-1995م

بالنظر للجدول رقم (5) ومن واقع أداء السياسة النقدية والتمويلية للفترة 1990-1995م. فقد بلغ متوسط معدل نمو عرض النقود الاسمي حوالي 82 % مقارنة بحوالي 43 % للفترة 1984-1989 وحوالي 32 % للفترة 1976-1983 وحوالي 18 % للفترة 1970-1975 وحوالي 14 % للفترة 1960-1969م. هذه الفترة تعتبر من أكثر الفترات نمواً في عرض النقود مقارنة بكل الفترات التي تمت دراستها. هذه الزيادة الكبيرة في عرض النقود نشأت أساساً من النمو الكبير في كل من مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاعين العام والخاص وبالأخص مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاع العام التي ارتفعت من 25.84 مليون جنيه في عام 1990 إلى 251.17 مليون جنيه في عام 1995. أي بنسبة زيادة بلغت 872 % خلال الفترة 1990-1995م. كما أن مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاع الخاص قد ارتفعت هي الأخرى من 7.04 مليون جنيه في عام 1990 إلى 147.49 مليون جنيه في عام 1995. أي بنسبة زيادة قدرها 1995 % للفترة 1990-1995م. ويعزى ذلك أساساً للتوسع الكبير في منح التمويل من البنوك التجارية للقطاع الخاص وبالذات التمويل الموجه للقطاع الزراعي. كذلك فقد ارتفع بند إعادة التقييم من 10.97 مليون جنيه في عام 1990 إلى 2675.33 مليون جنيه في عام 1995. أي بنسبة زيادة بلغت 24,288 % خلال الفترة 1990-1995 نتيجة للتدهور الكبير الذي حدث في سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي الذي انخفض من حوالي 0.012 جنيه للدولار في عام 1990 إلى حوالي 0.83 ديناراً للدولار في عام 1995. أي بنسبة تدهور بلغت 6817 % خلال الفترة 1990-1995م.

هذا التدهور في سعر صرف الدينار السوداني قد يعزى بصورة أساسية إلى التطبيق الكلي والفوري

لسياسات التحرير الاقتصادي منذ فبراير 1992 في ظل التدني الكبير في المنح والقروض الأجنبية للسودان والشح الكبير في موارد الدولة من العملات الحرة. مما حدا بالحكومة في الحصول على احتياجاتها من النقد الأجنبي اللجوء إلى السوق الموازي في العديد من الأحيان. مما أدى لزيادة الطلب على العملات الحرة وبالتالي زيادة عرض العملة المحلية. مما انعكس سلباً على سعر الصرف وتدهور قيمة العملة المحلية. أما صافي البنود الأخرى فقد أحدث أثراً انكماشياً على عرض النقود خلال الفترة 1990-1992. وأحدث أثراً توسعياً كبيراً في عرض النقود خلال الفترة 1993-1995 حيث ارتفع من 20.38 مليون جنيه في عام 1993 إلى 209.36 مليون جنيه في عام 1995. أي بنسبة زيادة بلغت 927 % للفترة 1993-1995م. كما أن النمو السالب لصافي الأصول الأجنبية خلال الفترة 1990-1995 قد امتص بدرجة كبيرة الأثر التوسعي للعوامل الأخرى المؤثرة على عرض النقود. حيث تدهور من -12.15 مليون جنيه في عام 1990 إلى -2577.48 مليون جنيه في عام 1995. بنسبة تدهور بلغت 21,114 % خلال الفترة 1990-1995م نتيجة للتغيرات السالبة التي حدثت في الموقف الخارجي للاقتصاد السوداني نسبة للانخفاض الكبير في الصادرات السودانية والارتفاع الواضح في الواردات مما انعكس سلباً على الميزان التجاري ومن ثم علي ميزان المدفوعات. كما أن التدهور الكبير في سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي والذي نتج عن الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب على النقد الأجنبي قد أدى لتدهور صافي الأصول الأجنبية للنظام المصرفي السوداني.

وبالنظر للجدول رقم (5) أيضاً يلاحظ أن نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي لعرض النقود بمعناه الواسع خلال الفترة 1990-1995 قد بلغت

حوالي 37 % في المتوسط مقارنة بحوالي 32 % في المتوسط في المتوسط للفترة 1989-1984 م وحوالي 39 % في المتوسط للفترة 1983-1976 وحوالي 47 % في المتوسط للفترة 1975-1970 م و حوالي 48 % في المتوسط للفترة 1969-1960 م. هذا التحسن في نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقود بمعناه الواسع يرجع لتأثير الزيادة الكبيرة في شبه النقود علي مقام النسبة والتي ارتفعت من 4.70 مليون جنيه في عام 1990 إلى 289.37 مليون جنيه في عام 1995 والتي نتجت أساساً من ارتفاع بند إعادة تقييم الودائع بالعملات الأجنبية نسبة للتدهور الكبير الذي حدث في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي كما سبقت الإشارة لذلك، حيث بلغت نسبة شبه النقود إلى عرض النقود بمعناه الواسع 31 % في المتوسط للفترة 1995-1990 م مقارنة بنسبة 23.8 % في المتوسط للفترة 1989-84 م. جدير بالذكر أن نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي لعرض النقود بمعناه الواسع قد بلغت أفضل مستوى لها في عام 1992 حيث بلغت 31 % نتيجة للأثر الموجب المؤقت الذي أحدثته إجراءات استبدال العملة - من الجنيه السوداني للدينار السوداني - في مايو 1991 والتي أجبر بموجبها المواطنون علي إيداع مدخراتهم داخل النظام المصرفي مع عدم السماح لهم بالسحب منها إلا بمقدار ضئيل لا يكفي لتلبية احتياجاتهم الضرورية، بينما بلغت أسوأ مستوى لها في عامي 1990 و1991 حيث بلغت 41 %.

وبالنظر للجدول رقم (5) أيضاً يلاحظ أن سرعة دوران النقود خلال الفترة 1995-1990 قد بلغت حوالي 4 مرات في المتوسط مقارنة ب 3.2 مرة في المتوسط خلال الفترة 1989-1984 و 3.8 مرة في المتوسط للفترة 1983-1976 بينما بلغت درجة التعامل النقدي حوالي 26 % في المتوسط للفترة

1990-1995 مقارنة بحوالي 32 % في المتوسط للفترة 1989-1984 وحوالي 28 % في المتوسط للفترة 1983-1976، مما يعني أن الكفاءة النسبية للنظام المصرفي بالسودان قد تضاءلت في الفترة 1995-1990 مقارنة بالفترتين السابقتين.

طبق بنك السودان خلال الفترة 1990-1995 م عدداً من أدوات السياسة النقدية منها نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، هوامش أرباح المربحات ونسب المشاركات ونصيب المضارب في المضاربات، السقوف التمويلية... الخ. بموجب منشورات السياسات النقدية والتمويلية للأعوام 1995-1990، فقد تم تخصيص نسبة 80 % من السقوف التمويلية الكلية للبنوك لتمويل القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، تم رفعها إلى 90 % في عامي 1994 و 1995 مع تخصيص نسبة 40 % للقطاع الزراعي من جملة التمويل المخصص للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية تم رفعها إلى 50 % في عام 1994 وخفضت ثانية إلى 40 % في عام 1995. كما تم تخصيص نسبة 20 % المتبقية لتمويل القطاعات الاقتصادية غير ذات الأولوية المتمثلة أساساً في قطاع التجارة المحلية وتم تخفيضها إلى 10 % في عامي 1994 و 1995 م. كذلك فقد تم استحداث التمويل الريفي وألزمتم بموجبه فروع البنوك العاملة بالولايات علي استخدام نسبة 50 % من ودائعها لسد الثغرة التمويلية بالولايات المعنية. كما تم توسيع قاعدة القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية لتشمل قطاع التعدين، صغار المنتجين والمهنيين وقطاع العقارات الشعبية والفئوية. وفي عام 1994 تم تحديد هوامش أرباح المربحات للبنوك من قبل بنك السودان بعد أن كانت تحدد بواسطة البنوك وفقاً لقوى السوق وبدون تدخل من بنك السودان. كما تم إلغاء السقوف التمويلية الكلية للبنوك وأبقى علي السقوف القطاعية وذلك في عام 1994.

كذلك فإن بنك السودان قد أصدر توجيهاً للبنوك بتمويل المؤسسات العامة المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. ولكن برزت عدة عوامل ساهمت في أن لا تؤدي أدوات السياسة النقدية التي استخدمها بنك السودان خلال الفترة 1990-1995 دورها المطلوب في إدارة السيولة المصرفية والكلية وخفض معدلات التضخم والحفاظ على استقرار سعر الصرف، منها:

1/ عدم التنسيق المطلوب بين السياستين المالية والنقدية فيما يتعلق بالنهج وتاريخ صدورهما. ففي الوقت الذي تنتهج فيه السياسة النقدية نهجاً انكماشياً تنتهج السياسة المالية نهجاً توسعياً وذلك بإلزام بنك السودان لتمويل عجز موازنتها المستمر والذي تفاقم بصورة كبيرة خلال الفترة 1990-1995 نتيجة لتطبيق سياسات التحرير الاقتصادي بصورة شاملة وما صاحبها من انخفاض كبير في المنح والقروض الأجنبية للسودان بصورة لم يشهدها السودان من قبل والتي كانت تغطي نسبة مقدرة من تمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال السنوات السابقة. كما أن سياسة الاعتماد على الذات - التي انتهجتها الحكومة خلال الفترة قيد النظر - والمتتمثلة في تمويل مشروعات البنيات التحتية والمشروعات التنموية الكبيرة من الموارد المحلية قد فاقمت هي الأخرى الوضع الاقتصادي وذلك بالاعتماد كلياً على الاستدانة من بنك السودان لتمويل تلك المشروعات. كذلك فإن السياسة النقدية كانت تصدر في بداية العام في حين تصدر السياسة المالية في الأول من يوليو من كل عام وقد تم توحيد إصدار السياستين في عامي 1993/94 و 1994/95 ليصدران سنوياً في يوليو من كل عام. جدير بالذكر أنه قد صدرت سياسة نقدية وتمويلية مرحلية غطت الفترة من يوليو وحتى ديسمبر 1995م. هذا وقد تم توحيد إصدار

السياستين اعتباراً من يناير 1996 لتصدرا بداية يناير من كل عام.

2/ تحديد سقف تمويل كلي للبنوك وتخصيص نسبة 80 % من تلك السقف لتمويل القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية المتمثلة في القطاع الزراعي، الصناعي، الصادر، النقل والتخزين، قطاع الحرفيين، قطاع صغار المنتجين والمهنيين، قطاع العقارات السكنية الشعبية الجماعية واستيراد الدواء وخاماته خلال الفترة 1990-1993 يونيو. وقد خصصت نسبة الـ 20 % المتبقية لتمويل القطاعات الاقتصادية غير ذات الأولوية المتمثلة أساساً في قطاع التجارة المحلية. هذا وقد تم رفع النسبة المخصصة للقطاعات ذات الأولوية إلى 90 % اعتباراً من يوليو 1993 وتم تخصيص نسبة الـ 10 % المتبقية لتمويل القطاعات الاقتصادية غير ذات الأولوية. وقد تم إلغاء السقف التمويلي الكلية للبنوك اعتباراً من يوليو 1994 واستعيض عنها بالسقف القطاعية، حيث تم تخصيص نسبة 40 % للقطاع الزراعي و50 % للقطاعات ذات الأولوية الأخرى. وذلك بموجب منشور السياسة النقدية والتمويلية الصادر من بنك السودان في 1994/6/29. هذه السقف القطاعية حدثت من القدرة التنافسية للبنوك في منح التمويل للقطاعات المنتجة والقدرة على رد التمويل للبنوك في الوقت المحدد ووفق الشروط المتفق عليها.

3/ إلزام البنوك بتخصيص نسبة 40 % من سقوفها التمويلية لتمويل القطاع الزراعي خلال الفترة 1991-1993 يونيو ورفعها إلى 50 % اعتباراً من يوليو 1993 وتخفيضها مرة أخرى إلى 40 % اعتباراً من يوليو 1994، أدى لتراكم الديون المتعثرة (Non performing loans) لدى المزارعين وحدّ بالتالي من

قدرة البنوك علي منح التمويل للقطاعات المنتجة المتبقية ذات الأداء الجيد.

4/ رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من 18 % في عام 1990 إلي 20 % خلال الفترة 1991-1993 ثم إلى 25 % في فبراير 1994 ومن ثم إلى 30 % في يونيو 1994 وأخيراً تم تخفيضه إلى 25 % في عام 1995. هذا الارتفاع في نسبة الاحتياطي قلل من قدرة البنوك علي منح المزيد من التمويل للقطاعات الاقتصادية ذات المردود الاستثماري الجيد.

5/ بموجب منشور السياسة النقدية والتمويلية لبنك السودان للعام 1995/94 الصادر في 29 يونيو 1994، فقد تم إلزام البنوك بتطبيق هوامش أرباح المربحات علي التمويل المصرفي في حدود 30 % للقطاع الزراعي، 30% للصادر، 36% للقطاعات ذات الأولوية الأخرى بما فيها القطاع الصناعي، 15 % لصغار المنتجين والأسر المنتجة، 25 % للمهنيين والحرفيين، 25% للقطاع التعاوني للأغراض الإنتاجية و36 % للأغراض غير الإنتاجية، وذلك بهدف ضبط الطلب علي التمويل المصرفي. وقد تم تعديل هوامش الأرباح علي التمويل الصناعي إلى 30 % اعتباراً من يوليو 1995. هذه الهوامش أقل بكثير من معدلات التضخم التي بلغت حوالي 116 % في المتوسط لعام 1994 وحوالي 69 % في المتوسط لعام 1995. عليه يصبح الفرق بين هوامش الأرباح الاسمية والتضخم حوالي -86 % و-39 % لعامي 1994 و1995 علي التوالي مما يدل علي أن البنوك ظلت تسجل خسائر مستمرة من جراء منح التمويل للعملاء وذلك بفعل تآكل أموالها من جراء التضخم في حين يجني عملاء البنوك المنافع من الحصول علي تمويل بتكلفة أقل بكثير جداً من معدلات التضخم السائدة. وينطبق ذلك علي العائد علي ودائع الاستثمار بالبنوك والتي بلغت

حوالي 21 % في عام 1994 و24 % في عام 1995. ونظراً لارتفاع معدلات التضخم سوف تتآكل قيمة هذه الودائع ويكون العائد عليها سالباً إذا تم خصم نسبة التضخم، حيث بلغ الفرق بين العائد الاسمي علي ودائع الاستثمار والتضخم لعام 1994 حوالي -94% في حين بلغ الفرق في عام 1995 حوالي -45 %. هذه الهوامش التي حددها بنك السودان لم تكن مجدية لا للبنوك ولا لأصحاب ودائع الاستثمار في ظل الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم والخسائر الكبيرة التي واجهتها البنوك من جراء منح التمويل لعملائها وتحملها ضريبة التضخم إنابة عن عملائها (المدينين). مما أدى لتنامي الطلب علي التمويل المصرفي من القطاع الخاص. هذا الوضع أضعف المواقف المالية للعديد من البنوك، الأمر الذي دعا بنك السودان لتبني مشروع لتوفيق أوضاع البنوك في يوليو 1994 علي أن ينتهي المشروع في يوليو 1997. هذا المشروع ألقى بظلاله السالبة علي أداء الجهاز المصرفي من خلال إلقائه المزيد من الأعباء المالية والإدارية علي البنوك والتي تعاني في الأصل من أوضاع مالية وإدارية صعبة.

ونظراً لانخفاض حجم القروض والمنح الأجنبية بصورة حادة خلال الفترة 1990-1995 والذي شكل مصدراً هاماً لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في السابق، فقد أصدر المجلس الوطني الانتقالي في يونيو 1993 قراراً قضى برفع نسبة الاستلاف الحكومي من بنك السودان من 10 % إلى 25 % من تقديرات الإيرادات العامة، وهذا هو التعديل التاسع للمادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959 وتعد هذه النسبة أكبر نسبة للاستدانة الحكومية من بنك السودان منذ عام 1960 وحتى عام 2004م. هذا التعديل مكن الحكومة ومؤسساتها وهيئاتها العامة من الاستدانة من بنك السودان بمعدلات كبيرة، مما أدى لارتفاع متوسط معدل نمو عرض

النقود الاسمي خلال الفترة -1990 1995 إلى حوالي 82 % وهو أعلى معدل نمو لعرض النقود خلال كل الفترات التي تمت دراستها. هذا النمو الكبير في عرض النقود أدى لزيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث ارتفع من 1.2 %، 11.3 %، 12.3 %، 7.6 %، 4.5 % و 4.7 % للأعوام 1990، 1991، 1992، 1993، 1994 و 1995 م علي التوالي ولكنه أثر سلباً علي ارتفاع معدلات التضخم التي بلغت حوالي 67 %، 123 %، 119 %، 101 %، 116 % و 69 % خلال الفترة 1990-1995 علي التوالي. كما أنه قد أدى لتدهور سعر صرف الدينار السوداني الذي بلغ 0.005 جنية، 0.015 جنية، 0.1 جنية، 0.215 جنية، 0.315 جنية و 0.832 جنية للدولار خلال الفترة المذكورة أعلاه. عليه يمكن القول أن السياسات النقدية التي انتهجها البنك خلال الفترة 1990-1995 أدت لنمو كبير في عرض النقود وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم وتدهور سعر صرف الدينار السوداني وارتفاع المستوى العام للأسعار مستصحبين في ذلك الأثر السلبي الذي أحدثته التنامي الكبير للمديونية الحكومية المتراكمة من بنك السودان والذي أثر سلباً علي حجم الموارد المتاحة للقطاع الخاص وأدى كذلك لارتفاع نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي. كما وأنه ظل يحدث اختراقاً مستمراً للسياسات النقدية التي انتهجها البنك وأثر بالتالي علي مقدرة البنك في الحفاظ علي معدلات النمو المثلى لعرض النقود وبالتالي اختلال الأهداف الاقتصادية الكلية.

إن النمو الكبير في تمويل بنك السودان للحكومة خلال الفترة 1990-1995 لسد العجز في موازنتها العامة أصبح أحد العوامل الرئيسية المسببة للتضخم في السودان. وهذا القول يماثل كثيراً النتائج التي توصل إليها محسن خان وبيجان (1978) في دراستهم علاقة التمويل بالعجز

والتضخم في الدول النامية. وقد توصلنا إلى أن التضخم يزيد من الإنفاق الحكومي الذي بدوره يزيد من معدلات التضخم والذي هو الآخر يؤدي إلى تفاقم العجز الحكومي.

وبالنظر لمعدل تغير المحافظين خلال الفترة 1990-1995، يلاحظ أن ذلك المعدل قد بلغ حوالي السنتين في المتوسط لكل محافظ حيث تعاقب علي إدارة البنك ثلاثة محافظين هم السيد / مهدي الفكي الشيخ وذلك خلال الفترة 1988/10/13 - 1990/9/9 والسيد / الشيخ سيد أحمد الشيخ وذلك خلال الفترة 1990/9/9 - 1993/7/8 والدكتور/ صابر محمد حسن وذلك خلال الفترة 1993/7/8 - 1996/4/20 م.

3-7 الفترة 1996-2004:

بناءً علي المشاكل التي واجهت البنك فيما يتعلق بأداء السياسات النقدية والتمويلية وأثرها علي إدارة السيولة بالاقتصاد خلال الفترة 1990-1995، فقد تم اتخاذ العديد من السياسات والإصلاحات الهيكلية في النظام المصرفي والمالي وتم لأول مرة وضع حدود مستهدفة (Targets) لعدد من المؤشرات النقدية الرئيسية نذكر منها التمويل الحكومي من بنك السودان، تمويل المؤسسات والهيئات العامة من بنك السودان، تمويل القطاع الخاص، سعر الصرف، معدل التضخم، هوامش أرباح المربحات ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني. علي أن يقوم بنك السودان بمراقبة الأداء الفعلي لتلك المؤشرات ومقارنته بالحدود المستهدفة لضمان عدم تجاوز الأداء الفعلي للنسب المستهدفة وبالتالي ضمان الأداء الأمثل للسياسات النقدية والتمويلية ومن ثم الإدارة المثلى للسيولة بالاقتصاد.

فيما يتعلق بأداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1996-2004 م يمكن النظر للجدول رقم (6) أدناه:

جدول رقم (6): أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1996-2004م

(القيمة بملايين الجنيهات)

1999		1998		1997		1996	المؤشرات النقدية
فعلي	مستهدف	فعلي	مستهدف	فعلي	مستهدف		
2579.18 (24.6%)	2537.23 (22.6%)	2069.52 (29%)	1958.09 (22.6%)	1597.14 (37%)	1445.83 (24%)	1165.99	1- عرض النقود الاسمي
1534.15	1449.62	1199.32	1126.73	992.26	1153.9	817.07	2- التمويل المحلي (DC)
1009.7	928.24	718.09	672.93	572.9	675	475.25	أ- تمويل الحكومة
88.63	85.56	37.87	34.8	25.85	24.9	-	ب- تمويل المؤسسات العامة
435.82	435.82	443.36	419	393.51	454	341.82	ج- تمويل القطاع الخاص
-7227.06	-6769.29	-6700.43	-4988.29	-4928.14	-4908.7	-4495.56	3- صافي الأصول الأجنبية (NFA)
7961.26	7568.78	7311.4	5542.19	5293.05	4990.93	4657.3	4- إعادة التقييم
310.83	288.12	259.23	277.46	239.97	209.7	187.18	5- صافي البنود الأخرى (OIN)
603.00	-	502.00	-	412.00	-	-	6- الموارد القابلة للتمويل
1498.10	-	1248.12	-	1012.20	-	721.60	7- إجمالي الودائع المصرفية
615.05	-	487.22	-	431.55	-	328.10	أ- الودائع تحت الطلب
883.05	-	760.90	-	580.65	-	393.50	ب- شبه النقود
6.1%	-	6.3%	-	6.4%	-	7%	8- الودائع / GDP
58%	-	60%	-	63%	-	62%	9- الودائع / M ₂
42%	-	40%	-	37%	-	38%	10- العملة لدى الجمهور / M ₂
34%	-	37%	-	36%	-	34%	11- شبه النقود / M ₂
9.5	10	9.6	5.5	10.0	5.5	8.8	12- سرعة دوران النقود = (GDP/M ₂) مرة
11%	-	10%	-	10%	-	11%	13- درجة التعامل النقدي = (GDP/M ₂)
2.58	2.60	2.37	-	1.712	-	1.46	14- سعر الصرف الرسمي: (1 دولار = جنيه)
14.2%	12%	17%	14%	47%	20%	130.44%	15- معدل التضخم (متوسط)
28% محلي 6% أجنبي	28% محلي 6% أجنبي	26% محلي 4% أجنبي	26% محلي 4% أجنبي	26% محلي 4% أجنبي	26% محلي 4% أجنبي	25% -	16- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني
27%	20%	45%	30%	45%	36%	33.19%	17- هوامش أرباح المربحات
<u>1</u> 47123	-	<u>1</u> 42023	-	<u>1</u> 40709	-	-	18- نسبة التمسرف = (عدد المصارف / عدد السكان)
24488.76	-	19916.13	-	15929.31	-	10215.17	19- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
6%	6.2%	6%	6.2%	6.1%	9.6%	4.7%	20- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (معدل نمو)

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للأعوام 1996-1999

تابع جدول رقم (6)
أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1996-2004م

(القيمة بملايين الجنيهات)

2002		2001		2000		المؤشرات النقدية
فعلي	مستهدف	فعلي	مستهدف	فعلي	مستهدف	
5632.67 (30,3%)	5273.00 (22%)	4322.13 (24,7%)	3986.72 (15%)	3466.71 (33%)	3079.54 (19,4%)	1- عرض النقود الاسمي
3297.06	3433	2922.45	2545	2024.68	1916.93	2- التمويل المحلي (DC)
1307.6	1453.64	1373.64	1161.02	1061.03	1153.03	أ- تمويل الحكومة
205.21	99.36	250.16	57.98	248.82	87.9	ب- تمويل المؤسسات العامة
1784.25	1880	1298.65	1326	714.83	676	ج- تمويل القطاع الخاص
6244.46-	6697-	6966.27-	- 6834	6780.23-	6600.89-	3- صافي الأصول الأجنبية (NFA)
7943.18	7827	7663	7516	7775.55	7387	4- إعادة التقييم
636.89	710	702.95	759.72	446.71	376.5	5- صافي البنود الأخرى (OIN)
-	-	1306.00	-	1073.00	-	6- الموارد القابلة للتمويل
3696.85	-	2783.77	-	2045.89	-	7- إجمالي الودائع المصرفية
1586.81	-	1175.51	-	925.05	-	أ- الودائع تحت الطلب
2110.04	-	1608.26	-	1120.84	-	ب- شبه النقود
10.8%	-	8.2%	-	6.9%	-	8- الودائع / GDP
66%	-	64%	-	59%	-	9- الودائع / M2
34%	-	36%	-	41%	-	10- العملة لدى الجمهور / M ₂
37%	-	37%	-	32%	-	11- شبه النقود / M ₂
6	8.1	8.7	7.4	8.7	6.9	12- سرعة دوران النقود = (GDP/M ₂) مرة
17%	-	13%	-	12%	-	13- درجة التعامل النقدي = (GDP/M ₂)
2.63	2.60	2.59	2.58	2.57	2.60	14- سعر الصرف الرسمي: (1 دولار = جنيه)
8.3%	7%	4.9%	7%	8.1%	10%	15- معدل التضخم (متوسط)
14% محلي 14% أجنبي	14% محلي 14% أجنبي	14% محلي 14% أجنبي	14% محلي 14% أجنبي	15% محلي 15% أجنبي	15% محلي 15% أجنبي	16- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني
16%	12%	14%	12%	22%	18%	17- هوامش أرباح المربحات
<u>1</u> 61351	-	<u>1</u> 54905	-	<u>1</u> 49490	-	18- نسبة التمسرف = (عدد المصارف / عدد السكان)
34113.14	-	33805.55	-	29694.52	-	19- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
5.9%	7%	6.4%	6.5%	8.3%	6.5%	20- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (معدل نمو)

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للأعوام 2000-2002

تابع جدول رقم (6)
أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1996-2004م

(القيمة بملايين الجنيهات)

2004		2003		المؤشرات النقدية
فعلي	مستهدف	فعلي	مستهدف	
9604.46 (30.8%)	9176.08 (25%)	7340.87 (30.3%)	6929.00 (23%)	1- عرض النقود الاسمي
4843.87	4081.00	4237.68	4068.00	2- التمويل المحلي (DC)
325.14	266.00	1116.66	1232.00	أ- تمويل الحكومة
288.50	288.80	286.39	272.00	ب- تمويل المؤسسات العامة
4230.23	3526.20	2834.63	2564.00	ج- تمويل القطاع الخاص
-4729.17	3932.00-	5699.05-	5887.00-	3- صافي الأصول الأجنبية (NFA)
7997.62	8258.00	8169.77	7966.00	4- إعادة التقييم
261.52	769.00	632.47	872.00	5- صافي البنود الأخرى (OIN)
3954.34	-	2928.68	-	6- الموارد القابلة للتمويل
6555.49	-	4938.79	-	7- إجمالي الودائع المصرفية
2994.72	-	2182.74	-	أ- الودائع تحت الطلب
3560.77	-	276.05	-	ب- شبه النقود
13.3%	-	11.0%	-	8- الودائع / GDP
68.3%	-	67.0%	-	9- الودائع / M2
31.7%	-	33.0%	-	10- العملة لدى الجمهور / M ₂
37.1%	-	37.5%	-	11- شبه النقود / M ₂
5.1	7.4	6.0	-	12- سرعة دوران النقود = (GDP/M ₂) مرة
19.6%	-	16%	-	13- درجة التعامل النقدي = (GDP/M ₂)
2.52	2.51	2.61	2.60	14- سعر الصرف الرسمي: (1 دولار = جنيه)
7.3%	6.5%	7.4%	7%	15 معدل التضخم (متوسط)
14% محلي 14% أجنبي	12% محلي 12% أجنبي	14% محلي 14% أجنبي	14% محلي 14% أجنبي	16- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني
11.2%	10.0%	17.1%	12.0%	17- هوامش أرباح المربحات
<u>1</u> 65714	-	<u>1</u> 62921	-	18- نسبة التمسرف = (عدد المصارف / عدد السكان)
49106.62	-	44498.68	-	19- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
7.2%	6.5%	6.0%	5.8%	20- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (معدل نمو)

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان لعامي 2003 و2004

بالنظر للجدول رقم (6) ومن واقع أداء السياسة النقدية والتمويلية للفترة 1996-2004، فقد بلغ متوسط معدل نمو عرض النقود الاسمي حوالي 34 % مقارنة بحوالي 82 % للفترة 1990-1995 وحوالي 43 % للفترة 1984-1989 وحوالي 32 % للفترة 1976-1983 وحوالي 18 % للفترة 1970-1975 وحوالي 14 % للفترة 1960-1969م. في هذا الخصوص، فقد بلغ معدل نمو عرض النقود الفعلي (الاسمي للفترة 1996-2004م حوالي 65%، 37%، 29%، 24.6%، 33%، 24.7%، 30.3%، 30.3% و30.8% مقارنة بمعدل نمو مستهدف لعرض النقود الاسمي في حدود 45 %، 24 %، 22.6 %، 22.6 %، 19.4 %، 15 %، 22 %، 23 % و25 % للأعوام 1996، 1997، 1998، 1999، 2000، 2001، 2002، 2003 و2004 علي التوالي. ويرجع هذا الانضباط النسبي في معدلات نمو عرض النقود الاسمي خلال الفترة 1996-2004م إلي كل من النمو المنضبط نسبياً للتمويل المصرفي للقطاع الخاص، التزام الحكومة المركزية إلى حد كبير بالحدود المقررة لها للاستدانة من بنك السودان وتخفيض استدانة المؤسسات والهيئات العامة من بنك السودان بصورة كبيرة علي الرغم من الانفلات الذي حدث في بعض تلك العوامل خلال تلك الفترة وبالأذات عام 1996. في هذا الخصوص، فقد ارتفع التمويل الفعلي المتدفق (flow) للحكومة المركزية من بنك السودان بحوالي 324 مليون جنيه، 79 مليون جنيه، 90 مليون جنيه، 120 مليون جنيه، 80 مليون جنيه، 100 مليون جنيه، 129 مليون جنيه و66 مليون جنيه مقارنة بالتمويل الحكومي المستهدف بحوالي 124 مليون جنيه، 80 مليون جنيه، 100 مليون جنيه، 100 مليون جنيه، 80 مليون جنيه، 100 مليون جنيه، 90 مليون جنيه و 100 مليون جنيه، للأعوام 1996، 1997، 1998، 1999، 2000، 2001، 2002 و2003م علي التوالي أما خلال العام 2004 فقد قامت الحكومة

بسداد المديونية المؤقتة قبل نهاية العام. ويلاحظ أن التمويل الفعلي المتدفق للحكومة المركزية من بنك السودان قد تجاوز التمويل المستهدف في عامي 1996 و 2002م. أما في عامي 1997 و 1998م فقد كان التمويل الفعلي للحكومة أقل من التمويل المستهدف في حين تساوى التمويل الفعلي والمستهدف في الأعوام 1999، 2000 و 2001 نتيجة للسياسات المالية الانكماشية التي انتهجتها وزارة المالية خلال الفترة 1997-2004م. أما فيما يتعلق بالتمويل المصرفي الفعلي المتراكم (Stock) للقطاع الخاص، فقد ارتفع من 341.82 مليون جنيه إلي 393.5 مليون جنيه ومن ثم إلي 443.36 مليون جنيه خلال الأعوام 1996، 1997 و 1998م وهو أقل من التمويل المصرفي المستهدف للأعوام 1997 و 1998 والذي بلغ 454 مليون جنيه و 419 مليون جنيه علي التوالي في حين لم يتم وضع حد مستهدف للتمويل المصرفي للقطاع الخاص للعام 1996. أما في عام 1999 فقد تساوى التمويل المصرفي الفعلي والمستهدف للقطاع الخاص والذي بلغ 435.82 مليون جنيه لكل ولكن في عام 2000 حدث تجاوز كبير في التمويل المصرفي الفعلي عن المستهدف للقطاع الخاص حيث بلغ التجاوز 38.82 مليون جنيه.

أما في عام 2001 فقد بلغ التمويل المصرفي الفعلي للقطاع الخاص 1,298.65 مليون جنيه مقارنة بالمستهدف والذي بلغ 1,326 مليون جنيه. أما التمويل المصرفي للقطاع الخاص للعام 2002 فقد بلغ 1784.25 مليون جنيه مقارنة بمبلغ 1,880 مليون جنيه للتمويل المصرفي المستهدف لنفس العام. وخلال عامي 2003 و2004 فقد بلغ التمويل المصرفي الفعلي للقطاع الخاص 2834.63 مليون جنيه و4230.23 مليون جنيه مقارنة بالمستهدف البالغ 2564 و3526 مليون جنيه علي التوالي. في

ذات السياق. فقد ارتفعت مديونية المؤسسات العامة من بنك السودان من 136 مليون جنيه في عام 1997م إلى 150 مليون جنيه في عام 1998 ومن ثم انخفضت إلى 34 مليون جنيه في عام 1999م ولكنها ارتفعت ثانية إلى 129 مليون جنيه في عام 2000 ومن ثم إلى 148 مليون جنيه في عام 2001. انخفضت تلك المديونية إلى 57 مليون جنيه فقط في عام 2002 ثم ارتفعت إلى 173 مليون جنيه في عام 2003 وانخفضت مرة أخرى إلى 155 مليون جنيه بنهاية عام 2004.

انعكس هذا الأداء الجيد إيجاباً على خفض معدل نمو عرض النقود والذي أدى بدوره إلى النزول بمعدلات التضخم من حوالي 130 % في المتوسط لعام 1996 إلى 47 % في المتوسط لعام 1997 ومن ثم إلى 17 % في عام 1998م وإلى حوالي 14 % في عام 1999م وإلى حوالي 8 % في عام 2000 وإلى حوالي 5 % في عام 2001 وإلى حوالي 8 % في المتوسط للعام 2002. وإلى 7.4 % لعام 2003 وأخيراً إلى 7.3 % للعام 2004. كما ساهم هذا الأداء الجيد في خفض الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي من حوالي 24 % في عام 1996 إلى حوالي 1 % فقط في عام 1998 بينما تلاشت الفجوة نهائياً منذ منتصف عام 1999 وشهد سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي استقراراً تاماً منذ منتصف عام 1999م وحتى نهاية عام 2002م. انعكس هذا التحسن إيجاباً على زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة التي بلغت 4.7%، 6.1%، 6%، 6.3%، 6.4%، 5.9%، 6%، و7.2% مقارنة بمعدل النمو المستهدف والبالغ 7.6%، 9.6%، 6.2%، 6.5%، 6.5%، 7%، 5.8% و6.5% للأعوام 1996، 1997، 1998، 1999، 2000، 2001، 2002، 2003 و2004م على التوالي.

وبالنظر للجدول رقم (6) أيضاً، يلاحظ أن نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي لعرض النقود بمعناه الواسع خلال الفترة 1996-2004م بلغت حوالي 37 % في المتوسط مقارنة بحوالي 37 % في المتوسط للفترة 1990-1995م وحوالي 37 % في المتوسط أيضاً للفترة 1984-1989م وحوالي 39 % في المتوسط للفترة 1976-1983م وحوالي 47 % في المتوسط للفترة 1970-1975م وحوالي 48 % في المتوسط للفترة 1960-1969م. هذا التحسن في نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي لعرض النقود بمعناه الواسع يعود أساساً للأثر الواضح الذي أحدثته الزيادة الكبيرة في شبه النقود علي مقام النسبة والتي ارتفعت من 393.50 مليون جنيه في عام 1996 إلى 3560.77 مليون جنيه في عام 2004م. حيث بلغت نسبة شبه النقود إلى عرض النقود بمعناه الواسع 36 % في المتوسط مقارنة بنسبة 31 % في المتوسط للفترة 1990-1995م. جدير بالذكر أن نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي لعرض النقود بمعناه الواسع قد بلغت أفضل مستوى لها في عام 2004 إذ بلغت 31.7% بينما بلغت أسوأ مستوى لها في عام 1999م حيث بلغت 42 %.

وبالنظر للجدول رقم (6) أيضاً، يلاحظ أن سرعة دوران النقود خلال الفترة 1996-2004م قد بلغت حوالي 8 مرات في المتوسط مقارنة بحوالي 4 مرات في المتوسط للفترة 1990-1995م و 3.2 مرة في المتوسط للفترة 1984-1989م و3.8 مرة في المتوسط للفترة 1976-1983م بينما بلغت درجة التعامل النقدي 13 % في المتوسط للفترة 1996-2004م مقارنة بحوالي 26 % في المتوسط للفترة 1990-1995م وحوالي 32 % في المتوسط للفترة 1984-1989م وحوالي 28 % في المتوسط للفترة 1976-1983م. فيما والت نسبة التمصرف

انخفاضها المستمر خلال الفترة المذكورة. مما يعني أن الكفاءة النسبية للنظام المصرفي بالسودان قد تضاءلت بدرجة كبيرة في الفترة 1996-2004م مقارنة بالثلاث فترات السابقة.

بحيث يقوم البنك المركزي بدور إدارة نظام مصرفي مزدوج (إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب) وبسياسة نقدية واحدة.

إن السياسات النقدية الانكماشية التي انتهجها بنك السودان خلال الفترة 1996-1999م قد هدفت إلى ضبط الطلب على التمويل المصرفي في ظل سياسات ضبط الطلب الكلي التي انتهجتها وزارة المالية منذ يونيو 1996 وحتى عام 1999م والتي تمثلت في زيادة الإيرادات وخفض المصروفات. في هذا الخصوص، لجأ بنك السودان إلى التحكم في التمويل المصرفي وذلك بوضع حدود مستهدفة لتمويل القطاع الخاص من النظام المصرفي، تمويل عجز الموازنة العامة من بنك السودان وتمويل المؤسسات والهيئات العامة من بنك السودان. وقد تم الالتزام شبه التام بتلك الحدود كما سبقت الإشارة لذلك. إلا أنه ومنذ نهاية عام 1999م وبعد الاستقرار الكبير في معدلات التضخم وسعر الصرف والأسعار المحلية، رؤى ضرورة الاهتمام بدعم العرض والاستقرار النقدي من حيث حسن كفاءة استغلال الموارد المصرفية وذلك بتوجيه التمويل المصرفي لتنمية القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وزيادة حصة القطاع الخاص من التمويل المصرفي وتقليص استدانة الحكومة من بنك السودان لأدنى حد ممكن نتيجة لدخول مبيعات البترول السوداني كرافد أساسي للإيرادات في الموازنة العامة للدولة منذ الربع الأخير من عام 1999م.

3-8 الفترة 2005-2008:

شهدت هذه الفترة بداية التنفيذ الفعلي لاتفاقية السلام الشامل بصفة عامة وبرتوكول قسمة الثروة بصفة خاصة، والذي نص على ضرورة إعادة هيكلة البنك المركزي إدارياً وقانونياً.

بالنظر إلى الجدول رقم (7) ومن واقع أداء السياسات النقدية والتمويلية خلال الفترة 2005-2008 نجد أن معدل نمو عرض النقود الاسمي الفعلي بلغ حوالي 44.7 % بانحراف كبير جداً عن الحدود المستهدفة بحوالي 15 % خلال عام 2005. أما خلال الأعوام 2006، 2007 و 2008 لم يتجاوز معدل النمو الاسمي الفعلي في عرض النقود الحدود المستهدفة إذ بلغ 27.4 % بينما كان المستهدف 28 % وانخفض معدل نمو عرض النقود خلال العام 2007 انخفاضاً كبيراً مقارنة بالعام 2005 حيث بلغ 10.3 % بينما كان المستهدف 24 % وخلال عام 2008 بلغ حوالي 16.3 % بينما كان المستهدف حوالي 25 %. ويرجع الانخفاض المتواصل في معدل نمو عرض النقود بصفه أساسية إلى التدهور الكبير في موقف صافي الأصول الأجنبية والتي انخفضت من ما يعادل 580.3 مليون جنيه بنهاية عام 2005 إلى ما يعادل 2321 مليون جنيه بنهاية عام 2008 بنسبة تدهور بلغت حوالي 300 % كما أن القيمة السالبة لصافي بنود أخرى خلال كل الفترة ساهم في انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية.

بالنظر للجدول (7) يلاحظ أيضاً ارتفاع إجمالي الودائع المصرفية من 1,0291 مليون جنيه بنهاية عام 2005 إلى 20,248 مليون جنيه بنهاية عام 2008 بنسبة زيادة قدرها 96.7 %. وبالمقابل ارتفعت نسبة العملة لدى الجمهور إلى عرض النقود ارتفاعاً طفيفاً خلال الفترة حيث ارتفعت من حوالي 27 % بنهاية عام 2005 إلى حوالي 29.5 % بنهاية عام 2008. كما بلغت سرعة دوران النقود حوالي 4.6، 4.1، 4.7 و 4.5 للأعوام 2005، 2006، 2007 و 2008 على التوالي.

جدول رقم (7): أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 2005-2008

(القيمة بملايين الجنيهات)

2008		2007		2006		2005		المؤشرات النقدية
فعلي	مستهدف	فعلي	مستهدف	فعلي	مستهدف	فعلي	مستهدف	
22,933 (16.3%)	24,693 (25.2%)	19714.6 (10.3%)	23948.2 (34%)	14031.4 (44.7%)	12413.2 (28%)	14031.4 (44.7%)	12413.2 (28%)	1- عرض النقود الاسمي معدل النمو
19,052	22,890	17253.1	20926	14550.2	11234	8346.5	6875	2- صافي التمويل المحلي (NDC)
3,662	4,812	3959.5	5043	3109.9	654	459.8	500.0	أ- تمويل الحكومة المركزية
1,696	2,350	982.2	953.2	853.2	550.3	449.3	450.0	ب- تمويل مؤسسات القطاع العام
12,711	15,547	12311.4	14929.8	10587.1	10028.7	7437.4	5925	ج- تمويل القطاع الخاص
2,320-	1,439-	-2540.0	225,600-	-580.3	400,-202	-580.3	400,-202	3- صافي الأصول الأجنبية (NFA)
7,778	7,170	7457.6	725,000	7635.2	787,600	7635.2	787,600	4- إعادة التقييم
1,577 -	3,928 -	- 2456.1	-180,000	1369.8-	59,800	1369.8-	59,800	5- صافي البنود الأخرى (OIN)
16,159	17,629	14074.9	1,606,700	10291.0	-	10291.0	-	6- إجمالي الودائع المصرفية
%19.0	-	%15.1	-	%1.5.6	-	%16.0	-	7- الودائع / GDP
%70.5	-	%71.4	-	%70.0	-	%73.3	-	8- الودائع / M2
%29.5	-	%28.6	-	%30.0	-	%26.7	-	9- العملة لدى الجمهور / M ₂
%40.5	-	%42.3	-	%41.1	-	%41.6	-	10- شبه النقود / M ₂
4.5	4.2	4.7	-	4.4	-	4.4	-	11- سرعة دوران النقود = (GDP/M ₂) مرة
3.10	-	2.0157	-	230.5	-	230.5	-	12- سعر الصرف الرسمي: (1 دولار = دينار)
14.3%	8.0%	8.0	8.0	5.6	7.5	5.6	7.5	13- معدل التضخم (متوسط)
-	11% محلي 11% أجنبي	11% محلي 11% أجنبي	13% محلي 13% أجنبي	14% محلي 14% أجنبي	14% محلي 14% أجنبي	14% محلي 14% أجنبي	14% محلي 14% أجنبي	14- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني
11.9%	10%	11.8	10	11.0	10	11.0	10	15- هوامش أرباح المربحات %
-	-	-	-	6,220,150.4	-	6,220,150.4	-	16- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
%6.0	8%	10.5%	10%	%8.3	8.3%	%8.3	8.3%	17- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان لعامي 2005 و2008

هذا وقد ساهمت أدوات السياسة النقدية التي استخدمها بنك السودان خلال الفترة 1996-1999م في ضبط الطلب الكلي خلال الفترة المذكورة ودعم العرض خلال الفترة 2000-2008م، وذلك بعد إدخال العديد من التعديلات عليها لتحسين قدرتها علي الأداء الأمثل لضبط السيولة المصرفية والحد من تجاوز البنوك للتمويل المستهدف. وقد انحصرت تلك الأدوات في الاحتياطي النقدي القانوني، نسبة السيولة الداخلية، هوامش أرباح المربحات ونسب المشاركات، السقوف القطاعية للتمويل، شهادات مشاركة البنك المركزي (شهم)، شهادات إيجارة البنك المركزي (شهاب)، شهادات مشاركة حكومة السودان (شهامه)، التمويل المباشر من بنك السودان والإقناع الأدبي، وفيما يلي نورد التطورات التي حدثت في أداء هذه الأدوات.

(1) الاحتياطي النقدي القانوني:

فيما يتعلق بالاحتياطي النقدي القانوني علي الودائع بالعملة المحلية، فقد تم رفع هذه النسبة من 25 % في عام 1996 إلي 30 % في 1997/1/1 وتم تخفيضه إلي 26 % في 1997/7/1 ومن ثم تم رفعه إلي 28 % في يناير 1999 وتم تخفيضه أيضاً إلي 20 % في يناير 2000 وإلي 15 % في مايو 2000 ومن ثم إلي 12 % في يناير 2001 وأخيراً تم رفعه إلي 14 % اعتباراً من سبتمبر 2001 واستمر العمل بها حتى نهاية عام 2003م، وأخيراً تم تخفيض النسبة إلي 12 % مع بداية العام 2004 ليتم رفعها إلي 14 % في 12 يونيو 2004 واستمر العمل بها حتى نهاية العام 2005 ثم تم تخفيضها في يناير 2006 إلي 13 % واستمر العمل بها حتى 27 أبريل 2007 وتم تخفيضها إلي 11 % اعتباراً من يوم 28 أبريل 2007 واستمر العمل بها حتى نهاية العام. أما فيما يتعلق بالاحتياطي النقدي القانوني علي الودائع بالعملة الأجنبية، فقد تم إلزام جميع المصارف

بتخصيص نسبة 4% لأول مرة في يوليو 1997 تم رفعها إلي 6 % في يناير 1999 ومن ثم تم رفعها إلي 10 % في يناير 2000 وتم رفعها أيضاً إلي 15 % في مايو 2000 وتم تخفيضها مرة أخرى إلي 12 % في يناير 2001 وتم رفعها إلي 14 % اعتباراً من سبتمبر 2001 واستمر العمل بها حتى نهاية عام 2003م، وتم تخفيض النسبة إلي 12 % مع بداية العام 2004 ليتم رفعها مرة أخرى إلي 14 % في يونيو 2004 واستمر العمل بها حتى نهاية العام 2005، ثم تم تخفيضها إلي 13 % في يناير 2006 واستمر العمل بها حتى 27 أبريل 2007 ليتم تخفيضها إلي 11 % اعتباراً من يوم 27 أبريل 2007 واستمر العمل بها حتى نهاية عام 2008. هذه الأداة ساعدت بنك السودان كثيراً في تحجيم قدرة البنوك التجارية علي منح التمويل ومن ثم الإدارة المثلى للسيولة المصرفية تمشياً مع توجه الدولة الرامي إلي ضبط الطلب الكلي خلال الفترة 1996-1999م.

ومنذ عام 2000 تم إجراء العديد من التخفيضات علي تلك النسبة لإتاحة موارد إضافية للبنوك لمقابلة الزيادة في التمويل المصرفي المستهدف للقطاع الخاص تمشياً مع توجه الدولة الرامي لزيادة العرض الذي تم تبنيه اعتباراً من بداية عام 2000م وحتى نهاية عام 2008م. إلا أن تطبيق هذه الأداة خلال الفترة 1996-1998م قد صاحبه بعض العوامل التي أضعفت من الأداء الأمثل لها ويمكن تلخيصها في الآتي:

أ/ الفترة الحسابية للتطبيق:

إن تطبيق هذه الأداة علي الرصيد الشهري للودائع يعني بقاء جزء منها متاحاً للبنك المعني لمدة قد تصل إلي الشهرين دون أن يتأثر بهذه الأداة خاصة وأن البنوك ترسل ميزانياتها الشهرية بعد أسبوعين من نهاية الشهر المعني، وتظهر

(2) نسبة السيولة الداخلية:

بغرض توفير السلامة المالية والمصرفية للبنوك ومقابلة سحبيات العملاء اليومية وبموجب منشورات السياسات النقدية والتمويلية الصادرة من بنك السودان خلال الفترة 1996-2002م، فقد ألزم بنك السودان جميع البنوك التجارية بالاحتفاظ بسيولة داخلية من النقد المحلي لا تقل عن 10 % من جملة الودائع الجارية والادخارية ورصيد مستندات المقاصة و50 % من رصيد الشيكات المصرفية الصادرة. واعتباراً من عام 2000م أصبحت تلك النسبة كمؤشر فقط وعُدّل المقام ليصبح جملة الودائع وترك للبنوك حرية تقدير السيولة الداخلية في الحدود المعنية.

وفي عام 2001م قرر بنك السودان تقييد هذه الحرية في التمويل وذلك بفرض الحد الأدنى للمصارف التي تفشل في إدارة سيولتها. أما في عام 2002م فقد قرر بنك السودان فرض جزاءات إدارية ومالية علي المصارف التي تفشل في الاحتفاظ بتلك النسبة. وخلال الفترة 2003 - 2008 أصبح من الممكن للبنوك الاحتفاظ بنسبة السيولة الداخلية في شكل تركيبة نقدية وأصول سائلة مكونة من شهادات مشاركة البنك المركزي (شهم) و/أو شهادات إيجارة البنك المركزي (شهاب) و/أو شهادات مشاركة الحكومة و/أو الصكوك الأخرى مع بقاء احتمال تدخل بنك السودان لفرض الحد الأدنى في شكل سيولة نقدية بجانب الإجراءات الإدارية والمالية تجاه البنوك التي تفشل في إدارة سيولتها. وقد ساعدت هذه الأداة كثيراً البنوك في إدارة سيولتها الداخلية بكفاءة وبالتالي المحافظة علي ثقة الجمهور بالنظام المصرفي بالإضافة إلى مساعدتها في تحجيم قدرة البنوك التجارية علي منح التمويل وبالتالي الإدارة المثلى للسيولة المصرفية ومن ثم إدارة السيولة الكلية.

هذه الودائع خلال تلك الفترة خارج نطاق سيطرة هذه الأداة مما يقلل من فاعلية بنك السودان في التحكم في السيولة المصرفية ومن ثم السيولة الكلية خلال الفترة المعنية.

ب/ عمليات التخفيض الوهمي (Window Dressing):

أثبتت تقارير التفتيش أن بعض البنوك قد درجت علي إجراء تخفيض وهمي للودائع عند نهاية كل شهر (أي عند إعداد الميزانية الشهرية المرسلة لبنك السودان) وذلك إما تفادياً لحجز بنك السودان مبلغ الاحتياطي النقدي القانوني الصحيح أو كشف حسابها الجاري طرف بنك السودان وبالتالي تعرضها للعقوبة. ويعمل هذا الإجراء علي إضعاف فاعلية الاحتياطي النقدي القانوني كأداة لضبط السيولة المصرفية.

ج/ الالتزامات التي يُحسب علي أساسها الاحتياطي النقدي القانوني:

عدم شمول هذه الأداة لبعض الموارد التي يمكن استغلالها في زيادة التمويل المصرفي كالموقف الصافي لبند رأس المال (رأس المال ناقصاً الأصول الثابتة) والذي بلغ حوالي 5 بليون دينار في عام 1998م.

ومنذ بداية عام 1999م أمكن تلافي ذلك القصور الذي صاحب تطبيق الاحتياطي النقدي القانوني وذلك بتوسيع قاعدة احتسابه لتشمل صافي بند رأس المال. كما تمت معالجة عمليات التخفيض الوهمي للودائع وتم احتسابه علي أساس أسبوعي بدلاً عن البيانات الشهرية التي كانت ترسل لبنك السودان. هذه الإجراءات ساهمت في تحسين أداء هذه الأداة في تحجيم قدرة البنوك علي منح التمويل وبالتالي الإدارة المثلى للسيولة المصرفية ومن ثم إدارة السيولة الكلية.

(3) هوامش أرباح المربحات :

استخدم بنك السودان هذه الأداة للتأثير علي الطلب علي التمويل المصرفي وبالتالي الحد من تنامي الطلب المحلي الكلي. وقد بلغت هوامش الأرباح الاسمية (الفعلية) حوالي 33 %، 45 %، 45 %، 27 %، 22 %، 14 %، 16 %، 16.3 %، 11.2 %، 11.2 %، 10.4 %، 11.4 % مقارنة بهوامش الأرباح المستهدفة من بنك السودان كحد أدنى والتي قدّرت بحوالي 25 %، 36 %، 30 %، 20 %، 18 %، 12 %، 12 %، 12 %، 10 %، 10 %، 10 %، 10 % أيضاً للأعوام 1996، 1997، 1998، 1999، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006 و2007 علي التوالي. وبالنظر للهوامش الاسمية والمستهدفة للفترة 1996-1997، يلاحظ أنها أقل بكثير من معدلات التضخم التي بلغت حوالي 130 % في المتوسط و47 % في المتوسط خلال عامي 1996 و 1997 وبالذات في عام 1996 حيث أن البنوك قد خسرت من جراء التمويل الذي منحته للقطاع الخاص حيث بلغ الفرق بين الهوامش الاسمية للبنوك ومعدلات التضخم حوالي -97 % و -2 % في المتوسط لعامي 1996 و1997م.

ولكن منذ عام 1998م انخفضت معدلات التضخم بصورة كبيرة حيث بلغ الفرق بين هوامش الأرباح الاسمية للبنوك والتضخم حوالي 28 %، 13 %، 14 %، 9 %، 8 %، 8.6 %، 2.7 %، 2.7 %، 3.2 %، 3.3 % في المتوسط للأعوام 1998، 1999، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006 و2007م علي التوالي. حيث أصبحت البنوك تحقق أرباحاً عالية علي حساب العملاء مما قد يكون له الأثر السالب في زيادة تكلفة التمويل المصرفي ومن ثم الإنتاج وأخيراً زيادة المستوى العام للأسعار. ورغم النجاح المحدود لهذه الأداة في الحد من النمو غير المفيد للتمويل المصرفي، إلا أنه تلاحظ الآتي:

أ/ إن البنوك درجت علي تطبيق هوامش أرباح أعلى في المتوسط من الحد الأدنى المحدد من قبل بنك السودان في كثير من الأحيان وقد عزت بعض البنوك هذا الأجراء إلي التأخير في السداد من قبل العملاء.

ب/ إن مؤشر النسبة الفعلية لهوامش الأرباح بتغير بفارق زمني (Time lag) مع التغير في نسبة التضخم وهي نتيجة متوقعة ومنطقية في تبقي النسبة المحددة من قبل بنك السودان في الكثير من الأحيان ثابتة طوال العام. كما أن العائد الحقيقي لهوامش الأرباح أصبح ليس موجباً فقط بل ومتصاعداً منذ عام 1998 وحتى عام 2002 مما قد يؤثر مستقبلاً في خفض الطلب على التمويل المصرفي وبالتالي خفض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

ج/ عليه ومنذ بداية عام 1998 ونظراً للانخفاض الكبير في معدلات التضخم، فقد تم تخفيض الهوامش المستهدفة والمحددة من قبل بنك السودان من 30 % في عام 1998 إلى 20 % في عام 1999 ومن ثم إلى 18 % في عام 2000 وإلى 12 % في عامي 2001 و 2002م و 10 % لعامي 2003 و2004 كحد أدنى مع التركيز على الرقابة غير المباشرة من بنك السودان لعدم تجاوز البنوك لهذه الهوامش بنسب كبيرة قد تؤدي لزيادة تكلفة التمويل المصرفي ومن ثم تؤدي لعدم تشجيع الإنتاج. كما أنه قد تم تخفيض هذه الهوامش كإجراء لخفض تكلفة التمويل المصرفي بغرض زيادة الطلب عليه ودعم سياسات العرض التي انتهجتها وزارة المالية خلال الفترة 2000 - 2008م.

(4) السقوف القطاعية للتمويل:

فيما يتعلق بتوجيه التمويل، وبموجب منشورات السياسات النقدية والتمويلية لبنك السودان

للأعوام 1996-2000، فقد تم تخصيص نسبة 90 % من التمويل المصرفي للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية خلال عام 1996 وتم تخصيص نسبة 10 % للقطاعات غير ذات الأولوية. إلا أنه قد تم رفع نسبة تمويل القطاعات ذات الأولوية إلى 95 % خلال الفترة 1997-1999م في حين تم خفض النسبة المخصصة للقطاعات غير ذات الأولوية إلى 5 %. وخلال عام 2000 تم تخفيض النسبة المخصصة للقطاعات ذات الأولوية مرة أخرى إلى 90 % بينما تم رفع النسبة المخصصة للقطاعات غير ذات الأولوية إلى 10 %.

في هذا الخصوص، فقد تم تخصيص نسبة 40 % من النسبة المخصصة للقطاعات ذات الأولوية لتمويل القطاع الزراعي علي أن تخصص النسبة المتبقية لتمويل القطاعات ذات الأولوية الأخرى وذلك خلال عام 1996. وفي عام 1997 تم تخصيص نسبة 30% لتمويل القطاع الزراعي، 25 % لتمويل القطاع الصناعي علي أن تخصص النسبة المتبقية لتمويل القطاعات ذات الأولوية المتبقية. وفي عام 1998م تم تخصيص نسبة 30 % لتمويل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، 30 % للقطاع الصناعي، 25 % للصادر علي أن تخصص نسبة الـ 10 % المتبقية لتمويل القطاعات ذات الأولوية الأخرى. وعلي البنك الذي يفشل في بلوغ النسبة المخصصة للتمويل الزراعي حفظ المتبقي منها في أرصده وعدم توجيهها لقطاع آخر.

هذه النسبة المحددة من قبل بنك السودان جعلت العديد من البنوك تخفق في استرداد جزءاً كبيراً من مديونياتها تجاه القطاع الزراعي وارتفع بالتالي حجم الديون المتعثرة لدى القطاع الزراعي إلى حوالي 6.9 مليون دينار بنهاية يونيو 1999م كما سبقت الإشارة لذلك. كما ارتفع الحجم الكلي للديون المتعثرة لدى المصارف إلى حوالي 146.15

مليون جنيه (14% من الحجم الكلي للتمويل المصرفي) بنهاية أكتوبر 2001م. من هنا يتضح أن هنالك موارد كبيرة للبنوك مجمدة في القطاع الزراعي لفترة قد تربو عن العام أو العامين مما أثر سلباً علي مقدرة البنوك علي منح التمويل للقطاعات الاقتصادية ذات الأداء الجيد والمردود الاستثماري الجيد. كما أن البنوك يمكن أن تستخدم تلك الموارد في عمليات استثمارية قصيرة الأجل قد تزيد علي الثلاثة أو الأربعة مرات خلال العام تمشياً مع توجه الدولة الرامي لزيادة العرض.

ونظراً لإلزام البنوك بتوفير أوضاعها خلال الفترة يوليو 1994 - يوليو 1997م، وتطبيق السياسة المصرفية الشاملة خلال الفترة 1999-2002م، وإجبار بنك السودان للبنوك التجارية بتخصيص نسبة تراوحت بين 30 % - 40 % من سقوفها التمويلية لتمويل القطاع الزراعي خلال الفترة 1996-1998، وما صاحبها من الارتفاع المستمر والملاحظ في حجم الديون المتعثرة تجاه القطاع الزراعي، فقد تم في يناير 1999م إلغاء السقوف التمويلية القطاعية وترك للبنوك الخيار في تشكيل محافظتها الاستثمارية (Portfolio of Investment) بالطريقة التي تراها مناسبة ووفقاً لجهد القطاعات الاقتصادية المختلفة في تحسين كفاءتها من حيث القدرة علي جذب التمويل وإرجاعه في الوقت المحدد. إلا أنه قد تم تخصيص نسبة 5 % من النسبة الكلية المخصصة للقطاعات ذات الأولوية لتمويل الأسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفيين خلال عام 1999م، تم رفعها إلى 7 % في عام 2000 ومن ثم إلى 10 % للفترة 2002 - 2007 وأخيراً إلى 12 % خلال العام 2008م.

الجدير بالذكر أن سياسات التمويل الأصغر قد تم تفعيلها من جانب البنك المركزي خلال الفترة

الأخيرة وذلك بخلق أذرع مصرفية لتمويل الأصغر بالمصارف وتطوير وحدات التمويل الأصغر القائمة وتزويدها بقوي عاملة مدربة ومؤهلة في مجال التمويل الأصغر.

(5) شهادات مشاركة البنك المركزي (CMCs):

تعتبر شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) أداة مالية قائمة علي أسس شرعية تمكن مشتريها من مشاركة بنك السودان في أرباح الشركة المصدرة لهذه الشهادات. كما تمكنه من الاستفادة من فارق السعر في حالة بيعه الشهادات بأعلى من قيمة شرائها. تم إصدار هذه الشهادات في يونيو 1998م بغرض مساعدة بنك السودان في تنظيم وإدارة السيولة المصرفية بما يخدم أهداف السياسة النقدية وبالتالي السياسة الاقتصادية الكلية. وتخصص هذه الشهادات في الوقت الحالي للبنوك فقط، إلا أن الهدف هو أن يتم تداول هذه الشهادات بالكامل في القطاع غير الحكومي (المصرفي وغير المصرفي).

وتأتي أهمية هذه الشهادات في كونها تعكس تحولاً كبيراً في سياسات بنك السودان من الاعتماد علي الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة في تنظيم وإدارة السيولة المصرفية. وبالفعل قد ساهمت هذه الأداة في جذب جزء مقدر من السيولة الفائضة بالبنوك. كما أن هذه الشهادات يمكن تسيلها من قبل البنوك في أي وقت تشاء، وتمتاز بمرونة عالية إلا أنها ذات عائد ضعيف وبتطوير الفكرة وتفعيلها يمكن أن تكون هنالك أدوات هامة وفاعلة لإدارة وتنظيم السيولة المصرفية مستقبلاً.

الجدول رقم (8) يوضح تطور رصيد شهادات شمم خلال الفترة 1998-2004م.

جدول رقم (8)

رصيد شهادات شمم للفترة 1998-2004م

(مليون جنيه)

العام	الرصيد ¹	الزيادة %
1998	48.51	-
1999	42.02	(13.4)
2000	57.91	37.8
2001	53.40	(7.8)
2002	56.38	5.6
2003	20.12	(64.3)

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي.

يتضح من الجدول (8) أن رصيد شهادات شمم في عام 1999م قد انخفض عما كان عليه في عام 1998م مما يعني أن بنك السودان قد قام بضخ سيولة إضافية في عام 1999. أما في عام 2000م فقد ارتفع رصيد شهادات شهامة بحوزة بنك السودان مما يعني أن بنك السودان قد سحب جزءاً من السيولة المصرفية. وفي عام 2001 انخفض الرصيد في حين ارتفع في عام 2002. وفي عام 2003 تم إرجاع جزء كبير من تلك السيولة للمصارف. إن ارتفاع الرصيد يعني سحب المصرفية ويعنى كذلك فاعلية استخدام هذه الأداة خلال تلك الفترة وفقاً لمتطلبات وأهداف السياسة النقدية والتمويلية خلال العام المعنى. الجدير بالذكر أن هذه الشهادات قد تم سحبها من التداول بنهاية عام 2004 تمهيداً لخصخصة مساهمة بنك السودان في البنوك المكونة للقيمة الاسمية لتلك الشهادات، واستعاض البنك المركزي بشهادات أخرى قائمة على صيغة الإيجارة شهاب بعائد شهري 1% وكذلك هي محصورة التداول فيما بين البنك المركزي والبنوك.

جدول رقم (9)

رصيد شهادات شهاب للفترة 2005-2007م
(مليون جنية)

العام	الرصيد ²	الزيادة %
ديسمبر 2005	151.5	-
يونيو 2006	113.5	(25.1)
ديسمبر 2006	126.0	11.0
يونيو 2007	130.0	3.2
ديسمبر 2007	135.0	3.8

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي.

يتضح من الجدول رقم (9) أن رصيد شهادات شهاب بنهاية يونيو 2006 قد انخفض مقارنة برصيد ديسمبر 2005 بما نسبته 25.1 % مما يعني أن بنك السودان قد قام بسحب جزء من السيولة المصرفية، وفي نهاية عام 2006 ارتفع رصيد شهاب طرف البنك المركزي مما يعني أنه قد قام بضخ سيولة إضافية، وخلال عام 2007 ارتفع رصيد شهاب بحوالي 9 مليون جنية مما يعني ضخ المزيد من السيولة عن طريق هذه الأداة.

حصرت اداول شهاب فيما بين البنوك فقط ومحدودية قيمتها الكلية تقلل من فعاليتها كأداة ينامط بها إدارة السيولة غير أنها تعتبر اجتهدا يحتاج إلى تطوير حتى تواكب التطورات النقدية المتسارعة.

(6) شهادات مشاركة حكومة السودان (GMCs):

تم إصدار هذه الشهادات في يونيو 1999م كأداة مالية إسلامية مناسبة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة - دون اللجوء إلى الاستدانة من بنك السودان- حيث تؤهل حاملها إلى مشاركة الحكومة لخصص في مجموعة من الشركات

والمؤسسات العامة ذات العائد المادي الجيد. وتشبه هذه الآلية لحد بعيد عمليات السوق المفتوحة أو ما يُعرف بسندات الخزانة (Treasury Bills) المطبقة في النظام الربوي، إلا أنها تتميز عنها في أن سندات الخزانة ملكية لدين بفائدة فهي ربا. في حين أن ملكية هذه الشهادات تمثل حصة في أصول حقيقية وأن أرباحها تمثل أرباحاً حقيقية. كما أن ملكية هذه الشهادات لا تختلف في شيء عن ملكية أي مساهم في الشركات والمؤسسات موضوع المشاركة ويأتي العائد من مصدريين هما الأرباح التشغيلية للمؤسسات المكونة للصندوق والأرباح الرأسمالية. جدير بالذكر أن شركة السودان للخدمات المالية التابعة لبنك السودان تقوم بتسويق هذه الشهادات إنابة عن الحكومة نظير عمولة محددة من المبيعات. وتهدف هذه الشهادات لتحقيق الآتي:

1/ تجميع المدخرات القومية واستثمارها لتحقيق المصلحة الوطنية.

2/ تفصيل وتطوير أسواق المال المحلية.

3/ مساعدة البنك المركزي في إدارة السيولة.

4/ تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

وتتلخص آلية عمل هذه الشهادات في طرحها للشراء من قبل الجمهور في حالة استهداف سحب جزء من السيولة وشرائها مرة أخرى من الجمهور في حالة استهداف ضخ مزيد من السيولة في الاقتصاد. وقد صدرت الشهادات في بادئ الأمر علي فترات استحقاق متفاوتة تتراوح بين عام، تسعة أشهر، ستة أشهر وثلاثة أشهر وبفئات متفاوتة تتراوح بين ألف جنية، 2 ألف جنية و5 ألف جنية. وبذلك يتمكن صغار وكبار المستثمرين من الاستثمار فيها حسب مقدراتهم المالية والأجل الذي يرغبون فيه، ونتيجة للضغوط التي ظلت تشكلها عمليات تصفية تلك الشهادات ذات الأجل اقل من العام علي أداء الموازنة العامة، أبقت

وزارة المالية فقط علي الشهادات التي يحين أجل استحقاقها سنوياً.
ويتم تحديد القيمة الاسمية للشهادات وفق المعادلة التالية:

$$M = \frac{N}{C}$$

حيث أن :

M : القيمة الاسمية للشهادة.

N : صافي حقوق الملكية المملوكة للحكومة في المؤسسات المختارة لأغراض إصدار شهادات شهامة.

C : عدد الشهادات المصدرة.

هذا وقد قامت شركة السودان للخدمات المالية بطرح أول إصدار لشهادات شهامة في 1999/5/8م. الجدول (3-8) يوضح تطور حجم الشهادات المصدرة خلال الفترة 1999-2004م.

جدول رقم (10)

تطور حجم شهادات شهامة المصدرة خلال الفترة 1999-2008م

(مليون جنيه)

العام	عدد الشهادات المصدرة	القيمة الاسمية	متوسط العائد		الزيادة بالقيمة الاسمية
			القيمة	النسبة ³	
1999	2,945	14.7	4.9	33.4%	-
2000	15,353	76.8	23.3	30.3%	421.3%
2001	87,583	437.9	131.8	30.1%	470.5%
2002	128,804	644.0	194.5	30.2%	47.1%
2003	163,049	815.2	187.5	23.0%	26.6%
2004	2,579,830	1,289.9	317.3	24.6%	58.2%
2005	2,690,009	1,345.0	283.8	21.1%	4.3%
2006	7,288,217	3,644.1	579.4	15.9%	170.9%
2007	8,446,000	4,323.1	726.3	16.8%	18.6%
2008	11023000	5511.3	870.8	15.8%	30.5 %

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية.

يتضح من الجدول (10)، أن القيمة الاسمية لشهادات شهامة المصدرة قد ارتفعت بنسبة 421 % في عام 2000 وبنسبة 470 % في عام 2001 وبنسبة 47 % في عام 2002، وبنسبة 26.6 % في عام 2003 وبنسبة 58.2 % في عام 2004م. أما خلال عام 2005 فقد ارتفعت فقط بنسبة 4.3 % بينما ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2006 بما نسبته حوالي 171 % ثم بحوالي 19 % خلال عام 2007 وبحوالي 30 % خلال عام 2008.

هذا الارتفاع المتواصل في القيمة السمية لشهادات شهامة المصدرة يدل على أن هذه الأداة قد ساهمت في جذب جزء مقدر من موارد القطاع الخاص والبنوك والشركات العامة والخاصة مما أهلها للمساهمة بنسبة مقدر في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة. إلا أن برامج الخصخصة التي جري تنفيذها في عدد من المؤسسات العامة التي تصدر وفقاً لها شهادات مشاركة الحكومة سيؤثر علي دورها كثيراً في المستقبل. كما أن بيعها لبنك السودان سيفاقم من مديونية الحكومة لدى بنك السودان ولا يحقق الغرض الأساسي الذي أصدرت من أجله هذه الشهادات وهي مساهمة القطاع الخاص في تمويل عجز الموازنة العامة المؤقت للدولة وجذب موارد مقدر من العملة خارج النظام المصرفي وتوجيهها لتمويل المشاريع الإنتاجية للحكومة. وقد ذكر السيد/ عبد الرحيم حمدي وزير المالية السابق في المؤتمر الصحفي الذي عقده بمباني وزارة المالية في 2001/11/24 أن شهادات شهامة تمثل صمام الأمان للموازنة العامة للدولة وأن إيراداتها قد بلغت حوالي 430 مليون جنيه في نهاية عام 2001م. هذا التوجه يشير لاجتاه الحكومة مستقبلاً في الاعتماد علي شهادات شهامة كمصدر إيرادي أساسي وهذا ينافي الغرض الذي أصدرت من أجله تلك الشهادات وهو أنها تمثل أحد مصادر تمويل عجز الموازنة العامة المؤقت وليس

مصدراً إيرادياً. حيث أن الإيرادات لا ترد في حين أن المبالغ المتحصلة من بيع شهادات شهامة ترد إلى أصحابها أصلاً وربحاً مما قد يشكل عبئاً دائماً للإيرادات المستقبلية للحكومة في حالة مطالبة أصحاب هذه الشهادات بتسجيلها. كما أنه وفي حالة عدم تمكن الحكومة في أي وقت من الأوقات من الوفاء بالتزاماتها الكلية (الأصل زائداً الربح) تجاه المستثمرين في شهادات شهامة فإن احتمال إجبار بنك السودان على سداد تلك الالتزامات يظل قائماً طالما أن بنك السودان هو الضامن لشهادات شهامة المصدرة. كما ذكر السيد/ الوزير في ذلك المؤتمر أن الحكومة تنوي إصدار شهادات شهامة بما قيمته 800 مليون جنيه لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة للعام 2002م وبالأخص تمويل المشاريع الزراعية وإذا فشل الموسم الزراعي لأي سبب آخر فإن تلك المبالغ قد تضاف لرصيد مديونية الحكومة تجاه بنك السودان في حالة شراء بنك السودان لتلك الشهادات وعدم تمكنه من بيعها للقطاع غير الحكومي. كما أن الاتجاه نحو بيع شهادات مشاركة الحكومة لبنك السودان قد يفاقم من حجم المديونية الحكومية القائمة تجاه بنك السودان مما قد يؤثر سلباً على أداء البنك فيما يتعلق بإدارة السيولة بالاقتصاد وبالتالي على مجمل أداء الاقتصاد الكلي. وهذا يؤكد ما سبق وإن افترضته الدراسة من أن التدخلات المالية والإدارية من قبل وزارة المالية في شئون البنك قد حدثت من دوره في إحداث مناخ صحي ومستقر لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثرت بالتالي سلباً على أدائه ومن ثم على أداء الاقتصاد الكلي.

وبالنظر لذات الجدول يلاحظ أن القيمة الاسمية لشهادات شهامة قد ارتفعت من حوالي 15 مليون جنيه إلى حوالي 77 مليون جنيه بنهاية عام 2000، وبنهاية عام 2001 بلغت حوالي 438 مليون جنيه

ثم ارتفعت إلى حوالي 640 مليون جنيه خلال عام 2002 ومن ثم إلى حوالي 815 مليون جنيه عام 2003، واستمرت القيمة الاسمية في الارتفاع بوتيرة أعلى خلال الفترة 2004-2007 إذ ارتفعت من 1.3 مليار جنيه في عامي 2004 و2005 إلى 3.6 مليار جنيه بنهاية عام 2006 ثم إلى 4.3 مليار جنيه بنهاية عام 2007، وحوالي 5.5 مليار جنيه بنهاية عام 2008.

وما يدل على أن شهادات شهامة قد استخدمت بالفعل كمصدر إيرادي وليس كآلية ضمن الآليات الأخرى لتمويل عجز الموازنة العامة حيث فاقت المبالغ المتحصلة من بيع شهادات شهامة مبالغ العجز الكلي للموازنة للأعوام 2001، 2002، 2003، 2004، 2006 و2007م، حيث بلغ حجم عجز الموازنة 250 مليون جنيه، 456 مليون جنيه، 326 مليون جنيه، 799 مليون جنيه، 3178 مليون جنيه و 2509 مليون جنيه خلال نفس الفترة علي التوالي.

(7) التمويل المباشر من بنك السودان:

شرع بنك السودان في استخدام هذه الأداة منذ عام 1999م وذلك بمنح التمويل للمصارف عبر نافذتي تمويل العجز السيولي والتمويل الاستثماري، إذ يتعلق الأول بتغطية العجز السيولي للبنوك التي تقوم بكشف حساباتها الجارية طرف بنك السودان في حين يختص الثاني بتقديم التمويل لبعض المصارف منفردة أو مجتمعة والتي تواجه نقصاً في مواردها لتمويل بعض الأنشطة الاقتصادية الحيوية كالزراعة والصادر وذلك بعد تقديم البنك المعني أو مجموعة البنوك المعنية ما يفيد بأهلية هذه المصارف على القيام بمثل تلك الأنشطة. جدير بالذكر أن التمويل الاستثماري من بنك السودان قد يشكل عاملاً مهماً في تجاوز عرض النقود للنسبة المستهدفة إذا لم يتم التحسب له عند تقسيم صافي النقد المضاف عند بداية العام المالي المعني ضمن النسبة المخصصة للتمويل المحلي.

يوضح الجدول (11) حجم التمويل المقدم من بنك السودان للمصارف عبر نافذتي العجز السيولي¹ والتمويل الاستثماري خلال الفترة 1999-2008.

جدول رقم (11)

حجم التمويل عبر نافذتي العجز السيولي والتمويل الاستثماري

(مليون جنيه)

العام	تمويل العجز السيولي ¹	التمويل الاستثماري
1999	-	66.60
2000	-	60.70
2001	-	105.90
2002	-	150.71
2003	-	246.57
2004	-	193.56
2005	-	139.32
2006	-	791.32
2007	-	934.08
2008	-	714.8

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي. إصدارات مختلفة.

بالنسبة لحجم التمويل الاستثماري فقد انخفض رصيده بنهاية عام 2000 مقارنة بالعام 1999 بما نسبته 8.9 %. وارتفع رصيد التمويل المقدم عبر نافذة التمويل الاستثماري خلال الفترة 2001-2003 ارتفاعاً كبيراً بحوالي 141 مليون جنيه بنسبة زيادة بلغت حوالي 133 %. وانخفض بعد ذلك خلال عامي 2004 و2005 انخفاضاً كبيراً مقارنة بنهاية عام 2003 غد بلغت نسبة الانخفاض بنهاية عام 2005 مقارنة بنهاية عام 2003 حوالي 44 %. خلال عامي 2006 و2007 ارتفع رصيد التمويل الاستثماري

(1 نافذة العجز السيولي تم إغلاقها في إطار ترتيبات تنفيذ بروتوكول اقتسام السلطة والثروة الوارد في اتفاقية السلام. وتمت الاستعاضة عنها بآليات أخرى تضمن المساواة بين النظامين الإسلامي والتقليدي.

ارتفاعاً كبيراً عندما ارتفع من حوالي 139 مليون جنيه بنهاية عام 2005 إلى حوالي 791 مليون جنيه بنهاية عام 2006 أي بنسبة زيادة بلغت 469 % وخلال عام 2007 ارتفع بحوالي 143 مليون جنيه أي بنسبة زيادة 18 % وانخفض بنهاية عام 2008 بحوالي 209 مليون جنيه مقارنة بنهاية عام 2007م.

(8) الإقناع الأدبي (Moral Suasion):

استخدم بنك السودان هذه الآلية لإدارة السياسة النقدية والتمويلية وذلك من خلال عقد العديد من الاجتماعات الدورية مع عدد من الجهات ذات الصلة كاتحاد المصارف السوداني. مجالس إدارات البنوك. اتحادات الغرف التجارية والصناعية ومدراء عموم البنوك وذلك بهدف مناقشة السياسات والإجراءات التي ينوي البنك المركزي تطبيقها والدور المرتقب لهذه الجهات في إنفاذ تلك السياسات والإجراءات والمعوقات المحتملة من جراء تطبيق تلك السياسات والإجراءات والسبل الكفيلة بتقليل الآثار السالبة والمحتملة التي قد تنتج من جراء تطبيق هذه السياسات والإجراءات.

بالإضافة لأدوات السياسة النقدية التي استخدمها بنك السودان خلال الفترة 1996-2007م. فقد اتخذ البنك العديد من السياسات والإجراءات بغرض التحكم في عرض النقود والتي يمكن إجمالها في الآتي:

- 1/ حظر إضافة الشيكات لحساب المستفيد قبل تحصيلها منعاً لخلق تمويل مقنن.
- 2/ السماح للمصارف التجارية بإنشاء محافظ لتمويل القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية. مع ضرورة إخطار بنك السودان بذلك قبل بداية التنفيذ.
- 3/ السماح بحفظ الودائع والاقتراض فيما بين البنوك ضماناً للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- 4/ السماح بحفظ ودائع المؤسسات العامة لدى



المصارف التجارية في حالة ضخ مزيد من السيولة وحفظها ببنك السودان في حالة سحب مزيد من السيولة.

5/ استخدام عمليات النقد الأجنبي بيعاً وشراءً للتأثير على حجم السيولة المصرفية.

6/ السماح للمصارف التجارية بالاستلاف من بنك السودان عند الضرورة وذلك بعد أن اتخذ بنك السودان قراراً بعدم كشف الحسابات الجارية للبنوك مع بنك السودان ومراقبة ذلك عن طريق غرفة المقاصة.

7/ حظر تمويل الحكومة المركزية تمويلاً مباشراً بواسطة البنوك التجارية.

8/ حظر تمويل صرافات النقد الأجنبي.

9/ محاولة إخضاع نشاط المؤسسات المالية غير المصرفية لإشراف بنك السودان.

أما فيما يتعلق ببرنامج إعادة هيكلة المصارف بغرض توفيق أوضاعها. فقد تبنى بنك السودان سياسة مصرفية شاملة خلال الفترة 1999-2002م تضمنت عدداً من الإجراءات نوجزها في الآتي:

1. خلق كيانات مصرفية كبيرة تكون قادرة على مواجهة متطلبات العولة والمنافسة المتوقعة وذلك عبر الدمج وزيادة رؤوس الأموال.

2. تصفية البنوك التي عجزت عن القيام بدورها المطلوب.

3. مراجعة الديون المتعثرة لدى البنوك والعمل على تخفيضها وتصفياتها لتحسين المواقف المالية للبنوك المعنية.

4. تحديد ومتابعة التمويل الممنوح لأعضاء مجالس إدارات البنوك والشركات التابعة لها.

5. الموافقة على رسملة الأرباح وزيادة رأس المال المدفوع عن طريق المزيد من أسهم المصارف في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

6. تقويم نظم الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية

للمصارف.

7. توجيه جميع المصارف بتكوين مخصص لمقابلة الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها.

8. الالتزام بتطبيق معايير لجنة بازل والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المعايير والمحاسبة الإسلامية.

خلال الفترة 1996-2008م لم يتم إجراء أي تعديل على المادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959م بما أضفى نوعاً من الاستقرار في العلاقة المالية والمصرفية بين بنك السودان والحكومة وبالتالي انعكس إيجاباً على التزام الحكومة المركزية بالحدود المقررة لها للاستلاف من بنك السودان خلال الفترة 1997-2001م. باستثناء عام 1996م الذي تجاوز فيه التمويل الحكومي الفعلي التمويل المستهدف للحكومة بحوالي 22 بليون دينار وعام 2002م الذي تجاوز فيه التمويل الحكومي الفعلي التمويل المستهدف للحكومة بحوالي 4 بليون دينار. مما انعكس سلباً على ارتفاع معدل نمو عرض النقود الاسمي وبالتالي ارتفاع معدل التضخم وتدهور سعر الصرف خلال عام 1996م. كما أن التحسينات التي أدخلت على العديد من أدوات السياسة النقدية ساعدت على تحسين أدائها المتعلق بإدارة عرض النقود الفعلي وجعله قريباً في العديد من الأحيان من عرض النقود المستهدف أو حتى دونه خلال الفترة 1997-2008م.

كمخلص لتطور أداء السياسات النقدية خلال الفترة 1960-2008م، تورد الدراسة الجدول رقم (12) أدناه الذي يبين أهداف مؤشرات الاقتصاد الكلي والأهداف النهائية والوسيلة للسياسات النقدية ونوعية البيانات التي تبني عليها السياسات النقدية وكذلك وضعية بنك السودان كبنك مركزي وعلاقته بالحكومة والتكوين الإداري للبنك الذي يقوم بوضع وتنفيذ وتقييم أداء السياسات النقدية.

جدول رقم (12)
ملخص الإطار العام للسياسات النقدية
خلال الفترة (-1960 2008م)

الفترة	ما قبل العام 1997	1997-2001	2002-2008
الأهداف النهائية للسياسات الاقتصادية الكلية	- تمويل الموازنة. - توزيع الموارد (التمويل).	- استقرار الأسعار.	- استقرار الأسعار. - النمو الاقتصادي.
الهدف النهائي للسياسات النقدية	- لا يوجد هدف.	- سعر الصرف.	- عرض النقود.
الهدف الوسيط للسياسات النقدية	- خطة التمويل المصرفي.	- احتياطات البنوك. - التمويل المصرفي.	- احتياطات البنوك.
أدوات السياسة النقدية	- الأدوات المباشرة (السقوف التمويلية، معدلات تسليف البنوك، نسب احتياطي نقدي قانوني مرتفعة).	- أدوات مباشرة مرنة. - نوافذ التمويل. - أدوات غير مباشرة.	- أدوات غير مباشرة. - نوافذ التمويل. - عمليات السوق المفتوحة. - سعر الخصم/ الفائدة
نوعية البيانات التي تبنى عليها ويتابع بها تنفيذ السياسات النقدية	- أساسية (تنتج شهرياً). - مع وجود فارق زمني ملحوظ يمتد لأكثر من شهر.	- بيانات شاملة ذات جودة أحسن. - بيانات التقرير الأسبوعي البسيط.	- تقليص الفارق الزمني لإعداد البيانات. - شمول بيانات التقرير الأسبوعي. - تنبؤ بالتغيرات النقدية في المدى القصير جداً.
وضعية بنك السودان	- تبعية تامة لوزارة المالية.	- تبعية تامة لوزارة المالية. - استقلال في العمليات النقدية.	- مستقل بحكم القانون الجديد.
تكوين بنك السودان الإداري	- إدارات تعمل بمعزل عن بعضها في تبني عمليات التمويل وتنفيذ خطط النقد الأجنبي.	- تحسين التنسيق بين الإدارات المختلفة ببنك السودان.	- إنشاء لجنة السياسات النقدية. - إنشاء وحدة العمليات النقدية. - الإدارات تعمل حسب توجيهات لجنة السياسات النقدية وإدارة العمليات النقدية. - تأسيس وإعادة هيكلة بنك السودان المركزي لتأسيس والإشراف علي النظام المصرفي التقليدي.

هوامش:

(4) يظهر رصيد تمويل العجز السيولي صفر وذلك لأن هذا التمويل كان مشروطاً بأجل أسبوع قابل للتجديد لأسبوع آخر واحد فقط. وغالباً ما تفي البنوك بالتزامها بتصفية المبلغ خلال الفترة المحددة.

- (1) رصيد شمم طرف البنوك التجارية والمعكوس في جانب الخصوم من ميزانية البنك المركزي.
- (2) رصيد شهاب طرف البنك المركزي.
- (3) نسبة العائد عبارة عن متوسط عائد الإصدارات السنوية المختلفة خلال الفترة.

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2007م

سنة الأساس (1990 = 100)

الفترة	الدخول العليا	الدخول المتوسطة	الدخول الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3 (7,0)	34,909.4 (8,5)	35,041.4 (9,9)
2006			
ديسمبر	39,629.8 16.3	40,392.1 15.7	39,968.1 15.1
2007			
ديسمبر	42,854.7 (8,1)	43,948.4 (8,8)	43,258.6 (8,2)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للعامين 2008 - 2009م

سنة الأساس (2007 = 100)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008			
مارس	106.6 (7,8)	106.6 (7,8)	106.8 (8,1)
يونيو	115.8 (17,1)	119.4 (21,0)	112.4 (13,4)
سبتمبر	120.9 (19,2)	126.0 (23,3)	115.9 (15,2)
ديسمبر	116.9 (14,9)	120.5 (18,8)	113.8 (11,5)
2009			
يناير	118.0 (11,2)	118.0 (11,8)	117.4 (10,8)
فبراير	118.4 (11,1)	119.2 (11,5)	118.0 (10,8)
مارس	118.2 (10,9)	118.9 (11,5)	117.9 (10,4)
أبريل	119.0 (8,5)	120.2 (8,1)	118.2 (9,1)
مايو	120.5 (8,9)	122.6 (8,8)	118.8 (9,0)
يونيو	127.2 (9,9)	130.0 (8,8)	124.7 (11,0)
يوليو	131.2 (9,8)	134.3 (8,1)	128.3 (11,8)
أغسطس	135.3 (10,4)	139.0 (7,6)	131.9 (13,8)
سبتمبر	136.6 (12,9)	140.9 (11,5)	132.5 (14,6)
أكتوبر	133.9 (12,9)	136.9 (11,4)	131.2 (14,5)
نوفمبر	134.9 (14,5)	138.3 (13,9)	131.8 (15,0)
ديسمبر	132.7 (13,4)	135.9 (12,8)	129.7 (14,0)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

(معدلات التضخم بين الأقواس)

جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي (بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3010	2.3125
2006		
ديسمبر	2.0083	2.0183
2007		
ديسمبر	2.0290	2.0390
2008		
مارس	2.0200	2.0300
يونيو	2.0530	2.0630
سبتمبر	2.1262	2.1369
ديسمبر	2.1897	2.2004
2009		
يناير	2.2163	2.2271
فبراير	2.2423	2.2532
مارس	2.2021	2.2128
ابريل	2.3503	2.3618
مايو	2.3502	2.3597
يونيو	2.3670	2.3785
يوليو	2.3857	2.3973
اغسطس	2.4462	2.4581
سبتمبر	2.3519	2.3633
اكتوبر	2.1932	2.2039
نوفمبر	2.2423	2.2531
ديسمبر	2.2359	2.2468

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك (بالجنيه السوداني)

الفترة	ال شراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.2995	2.3180
2006		
ديسمبر	2.0060	2.0250
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0600
2008		
مارس	2.0118	2.0555
يونيو	2.0300	2.0757
سبتمبر	2.0700	2.1737
ديسمبر	2.1500	2.2450
2009		
يناير	2.1500	2.2546
فبراير	2.1500	2.3030
مارس	2.2600	2.3412
أبريل	2.3200	2.4003
مايو	2.3400	2.4250
يونيو	2.3467	2.5025
يوليو	2.3600	2.5780
أغسطس	2.4500	2.5950
سبتمبر	2.3043	2.5700
أكتوبر	2.2704	2.5690
نوفمبر	2.2635	2.4500
ديسمبر	2.1917	2.4500

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة (بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3050	2.3140
2006		
ديسمبر	2.0100	2.0200
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0400
2008		
مارس	2.0200	2.0470
يونيو	2.0400	2.0723
سبتمبر	2.1200	2.1600
ديسمبر	2.1600	2.2200
2009		
يناير	2.2000	2.2580
فبراير	2.2200	2.3050
مارس	2.2500	2.3300
أبريل	2.3000	2.3750
مايو	2.3500	2.4058
يونيو	2.3500	2.4840
يوليو	2.4000	2.5205
أغسطس	2.5210	2.5120
سبتمبر	2.3100	2.5000
أكتوبر	2.2700	2.4100
نوفمبر	2.2501	2.3925
ديسمبر	2.2452	2.3726

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (5)

مؤشرات نقدية

مليون جنيه

2009				2008				2007				2006	2005	
	26,337.3	25,004.1	23,716.1	22,933.2	22,492.5	21,039.3	20,286.9	19,714.6	18,279.1	17,868.6	17,683.8	17,871.8	14,031.4	عرض النقد
	7,234.5	6,569.2	6,534.3	6,774.6	6,317.6	5,443.1	5,364.9	5,639.8	4,574.9	4,442.1	4,570.5	5,355.3	3,740.4	العملة لدى الجمهور
	7,514.7	7,612.0	7,144.4	6,862.9	6,300.2	6,418.7	6,089.5	5,734.9	5,886.6	5,858.4	5,298.6	5,168.8	4,447.6	الودائع تحت الطلب
	11,588.1	10,822.9	10,037.4	9,295.7	9,874.7	9,177.5	8,832.4	8,340.0	7,817.6	7,568.2	7,814.6	7,347.7	5,843.4	شبه النقد
	34,824.1	32,996.7	30,985.5	30,649.9	29,984.0	28,402.0	26,180.4	26,197.4	25,266.2	23,320.2	23,851.2	23,144.3	16,979.7	إجمالي أصول (خصوصاً البنوك)
	16,829.0	16,113.3	15,457.7	14,961.1	14,011.6	13,397.2	13,777.5	12,998.5	12,013.7	11,991.3	11,479.4	11,139.6	7,689.1	إجمالي التمويل المصرفي
	20,126.7	19,349.6	18,026.4	16,760.9	16,178.3	16,050.9	15,279.0	14,533.6	13,824.5	13,534.1	13,116.2	12,784.8	10,621.3	إجمالي الودائع المصرفية
	27.5	26.3	30.1	29.9	28.0	30.5	30.0	29.1	32.2	32.8	30.0	28.9	31.7	الودائع تحت الطلب / عرض النقد %
	28.5	30.4	27.6	29.5	28.1	25.9	26.4	28.6	25.0	24.9	25.8	30.0	26.7	العملة لدى الجمهور / عرض النقد %
	44.0	43.3	42.3	40.5	43.9	43.6	43.5	42.3	42.8	42.4	44.2	41.1	41.6	شبه النقد / عرض النقد %
	83.6	83.3	85.8	89.3	86.6	83.5	90.2	89.4	86.9	88.6	87.5	87.1	72.4	إجمالي التمويل المصرفي / الودائع %

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

مليون جنيه

السنة	القطاع	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
2005								
ديسمبر		394.1	637.1	421.1	2,012.5	1,739.2	1,796.1	7,000.2
2006								
ديسمبر		995.0	938.5	356.2	2,328.3	2,023.3	4,498.3	11,139.6
2007								
مارس		1,010.4	1,033.8	329.5	2,134.9	2,084.4	4,886.5	11,479.4
يونيو		941.1	1,086.6	288.6	2,902.5	1,985.8	4,786.6	11,991.3
سبتمبر		976.8	1,222.9	222.4	2,842.5	2,005.8	4,743.3	12,013.7
ديسمبر		1,052.0	1,392.5	282.4	2,743.7	2,311.8	5,216.2	12,998.5
2008								
مارس		1,189.5	1,378.9	384.3	3,097.9	2,505.4	5,221.4	13,777.5
يونيو		1,117.1	1,445.7	352.4	2,581.7	2,319.8	5,580.5	13,397.2
سبتمبر		1,428.0	1,673.4	305.4	2,575.2	2,267.0	5,762.6	14,011.6
ديسمبر		1,367.5	1,683.2	278.0	2,908.4	2,429.9	6,294.0	14,961.1
2009								
يناير		1,574.6	1,697.8	299.3	2,895.9	2,764.5	6,038.3	15,270.4
فبراير		1,607.4	1,657.1	296.0	3,095.3	2,729.6	5,991.9	15,377.2
مارس		1,678.3	1,710.2	312.2	2,973.7	2,722.4	6,060.9	15,457.7
أبريل		1,587.8	1,773.5	337.5	2,914.6	2,742.0	6,274.0	15,629.3
مايو		1,554.0	1,843.4	323.1	2,708.5	2,843.1	6,662.8	15,935.0
يونيو		1,501.3	1,762.8	314.6	2,812.6	2,836.9	6,885.2	16,113.3
يوليو		1,531.1	1,663.0	329.8	2,922.3	2,878.9	7,067.6	16,392.7
أغسطس		1,424.5	1,738.6	333.8	3,116.8	2,735.6	7,149.3	16,498.6
سبتمبر		1,444.2	1,718.3	357.1	3,240.1	2,803.9	7,265.4	16,829.0
أكتوبر		1,558.5	1,716.3	374.0	3,116.3	2,927.2	7,556.8	17,249.1
نوفمبر		1,555.0	1,772.4	363.7	3,147.3	2,956.9	7,620.3	17,415.6
ديسمبر								

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (7)

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية

مليون جنيه

العام	2005	2006	2007	2008				2009			
الصيغة	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - مارس	أبريل - يونيو	يوليو - سبتمبر	أكتوبر - ديسمبر	يناير - مارس	أبريل - يونيو	يوليو - سبتمبر	أكتوبر - ديسمبر
المربحة	3,010.3	5,559.1	1,456.9	1,319.8	2,003.2	1,797.9	1,778.8	1,856.8	1,865.7	2,051.7	2,406.0
%	43.3	53.4	65.0	49.0	52.6	46.7	41.1	42.1	53.8	63.6	53.2
المشاركة	2,143.0	2,122.3	314.4	332.0	462.2	281.9	693.2	501.8	288.1	327.5	486.1
%	30.8	20.4	14.0	12.3	12.1	7.3	16.0	11.4	8.3	10.2	10.8
المضاربة	292.3	546.6	102.9	128.3	167.1	248.5	332.5	309.7	154.6	203.4	286.6
%	4.2	5.2	4.6	4.8	4.4	6.5	7.7	7.0	4.5	6.3	6.3
السلم	145.2	133.0	5.2	22.4	37.1	139.1	92.1	174.0	84.2	36.9	54.4
%	2.1	1.3	0.2	0.8	1.0	3.6	2.1	3.9	2.4	1.1	1.2
أخرى	1,362.9	2,054.3	360.4	888.2	1,140.0	1,380.9	1,436.2	1,568.0	1,077.2	604.6	1,288.2
%	19.6	19.7	16.1	33.0	29.9	35.9	33.1	35.6	31.0	18.8	28.5
المجموع	6,953.7	10,415.3	2,239.9	2,690.8	3,809.5	3,848.2	4,332.8	4,410.3	3,469.9	3,224.1	4,521.3
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (8)

تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية

مليون جنيه

العام	2005	2006	2007	2008				2009			
القطاع	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - مارس	أبريل - يونيو	يوليو - سبتمبر	أكتوبر - ديسمبر	يناير - مارس	أبريل - يونيو	يوليو - سبتمبر	أكتوبر - ديسمبر
الزراعة	571.1	786.1	140.0	214.2	268.3	594.2	409.0	496.1	426.3	217.5	548.3
%	8.2	7.5	6.3	8.0	7.0	15.4	9.4	11.2	12.3	6.7	12.1
الصناعة	830.5	848.5	201.0	292.8	584.4	502.3	524.5	234.0	323.1	416.1	565.8
%	11.9	8.1	9.0	10.9	15.3	13.1	12.1	5.3	9.3	12.9	12.5
المصادر	339.5	351.3	69.0	76.9	136.6	75.2	192.4	106.6	43.2	105.7	114.4
%	4.9	3.4	3.1	2.9	3.6	2.0	4.4	2.4	1.2	3.3	2.5
التجارة المحلية	1,493.6	1,821.1	456.4	486.5	640.2	477.5	766.3	969.2	445.3	355.0	551.4
%	21.5	17.5	20.4	18.1	16.8	12.4	17.7	22.0	12.8	11.0	12.2
أخرى	3,719.0	6,608.3	1,373.4	1,620.3	2,179.9	2,199.0	2,440.6	2,604.5	2,232.0	2,129.8	2,741.4
%	53.5	63.4	61.3	60.2	57.2	57.1	56.3	59.1	64.3	66.1	60.6
المجموع	6,953.7	10,415.3	2,239.9	2,690.8	3,809.5	3,848.2	4,332.8	4,410.3	3,469.9	3,224.1	4,521.3
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي

الدكتور/ صابر محمد حسن: محافظ بنك السودان المركزي

حوار: مصطفى إبراهيم عبد النبي - إدارة السياسات

قيام بنك السودان ومباشرة أعماله في يوم 22 فبراير 1960، كما شهدت قيام العديد من البنوك الوطنية لتعمل جنباً إلى جنب مع فروع البنوك الأجنبية.

(ج) فترة التأميم والمصادرة "1970-1975": وفي هذه الفترة شهدت البلاد ثورة اشتراكية التوجه، لذلك تم تأميم كل فروع البنوك الأجنبية العاملة بالبلاد آنذاك وآلت ملكيتها للدولة.

(د) فترة سياسة الباب المفتوح وما قبل إسلام الجهاز المصرفي "1976-1983": في هذه الفترة تبنت الدولة برنامجاً للانفتاح الاقتصادي ودعت العالم للاستثمار في السودان في إطار "السودان سلة غذاء العالم"، وخلال هذه الفترة عادت بعض فروع البنوك الأجنبية مرة أخرى للسودان بعد التأميم والمصادرة، كما تم افتتاح عدد من البنوك الوطنية، وبعض البنوك الإسلامية والتي صارت تعمل جنباً إلى جنب مع البنوك التقليدية.

(هـ) فترة بداية إسلام الجهاز المصرفي "1984-

مرّ بنك السودان المركزي بحقب ومراحل تاريخية مختلفة، نرجو أن تحدثنا عن أهم التطورات التي صاحبت تلك الحقب، لاسيما في العقدين الأخيرين؟

كما هو معلوم أن بنك السودان المركزي قد مرّ بالعديد من المراحل والحقب التاريخية التي أثرت في مسيرة البنك، وقد تأثر تقسيم هذه الحقب والمراحل إلى حد كبير بتوجهات الدولة والنظام الاقتصادي في كل حقبة، لذلك يمكن تقسيم مسيرة تطور بنك السودان المركزي إلى الفترات التالية:

(أ) فترة ما قبل إنشاء بنك السودان المركزي "1903-1959": وقد شهدت هذه الفترة هيمنة فروع البنوك الأجنبية علي مجمل النشاط الاقتصادي بالبلاد، وفي هذه الفترة توزعت مهام البنك المركزي بين ثلاث جهات هي: لجنة العملة، وزارة المالية، والبنك الأهلي المصري.

(ب) فترة إنشاء بنك السودان المركزي وما قبل التأميم "1960-1969": وقد شهدت هذه الفترة



شهادات إجازة البنك المركزي "شهاب"، وصكوك الاستثمار الحكومية "صرح". وأيضاً شهدت هذه الفترة تبني العديد من برامج إصلاح الجهاز المصرفي (مشروع توفيق الأوضاع، إعادة هيكلة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، برامج الضبط المؤسسي والحوكمة، مقررات بازل 1 و2، برنامج التقييم المالي، مقررات ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية... الخ)، وأيضاً حدث تطور في مجال القوانين والتشريعات، وذلك بتعديل بعض القوانين القائمة (قانون بنك السودان، قانون تنظيم العمل المصرفي... الخ) واستحداث قوانين أخرى (قانون بيع الأموال المرهونة، قانون مكافحة غسل الأموال، قانون الجرائم الإلكترونية والمعلومات... الخ).

1989": في هذه الفترة صدر قراراً جمهورياً بالتحويل الفوري من التعامل بالفائدة إلى التعامل بصيغ التمويل الإسلامية، وتبعاً لذلك تحولت كل البنوك العاملة بالبلاد إلى التعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وفي السنوات الأخيرة من هذه الفترة صدر منشوراً يسمح للبنوك بالتعامل وفقاً لنظام العائد التعويضي، إلا أن بعض مفكري وعلماء الشريعة قد اعتبر العائد التعويضي عبارة عن ربا تمت إعادة تسميته، لذلك طالبوا بإلغائه، وقد تم إلغائه فعلياً.

(و) فترة تعميق إسلام الجهاز المصرفي "1990-2005": وقد شهدت هذه الفترة تأصيل وتعميق إسلام الجهاز المصرفي، وذلك بإنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية علي الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، وإلزام البنوك بإنشاء هيئات رقابة شرعية خاصة بها، وتم عقد العديد من ندوات ومؤتمرات التأصيل، كما شهدت هذه الفترة قيام العديد من المؤسسات المالية المساعدة للجهاز المصرفي مثل:- سوق الخرطوم للأوراق المالية، صندوق ضمان الودائع المصرفية، نيابة متخصصة للمصارف، شركة السودان للخدمات المالية، وشركة الخدمات المصرفية الإلكترونية، والوكالة الوطنية لتمويل وتأمين الصادرات... الخ، وفي هذه الفترة حدث تطور كبير في مجال توقيت ومحتوى سياسات البنك المركزي وآلياته، وأدواته النقدية حيث تم استحداث شهادات مشاركة البنك المركزي "شمم"، شهادات مشاركة الحكومة "شهامه"،

في هذا الشأن، لتحقيق ذلك فقد ساهم البنك المركزي بالتنسيق مع اتحاد المصارف السوداني في إنشاء شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية، وذلك لتأسيس البنيات التحتية الإلكترونية، وبالفعل حدث تحول نوعي كبير في مجال التقنية المصرفية، حيث تم إدخال العديد من الخدمات والبرامج التقنية مثل: المقاصة الإلكترونية، المحول القومي للقيود، الشبكة المصرفية الموحدة، نظام الرواجع الإلكترونية، نظام سويفت، استخدام وسائل الدفع الإلكتروني والعمل بالصراف الآلي "ATM"، ويجري العمل لإطلاق نظام التسويات الإجمالية الآنية قريباً (RTGS).

وفي الرؤى المستقبلية نهدف إلى تطوير وترقية نظم الدفع والتسويات خاصة بعد استكمال نظام التسويات الإجمالية الآنية واستكمال التقنية فيما يتعلق بالحماية والتأمين ورفع القدرات. كما نهدف إلى تطوير وتوطين الأنظمة المصرفية الإلكترونية، وذلك بالتنسيق والتعاون مع كل من اتحاد المصارف السوداني وشركة الخدمات المصرفية الإلكترونية (EBS) والاستعانة ببيوتات الخبرة في هذا المجال.

في إطار تنفيذ إستراتيجية الدولة في تخفيف حدة الفقر، لقد أسهم البنك المركزي أسهاماً فاعلاً وملموساً في هذا الجانب، نرجو أن تحدثنا عما قام به البنك المركزي من برامج في مجال التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي، ورؤية سيادتكم لتطوير ذلك؟

(ز) فترة النظام المصرفي المزدوج (2006 - إلى الآن): في مطلع يناير من عام 2005 تم التوقيع علي اتفاقية السلام الشامل، وبموجب البند (14) من بروتوكول قسمة الثروة تقرر إنشاء نظامين مصرفيين مختلفين (نظام إسلامي في الشمال ونظام تقليدي بالجنوب) في ظل سياسة نقدية واحدة. وقد تم التأسيس لعمل النظامين علي الرغم من التحديات التي واجهت البنك المركزي والجهاز المصرفي في إنفاذ هذه المقررات، وقد شهدت هذه الفترة العديد من التطورات أهمها: إعادة هيكلة بنك السودان المركزي، إنشاء بنك جنوب السودان، استبدال العملة، إصدار وتعديل بعض القوانين، الاستمرار في إدخال الأنظمة والبرامج التقنية...الخ.

في إطار التطورات التي حدثت والتي أدت إلى إحداث نقلة نوعية في سرعة إنجاز وتجويد الخدمات المصرفية "محور التقنية المصرفية"، نرجو أن تحدثنا عن واقع التقنية المصرفية في السودان وعن الرؤى المستقبلية لها؟

في إطار سعيه المستمر لتطوير الجهاز المصرفي، بدأ بنك السودان المركزي ومنذ العام 2000 في تبني التقنية المصرفية كوسيلة لترقية الخدمات المصرفية، وأقر برنامجاً شاملاً للنهوض بالجهاز المصرفي تقنياً عُرف هذا البرنامج بـ "آفاق التقنية"، وذلك لقيادة تحول المصارف السودانية للتقنية المصرفية بالسرعة المطلوبة لمواكبة التطور العالمي

بدأ اهتمام البنك المركزي بالتمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، حيث حددت السياسة النقدية والتمويلية سقفاً محدداً من إجمالي تمويل المصارف لتمويل الأسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفيين، هذا على الرغم من إلغاء السقوف القطاعية للقطاعات الأخرى، وفي مطلع الألفية الجديدة تبنى البنك المركزي إستراتيجية جديدة لتنمية وتطوير التمويل الأصغر تمثلت أهدافها في الآتي:

- خلق بيئة مشجعة لتنمية التمويل الأصغر.
- تعزيز دور المصارف والمؤسسات التي تعمل في مجال التمويل الأصغر.
- إنشاء بنى تحتية مساندة لتنمية التمويل الأصغر.

كما قام البنك المركزي بإنشاء وحدة للتمويل الأصغر لتقوم بتقديم الدعم المادي والفني للمصارف العاملة في هذا المجال، ولتقوم كذلك برسم موجهات وسياسات التمويل الأصغر، وكما ساهم البنك المركزي في إنشاء بنك الأسرة - والذي أنشئ خصيصاً ليعمل في هذا المجال - وقد أصبح التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي محوراً أساسياً في السياسات التي يصدرها بنك السودان المركزي سنوياً للمصارف، وقد حددت السياسات الأخيرة نسبة 12 % من المحفظة التمويلية لأي بنك وفي أي وقت - كحد أدنى - لتخصص لقطاعي التمويل الأصغر والتمويل الصغير، فيما نهدف في رؤيتنا الإستراتيجية إلى تطوير وتنمية التمويل

الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي من خلال الآتي:

* استنباط أنماط غير تقليدية للتمويل الأصغر مثل الزكاة ومنظمات المجتمع المدني وأموال الكسب الخبيث.

* تشجيع ودعم قيام صناديق تكافلية صغيرة للضمان تقوم على ضمان المجموعات (The Group Collateral).

* تشجيع ثقافة الإنفاق عن طريق الودائع الوقفية والصدقات وتبرعات المحسنين من خلال البنوك.

* تطوير التوعية المصرفية وتعريف الفئات المستهدفة بالتمويل بفوائد ومجالات التمويل الأصغر.

بدأ بنك السودان المركزي مشروع توفير الأوضاع في منتصف التسعينات ثم تبنى برنامجاً لإعادة تنظيم وهيكلية الجهاز المصرفي السوداني منذ العام 1999م. ماذا تحقق من تلك البرامج؟

هدف مشروع توفير الأوضاع لتقوية المراكز المالية والإدارية للمصارف السودانية لتواكب التطورات على الساحة العالمية ولتتماشي مع متطلبات ومقررات لجنة بازل، فيما صدرت السياسة المصرفية الشاملة في العام 1999م وقد اشتملت على عدة محاور ترمي في مجملها إلى تحسين أداء الجهاز المصرفي السوداني، حيث كان أهم تلك المحاور برنامج إعادة هيكلة وتنظيم الجهاز المصرفي، وقد بدأ التطبيق

شهدت المصارف المركزية في شتى بقاع العالم تطوراً ملحوظاً في سياساتها وأساليبها الرقابية. ما الجديد في الأساليب الرقابية والمصرفية التي تبناها البنك المركزي في الفترة الأخيرة؟

في مجال الرقابة المصرفية تبنى البنك المركزي تطبيق مقررات بازل الثانية الخاصة بقياس كفاية رأس المال فضلاً عن تبنيه تطبيق المعايير الرقابية الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية. حيث قام البنك في سبيل الوفاء بتطبيق المعايير المذكورة بعدد من الإجراءات الداخلية من تهيئة للبيئة التقنية وتدريب للعاملين. كما أهتم بالجوانب المتعلقة بالمصارف من خلال تبنى التدريب للعاملين بالمصارف، وإنشاء إدارات المخاطر وإصدار التوجيهات والإرشادات ذات العلاقة بالمخاطر. وتعظم اهتمام بنك السودان المركزي بالتقنية المصرفية منذ عام 2000 كما أسلفنا الذكر.

الانفتاح الاقتصادي وزيادة الوعي المصرفي أديا إلى ازدياد ملحوظ في عدد عملاء المصارف والخدمات المصرفية المقدمة وقد انعكس ذلك في ارتفاع المخاطر التي تواجهها المصارف. ماذا أعد بنك السودان المركزي لمساعدة المصارف للحد من هذه المخاطر؟

يمكن إيجاز الجهود المبذولة من بنك السودان المركزي في الآتي:

- تبنى بنك السودان المركزي مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ بدايات العام 1994م حيث

الفعلي لهذا البرنامج في العام 2000م عندما تم توجيه كافة المصارف بالعمل على رفع رؤوس أموالها. حيث استمرت متابعة بنك السودان لهذه المصارف لرفع رؤوس أموالها على مراحل حتى تمكنت معظم المصارف من رفع رؤوس أموالها إلى أكثر من ستين مليون جنيه (المبلغ المحدد أن تبلغه المصارف بنهاية العام 2009م). وفي سبيل تحقيق برنامج إعادة هيكلة المصارف فقد تم الآتي:

* إصدار سياسات محفزة للمصارف لرفع رؤوس أموالها خلال الفترات المحددة. كما صدرت بعض الحوافز لتشجيع الاندماج المصرفي.

* تم تقسيم المصارف إلى مجموعات لتسهيل التعامل وتنشيط سوق مابين المصارف وتفعيل دورها ككيانات مصرفية واحدة تحقق أهداف مشتركة.

* النظر في زيادة رؤوس أموال المصارف مرة ثانية. وذلك مواكبة للتطور الذي يحدث في الصناعة المصرفية وخطوطاً للمخاطر التي صاحبت الانفتاح الاقتصادي. حيث تخصص رؤوس الأموال حسب نوع المصرف (جاري - متخصص - استثمار - تمويل اصغر....الخ).

خلاصة القول أن السمة المشتركة والهدف الذي سعي لتحقيقه البنك المركزي سواء في مشروع توفيق الأوضاع أو برنامج إعادة الهيكلة هو خلق مؤسسات مالية كبيرة تقوي علي المنافسة في ظل المستجدات الإقليمية والدولية. وقد حققنا نجاحاً معقولاً في هذا المجال.

تم إصدار عدد من الموجهات الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية.

- شرع بنك السودان المركزي في تبني تطبيق مقررات لجنة بازل الثانية.

- تم إدخال مخاطر التشغيل ومخاطر السوق كجزء من مقام النسبة عند احتساب كفاية رأس المال.

- تم إنشاء وحدات لإدارة المخاطر بالمصارف.

- تم رفع نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 12%.

- تم تدريب العاملين بالمصارف على المخاطر المصرفية بمختلف أشكالها.

- تم تطوير طرق وأساليب منح التمويل المصرفي ومتابعته وإصدار الضوابط الخاصة بذلك.

- تم إنشاء مجلس إدارات المخاطر وهو مجلس مشترك يتكون من المصارف العاملة وبنك السودان المركزي ويلعب البنك المركزي فيه الدور التنسيقي، إضافة لقيامه بتذليل العقبات التي تعترض المجلس.

- تبني بنك السودان المركزي مشروع بيانات العملاء والتميز منذ منتصف العام 2008م ويهدف المشروع للحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات الخاصة بالعميل وتطوير نظام الاستعلام الائتماني سعياً وراء الحصول على التقارير الائتمانية المفصلة والتي تسهل من اتخاذ القرار المناسب الخاص بمنح التمويل المصرفي.

- المشروع في تأسيس وكالة المعلومات الائتمانية وإعداد مسودة قانون الوكالة الذي هو الآن في مرحلة الإجازة.

شهد العقد الأخير من القرن الماضي ومطلع الألفية الثالثة انفتاحاً كبيراً في علاقات السودان الخارجية لاسيما في الجوانب الاقتصادية والمصرفية، ما هي رؤية سيادتكم لتمتين العلاقات وتوثيق عرى الصلات مع مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية؟

من المعلوم بأن الفترة منذ منتصف ثمانيات القرن الماضي وحتى النصف الأول من تسعينياته قد شهدت توتراً في علاقات السودان الخارجية مع الكثير من مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية وقد خلقت حالة من شبه العزلة الاقتصادية للاقتصاد السوداني، وأدت إلى انحسار العون الأجنبي للبلاد، وخلقت ضغطاً كبيراً في موارد البلاد الداخلية الشحيحة، ولكن ومنذ منتصف عقد التسعينات قاد البنك المركزي ووزارة المالية محاولات جادة لاستعادة العلاقات مع مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية، وقد أسفرت تلك المحاولات والمفاوضات عن انفراج نسبي في تطور العلاقات نتج عنه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لداخل البلاد وتدفق بعض أشكال العون الأجنبي وخاصة في مجال العون الفني، وقد ساهم في ذلك مناخ الاستقرار الاقتصادي الذي حقق بفضل التنسيق بين السياسات النقدية والسياسات المالية، ونسعى في رؤيتنا المستقبلية لتمتين هذه العلاقات أكثر حتى نضمن استفادة السودان من كافة المبادرات التي تبناها هذه المؤسسات وخاصة المبادرات المتعلقة بمعالجة مشكلة الديون الخارجية.

(أ) إعداد الدراسات والخيارات المتاحة واللازمة لإنفاذ مقررات البند (14) من بروتوكول قسمة الثروة.

(ب) إعادة هيكلة بنك السودان المركزي إدارياً ووظيفياً، وإنشاء بنك جنوب السودان ليشرّف علي النظام المصرفي التقليدي بالجنوب.

(ج) تأهيل وتدريب الكوادر في كل من الشمال والجنوب ورفع قدرات العاملين لمواكبة الواقع الجديد.

(د) استبدال العملة وتكملة إجراءات طرح العملة الجديدة في التداول.

(هـ) إدخال بعض التعديلات في بعض القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي، وذلك لمواكبة النظام المصرفي الجديد واستصدار قوانين وضوابط أخرى جديدة.

(و) العمل علي توسيع مظلة العمل المصرفي التقني في كل من الشمال والجنوب، وذلك للاستفادة من الإمكانيات التقنية في إدارة النظام المصرفي المزدوج.

(ز) تطوير آليات الرقابة غير المباشرة في كل من النظام المصرفي التقليدي والإسلامي.

وقد أثمرت تلك الجهود في تجاوز العديد من التحديات سالفة الذكر، ولكن تبقت هنالك بعض التحديات التي برزت في التنفيذ، ومن أهم هذه التحديات الآتي:

* ضعف الوساطة المالية باقتصاد الجنوب، وذلك لهيمنة فروع البنوك الأجنبية علي النشاط الاقتصادي وتركيزها أكثر علي الخدمات المالية الأخرى.

في إطار تنفيذ مقررات اتفاقية السلام الشامل، يُلاحظ أن البند (14) من بروتوكول قسمة الثروة قد ألقى بتحديات كبيرة علي البنك المركزي ووحدات الجهاز المصرفي، نرجو أن تحدثنا عن الجهود التي بذلها بنك السودان المركزي في هذا الجانب، وما هي المجالات التي مازالت تشكل تحدياً حقيقياً للبنك المركزي؟ وما هي رؤيتكم لتجاوزها؟

نص البند (14) من بروتوكول قسمة الثروة في إحدى فقراته علي ضرورة إنشاء نظامين مصرفيين مختلفين (إسلامي في الشمال، وتقليدي في الجنوب)، وذلك في ظل سياسة نقدية واحدة، وقد فرض هذا الواقع العديد من التحديات علي البنك المركزي، تمثلت في الآتي:

1/ كيفية إدارة سياسة نقدية واحدة في ظل وجود نظامين مصرفيين مختلفين.

2/ كيفية مساواة التوقيت والأثر لتكلفة التمويل في كل من النظامين.

3/ كيفية إنفاذ إجراءات نقدية ومصرفية لا تؤدي للهجرة الضارة للموارد بين الشمال والجنوب.

4/ كيفية ممارسة الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي في ظل وجود نظامين مصرفيين مختلفين.

5/ كيفية ممارسة البنك المركزي لدوره كمقرض أخير وبشروط عادلة في كل من النظامين.

ولكن بذل بنك السودان المركزي جهوداً مضنية لتجاوز هذه التحديات، ومن هذه الجهود الآتي:

* عدم وجود بنىات أساسية كافية للعمل المصرفي بالجنوب من طرق، تقنية، وسائل اتصال، ووسائل مواصلات....الخ.

* ضعف القطاع الخاص بالجنوب، مع ضعف درجة النقدة باقتصاد الجنوب.

ونعتقد أن نشر الوعي المصرفي، والاهتمام بالتنمية في الجنوب، وتفعيل دور القطاع الخاص بالجنوب، ودعم حكومة الجنوب لإنشاء البنوك التنموية والمتخصصة والاستثمارية بالجنوب هو المخرج لتجاوز هذه التحديات.

تبنت الدولة برامج إستراتيجية في مختلف قطاعاتها في إطار الإستراتيجية ربع القرنية، ومن المعلوم أن بنك السودان المركزي تبني الخطة الخمسية (2007-2011) والتي تبني شعار (نحو بنك مركزي حديث ومتميز في كافة مجالاته)، ما هو تقييمكم لأداء البنك في إطار هذه الخطة؟ وما هي الملامح الأساسية للخطة الإستراتيجية القادمة؟

يعتبر التخطيط الإستراتيجي المدخل الأساسي لنجاح أي سياسات أو إجراءات، وقد أتبع البنك المركزي منهج التخطيط الإستراتيجي مبكراً ومنذ إصدار السياسة المصرفية الشاملة والتي كانت عبارة عن خطة إستراتيجية قصيرة المدى غطت الفترة (1999-2002) ثم الخطة الإستراتيجية في إطار برنامج إعادة هيكلة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية (1999-2001)، ثم جاءت الخطة الخمسية للبنك (2007-

2011) في إطار الخطة الإستراتيجية ربع القرنية للدولة، وبالنظر إلى ملامح الخطة الخمسية يمكن القول بأن بنك السودان المركزي قد نجح في إنفاذ معظم جوانب الخطة، وقد اقترب من تحقيق شعار الخطة (نحو بنك مركزي حديث ومتميز في كافة مجالاته)، وذلك بفضل تعاون موظفيه والقائمين على أمر إدارته، حتى أصبح البنك في مصاف البنوك الإقليمية والدولية من حيث الأنظمة التقنية، وأصبح البنك المركزي الرائد في مجال النظام المصرفي الإسلامي، كما حدث تطوراً كبيراً للبنك في أنظمتة المؤسسية والتشريعية والرقابية والتنظيمية، ونطمح في تحقيق المزيد من النجاحات في هذه المجالات، وسوف نسعى في الخطة الإستراتيجية القادمة نحو التركيز على برامج بناء ورفع القدرات (Capacity Building)، للتفرد في امتلاك المعرفة (Technical Know-how) والتي أصبحت سر نجاح أي منشأة أو مؤسسة علي المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

كلمة أخيرة:

أهنئ كل منسوبي بنك السودان المركزي من الأجيال السابقة والحاضرة بمناسبة اليوبيل الذهبي لهذه المؤسسة العملاقة، وأتمنى أن تتواصل الجهود والنجاحات للمحافظة علي إرثها الثر، للحفاظ علي تفردنا لتتمكن من تطوير ورفع قدرات ومهارات العاملين بها، وأن تمثل هذه المناسبة دافعاً لهم لبذل المزيد من الجهد في مقبل الأيام.

السيد / عبد الله حسن أحمد: محافظ بنك السودان المركزي السابق

حوار: مجدي البخيت إبراهيم - إدارة السياسات

بدأت العلاقة مع صندوق النقد الدولي في التوتر
ومن أسباب التوتر:

- (1) تراكم مديونية الصندوق على السودان ووصولها إلى حد كبير جداً.
- (2) توقف السودان عن دفع مستحقات الصندوق عليه.

وتم التوصل مع الأخ / عبد الرحيم حمدي على جدولة المديونية على دفعيات صغيرة شهرية في حدود 300 ألف دولار في الشهر. ولكن الحالة الاقتصادية في ذلك الوقت ونذرة النقد الأجنبي لم تمكن وزارة المالية من الإيفاء بذلك المبلغ، فانقطعت الدفعيات في أواخر العام 1993، واستمرت في بدايات 1994، ثم بعد ذلك بحضوري للمالية في بداية 1994 تلقينا إنذار من صندوق النقد الدولي، بأنه في حالة عدم الوصول إلى معالجة للديون مع الصندوق قبل اجتماع الجمعية العمومية الذي يعقد في سبتمبر من كل عام، فإن إدارة الصندوق سوف تفرض على السودان الانسحاب من الصندوق. تم التداول حول هذا الموضوع ما بين وزارة المالية ورئاسة الجمهورية حول الآثار المترتبة من طرد السودان من الصندوق

توليتهم العديد من المناصب في الدولة ولعل أهم محطاتها محافظ بنك السودان. فهل حدثنا عن فترة توليكم لهذه المؤسسة ولا سيما ونحن الآن نحتفل باليوبيل الذهبي للبنك؟

نعم كانت محطة مهمة في عملي خاصة سابق خبرتي بوزارة المالية، حيث كان العمل متناغماً بين البنك المركزي ووزارة المالية. كانت أهم المحطات متابعة تحديث آليات العمل بالبنك والتحضير لفتح مكاتب البنك في جنوب السودان بعد أن كانت مغلقة لسوء الأحوال الأمنية. كما بدأ في هذه المناقشات حول مقترحات الصندوق لتنفيذ إصدارات البنك المركزي وإصدار شهادات مستفيدين من تجارب الصندوق مع دول آسيوية لها مشاكل مشابهة في كبح التضخم وجذب السيولة للبنوك.

توليتهم منصب وزير المالية والاقتصاد الوطني وشهدت فترتكهم تطبيع العلاقة مع صندوق النقد الدولي فهل حدثنا في هذا الصدد؟

خلال الفترة حتى 1993 قبل تولي شخصي للوزارة وفي أخريات فترة الأخ عبد الرحيم حمدي بالوزارة.



المجموعات تعاطف مجموعة دول أمريكا اللاتينية. وكذلك وبعض الدول الأوربية. وتمت الاستعانة بمسترونك وزير التعاون الدولي البلجيكي. حيث تم الاتصال به للاتصال بمديره. والذي يمثلهم في الصندوق للوقوف مع السودان. وفعلاً تم الأمر. ومن أسوأ الجهات التي وقفت ضد السودان المندوب الأمريكي. المندوب الكندي. المندوب الاسترالي وإلى حد ما المندوب البريطاني.

عند دخولنا الاجتماع حاولوا فرض بعض البرامج علينا حيث أننا في يوليو. واجتماع الصندوق في

وفرض الانسحاب. عليه ورأينا أنه من الأفضل المحاولة قدر الإمكان تجنب الوصول إلى هذا الحد من العلاقة مع الصندوق. وفعلاً قمت بعمل برقية للصندوق حول استعدادنا للتفاوض مع الصندوق حول تفادي الوصول إلى مرحلة فرض الانسحاب على السودان. وحضر مسئول كبير بدرجة عالية من الصندوق طلب ضرورة وضع برنامج إصلاح اقتصادي. والأهم من ذلك دفعيات الصندوق. وتم الاتفاق على دفع مبلغ للصندوق يحول مباشرة في حضور المندوب ثم بعد ذلك الذهاب إلى واشنطن قبل شهر أو شهرين من بدء الاجتماع السنوي للصندوق. وذلك للوصول لاتفاق وفعلاً تم الاتفاق على دفعية عاجلة ثم دفعية أخرى تتم قبل اجتماع الصندوق. دفعيتين ثم برمجة لبقية العام 1994. ثم رجع المندوب وأخبر إدارة الصندوق بالاتفاق.

في يوليو 1994 ذهبنا إلى واشنطن وانعقد اجتماع بخصوص مسألة السودان وحاولنا فيه الاتصال بعدد من الدول الصديقة. واجتمعنا بكل المجموعات (الإفريقية. العربية. الآسيوية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية) وبعض الدول الأوربية تعاطفت معنا. وتم عقد حوالي 16 اجتماع حيث أشرنا إلى أن رأس الرمح في هذه المسألة. هو المندوب الأمريكي. وكان سيدة كبيرة تدعي (مس لسكر) وعلى الرغم من عدم توقعي أن تستجيب لنا. ولكن سبق أنني قبل سفري التقيت بالسفير الأمريكي في السودان. وعقدت معه اجتماع في قاعة الصداقة. وطلبت منه مقابلة المندوب الأمريكي في الصندوق. لأن المندوب الأمريكي له صوتين من جملة 17 صوت إلى جانب تأثيره الكبير على الآخرين. وفعلاً قمت بمقابلة المندوب وكانت هذه المسألة يطغى عليها الجانب السياسي. كانت هناك مجموعات متعاطفة معنا المجموعة الآسيوية والعربية والإفريقية ولكن من أكثر

سبتمبر. وكانت أهم ملامح ذلك البرنامج ان نقوم أولاً بتحريك الدولار الجمركي حيث معدل نمو وفعلاً تمت موافقة المندوب وكانت هذه المسألة يطغى عليها الجانب السياسي.

كان كل النقاش يدور حول أننا ندخل البضائع بدولار يقل النصف تقريباً عن قيمة الدولار في السوق ولا بد أن نحرك الدولار الجمركي حتى يتساوى مع سعر الدولار في السوق.

ثانياً: أسعار البترول حيث أنهم يرون أننا نبيع البترول مدعوماً بالرغم من أننا دولة فقيرة فلا بد من تحرير أسعار البترول.

ثالثاً: تم فرض برنامج دفعيات خلال العام يجب القبول به.

رابعاً: موضوع التضخم.

تمت بالاتصال بالأخ رئيس الجمهورية وأوضحت له أن هنالك خاملاً علينا، وأن البرنامج بالرغم من أنه بعض الشيء قاسياً، ولكن يجب أن نقبل به. فقبلنا البرنامج وحضرنا للسودان على أساس أن هنالك بعثة من الصندوق سوف تحضر للسودان بعد شهر. وفعلاً في شهر أغسطس حضرت البعثة لمعاينة المحددات التي تم وضعها وبحمد الله تمكنا من تنفيذ كل هذه الأشياء التي وضعوها وكتب تقريراً جيد جداً.

ذهبنا في شهر سبتمبر للاجتماع وكان التقرير عن السودان إيجابياً وأشار إلى تنفيذ كل المحددات الموضوعية في البرنامج. وقالت المندوبة الأمريكية (إن السودان أجاب صحيحاً لأن الامتحان كان سهلاً).

والمهم تم تفادي الصعوبات وخرج قرار أن الاجتماع لا يرى ضرورة لفرض الانسحاب الإجباري على السودان وكانت هذه (Bridging Points) مع الصندوق. حيث أننا تمكنا من تفادي هذا القرار. والذي ظل بعد ذلك سيفاً مسلطاً على السودان ولكن على الأقل تمكنا من تنفيذ برنامج صعباً بصورة جيدة.

ثم بدأ الصندوق بعد ذلك في برنامج يتمثل في إصلاحات اقتصادية ودفعيات (برنامج دفعيات ربع سنوية) وبدأت العلاقة تتحسن بعض الشيء.

ومن الأشياء التي كانت إيجابية أن مدير الصندوق فرنسي الجنسية وكانت العلاقة مع فرنسا جيدة. ولذلك كانت في أحيان كثيرة يتقبل الدفعيات عندما نخبره أن هذا مدى استطاعتنا. فكان متعاطفاً معنا وكان في كثير من الأحيان معقولاً جداً.

طبعاً كان الجانب السياسي مهماً، لأنه في أثناء الجلسات المخصصة للاجتماع مع السودان وأثناء النقاش. عندما نشير إلى عدم إمكانية دفع مبالغ كبيرة يذكرون إلى السودان بصرف مليون دولار يومياً على الحرب في الجنوب. فنصح له معلوماته. وبالتالي يدور نقاش سياسي. وبالتالي فإن مسألة الحرب مع الجنوب كان تأثير ونرى أن البرامج الموضوعية للسودان تعتبر من أصعب البرامج. فهناك دول أفريقية وضعها مثل السودان. ولكن الصندوق لم يكن يتصاعب معها مثلنا.

أهمية الاتفاق مع الصندوق تتمثل في أن عدم الاتفاق معه يؤدي إلى توقف التعامل مع الصناديق الأخرى. وحتى الصناديق العربية في ذلك كان التعامل معها متوقفاً. فالصندوق العربي والصندوق الكويتي وصندوق أبوظبي كل هذه

الصناديق أوقفت التمويل بنفس الأسلوب الذي اتبعه معنا الصندوق. لأنهم يتبعون تقريباً أسلوب مشابه لصندوق النقد الدولي.

ولذلك كانت نظرتنا أننا بعودة العلاقة مع صندوق النقد الدولي نكسب العلاقة مع الصناديق الأخرى، وب نفس القدر تعاملنا مع بنك التنمية الأفريقي يتأثر بالعلاقة مع الصندوق، ولذلك نحاول أن نصل إلى علاقة مع الصندوق مستمرة ودائمة، لضمان علاقة جيدة مع الصناديق الأخرى.

فالعلاقة مع صندوق النقد الدولي مؤثر للعلاقة مع الصناديق الأخرى، وكذلك نفس الأسلوب مع البنك الدولي فنظرة البنك الدولي للاقتصاد مأخوذ من دهاليز الصندوق، مثل عافية الاقتصاد السوداني ومقدرته على السداد ونوعية البرامج الإصلاحية. فالبنك الدولي أيضاً أوقف قروضه للسودان، فأخر قروض كانت قرض تحديث البنيات في مشروع الجزيرة، وأوقف البنك الدولي تمويل المشروع في نصف الفترة، وكذلك تمويل مشروع طريق الخرطوم - القضارف - كسلا.

هل لصندوق النقد الدولي رويشة جاهزة لكل الاقتصاديات؟

- لا أظن أنه بدرجة كاملة أن للصندوق رويشة جاهزة لإدارة الاقتصاد، فالملاحظ أن هنالك مرونة بما يناسب حالة كل بلد، فهذا الكلام لحد كبير غير صحيح كلياً، صحيح أن هنالك ثوابت يطبقها الصندوق مثل الدفعيات وأسعار الصرف، ولكن عدا ذلك، أظن أن برامج الصندوق متحركة حسب الحالة وحسب النظرة السياسية، لأن البعثة الفنية تخاف من النقد الموجه لها من المندوب الأمريكي وغيره عند مناقشة التقرير في الجلسات لأنهم موظفون في النهاية.

فبرامج الصندوق دائماً ليست تعجيزية، بل في أغلب الأحيان قابلة للتطبيق في البلد المعني فمثلاً الدفعيات أحياناً تكون كبيرة ولكنها يمكن أن تعدل فأذكر مثلاً عندما جاء عبدالوهاب وزيراً للمالية، فدافع عن مقدرة السودان على الدفع بسبب ظروف الجفاف وغيرها، فتم تخفيض الدفعيات (الأقساط).

أظن فعلاً أن هناك بعض الدول في الاجتماعات تناقش جيداً في صالح السودان، فأذكر مثلاً مثل مجموعة دول أمريكا اللاتينية يدافع كثيراً عن السودان، بالرغم من أنه ليس لدينا علاقات متينة مع هذه الدول، وكذلك بعض الدول الأوربية كما ذكرت.

في رأيك ما هو مستقبل العلاقة بين السودان وصندوق النقد الدولي وهل ترى أهمية وفائدة لهذه البرامج؟

- نعم كما ذكرت فالجلوس مع الصندوق مسألة ضرورية، والمفاوضة معه مهمة، ولذلك لا بد على الأقل أن تتعايش معه ببرامج لأنه كما ذكرت العلاقة معه ما حدث من طرح مؤشر للعلاقة مع الجهات المالية الأخرى.

من الناحية الثانية فالصندوق يعطى نصائح جيدة وكذلك مسألة التدريب مثل ما حدث في شهادات شهامة.

ختاماً السيد/ عبد الله كيف نقرأ المستقبل في العلاقة مع الصندوق!!

- أظن أنه حتى الآن علاقتنا مع الصندوق تسببت في انفتاح الطريق في علاقاتنا مع الآخرين، لذلك يجب أن تكون العلاقة مع الصندوق جيدة وعلينا أن نحافظ على أن تبقى كذلك.

مقابلة مع ..



الدكتور/ عبد المنعم القوصي: النائب الأول لمحافظ بنك السودان المركزي السابق

حوار: مجدي البخيت إبراهيم - إدارة السياسات

الاسم:

د. عبد المنعم محمود محمد القوصي

تاريخ الالتحاق بالبنك:

الفترة الأولى:

1972 - 1974م مفتش بمصلحة البحوث الاقتصادية
بنك السودان.

الفترة الثانية:

- أكتوبر 1999 - فبراير 2000م وكيل بنك السودان.
- فبراير 2000 - أكتوبر 2000م نائب محافظ بنك
السودان.
- أكتوبر 2000 - ديسمبر 2005م نائب أول محافظ
بنك السودان.

أهم الإنجازات التي حققها البنك إبان فترة عملكم به:

أولاً : الاستقرار الاقتصادي والذي نجم عن التناغم
الذي حدث بين السياسة النقدية والسياسة
المالية في تلك الفترة. ولقد كان من أهم أسباب
التضخم الاقتصادي وعدم استقرار سعر الصرف

في الفترات السابقة هو الإنفاق الحكومي الذي فاق
المعدلات المطلوبة سيما ولم يكن استخراج النفط
قد تم حينها. ولقد ساعد في إنجاز هذا الاستقرار
استخراج وتصدير النفط وبناء أرصدة خارجية
ووجود التناغم والفهم المشترك بين وزارة المالية
وبنك السودان مما جعل السياسات الاقتصادية
تصدر متناغمة في شقيها النقدي والمالي.
ثانياً: عودة الاقتصاد السوداني لحظيرة التعاملات
الخارجية فبعد أن طرد من التعامل مع صندوق النقد
الدولي وبالتالي حرمانه من التعامل مع المؤسسات
المالية العالمية عاد ثانية بفضل السياسات
الاقتصادية الحكيمة والتي قيمها صندوق النقد
الدولي على أساس المعايير التي يتعامل بها
الاقتصاد السوداني للتعامل مع المؤسسات المالية
العالمية عادت الثقة فيه وضاعف من هذه الثقة
ظهور البترول السوداني وتصديره وتكوين أرصدة
نقدية خارجية قاربت من الحد المطلوب الذي يجعل
الاقتصاد السوداني في بر الأمان في معاملاته
الخارجية.

ثالثاً: بناء مبنى رئاسة بنك السودان المركزي
والفرع الرئيسي هذا الصرح العملاق والذي يمثل

لمسه حضارية في عاصمة البلاد أصبح معلماً بارزاً لعكس قوة العملة السودانية هذا بالإضافة إلى أنه صار قدوه لكل الصروح التي جاءت من بعده.. وهذا الصرح بالنسبة للبنك المركزي أوجد بيئة مهمة للعمل وهو لا يقل في روعته وجماله عن معظم البنوك المركزية العالمية الجميلة التي تشرفت برؤيتها بالتأكيد هذه البيئة هيأت للعاملين جواً جعلهم يضاعفون فيه العمل والإنتاج كما ساعد في إدخال التقنيه الحديثة التي تتطلب هذا النوع من البناء والتكيف.

رابعاً: توثيق تجربة ومسيرة السودان في مجال الإقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية وكلنا يعلم أن السودان هو الدولة الوحيدة التي قطعت شوطاً كبيراً في هذا المضمار وهي الدولة الوحيدة التي تحررت من الربا في كل معاملاتها المصرفية وهي الدولة الوحيدة التي يدير فيها البنك المركزي السيولة بغير سعر الفائدة مما جعل السودان قبله لكل الدول التي تريد أن تسلك هذا الطريق. ومن هنا جاءت الفكرة التي تبناها بنك السودان المركزي والبنك الإسلامي للتنمية بجده بتوثيق هذا التراث وتشرفت برئاسة اللجنة التي قامت بهذا العمل عندما كنت نائباً أولاً للمحافظ وأستمر العمل في ذلك أربعة سنوات كانت حصيلتها ستة عشر مجلداً في المجالات المختلفة واعتبر ذلك تراثاً عالمياً ينبغي أن يطلع عليه العاملون في هذا المجال بكل لغاتهم وقد شمل التوثيق مخطط الوثائق الخاصة بالإجراءات والتعاميم والقوانين التي صاحبت التجربة ومخطط الرقابة والإشراف المصرفي ومخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية ومخطط النظام المصرفي فيما يتصل بالإسلامة وأثرها على النظام المصرفي ومخطط المؤسسات المالية هذا بالإضافة لتوثيق كل الفتاوى التي صدرت من الهيئة العليا للرقابة الشرعية للمؤسسات

المالية في هذه المسيرة المباركة والتي جاءت لوحدها في ستة مجلدات.

خامساً: إن بنك السودان ظل ومازال يمول ويدعم ويشرف على مشروعات التقنيه المصرفية بشكل لا جَد له في كل دول العالم ففي الفترة ما بين 2000 وحتى 2008 كما جاء في تقرير محافظ بنك السودان المركزي بمناسبة اليوم القومي للتقنية المصرفية أنتقل العمل المصرفي بالسودان إلى العالمية. وذلك عن طريق ربط المصارف السودانية بشبكة تضم أكثر من 800 مصرف عالمي تستخدم أحدث تقنيات الاتصال بالإضافة إلى إنشاء شبكة الربط المصرفي ونجح السودان في التحول لخدمات الدفع الإلكتروني. حيث تم إنجاز مشروع محول القيود القومي وكانت الصرافات الآلية ونقاط البيع. وتم إنجاز مشروع المقاصة الإلكترونية والتي لم تعد خدماتها تنحصر فقط في المصارف بولاية الخرطوم بل تم الانتقال بها إلى الولايات. وتم ربط فروع البنوك بأغلب الولايات بها وهذه تعتبر في حد ذاتها خدمة أفضل للمواطنين من حيث اختصار الوقت والتكاليف. وكخطوة نحو الحكومة الإلكترونية أصدر مجلس الوزراء في جلسته التي انعقدت في بنك السودان المركزي بمناسبة اليوم القومي للتقنية المصرفية عدة قرارات هامة لدعم التقنية المصرفية بالبلاد تمثلت في اعتماد الدفع الإلكتروني كوسيلة لتحصيل الرسوم وسداد المستحقات الحكومية واعتماد نظام المرتبات الإلكترونية. أي عن طريق بطاقات الصراف الآلي.. وهذا التطور في نظري تطور خرافي لأن السودان قبل عام 2000م كان في مؤخرة الدول في هذا المجال ولم يأت كل هذا الإنجاز إلا بعزيمة الرجال الذين كانوا وراء هذا العمل الكبير.

سادساً: التطور الكبير الذي شهدته طباعة العملة بالسودان الذي كان نتائجه أن صار للسودان عملة لا تقل في أوصافها عن العملات العالمية من

حيث الجودة. وذلك بفضل استيراد أحسن التقنيات في هذا المجال بالإضافة لإنشاء مركز تصنيف العملة وإبادة التالف منها كجزء من نجاح العملة النظيفة الذي يطبقه بنك السودان المركزي والذي أستورد له الماكينات الخاصة به. هذا بالإضافة إلى المبالغ الضخمة التي وفرها بنك السودان بالطباعة محلياً والآن خيار المصنع يقبل طلبات خارجية لطباعة عملات بعض الدول. وأرجو ان أشيد هنا بالدكتور العالم المهندس حسن عمر عبدالرحمن الذي كان وراء هذا العمل الكبير بفكره الثاقب وعمله الثرومن ورائه تلك النخبة التي تعمل في صمت لرفعة هذا البلد.

أمنية كنتم تريدون أن يحققها البنك المركزي.

المرحلة الثانية من توثيق تجربة السودان في الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية هي ترجمة التراث الذي تم توثيقه إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية حتى تستطيع الدول التي تتحدث بهذه اللغات الإطلاع في ذلك فأمنيتي ان أرى ذلك قريباً يتحقق ونكون بذلك قد أكملنا مشوار التوثيق وجعلناه في متناول كل المسلمين الحاديين على تطبيق النظام الإسلامي في الإقتصاد.

شهد بنك السودان المركزي خلال السنوات الأخيرة العديد من التطورات المتلاحقة في شتى المجالات. ما هي انطباعاتكم عن تلك التطورات وما نتج عنها؟

لعل أهم التطورات التي شهدها بنك السودان المركزي هو تطور نوعي أفرزته التحديات التي واجهت البنك بتطبيقه للنظام الإسلامي هذا التطور تجلى في ظهور الأجيال المختلفة من الأوراق المالية كأداة لإدارة السيولة في الإقتصاد وتغطية عجز الموازنة مما ساعد الدولة كثيراً في تمويل كثير من المشاريع التنموية من موارد غير تضخميه.

وقد قامت وزارة المالية وبنك السودان بجهد كبير في تحقيق هذا التطور. وهذه الأوراق تمثل صكوك حكومية قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية كهشادات مشاركة البنك المركزي (CMC'S) والتي صدرت عام 1998 وكان الهدف منها إدارة السيولة في القطاع المصرفي عن طريق السوق المفتوحة وهي شهادات متوسطة الأجل مقابل أصول مملوكة لوزارة المالية وبنك السودان المركزي في أصول البنوك التجارية الحكومية وقد انتهت تقريباً بخصخصة البنوك الحكومية وشهادات المشاركة الحكومية (GMC'S) والتي بدأت في الصدور عام 1999 وهي صكوك إسلامية تقوم على أساس الدين العام والهدف منها إدارة السيولة على المستوى القومي عن طريق السوق المفتوحة وتغطية عجز الموازنة بإدارة توفر موارد مالية ضخمة وهي شهادات قصيرة الأجل (عام واحد) تصدرها وزارة المالية يقوم العلاقة التعاقدية منها بين وزارة المالية والمستثمرين على عقد المشاركة. وتقوم فكرة هذه الصكوك على تصكيك الحكومة بنسبة من ملكيتها في أصول بعض الشركات الرباحة وبيعها في شكل شهادات على أن تؤول نسبة الأرباح للأصول المباعة لحملة الشهادات وهذه الشهادات مدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

وشهادات الاستثمار الحكومية (GIC'S) والتي صدرت عام 2003 وهي صكوك إسلامية تقوم على أساس الدين العام الهدف منه إدارة السيولة على المستوى القومي عن طريق السوق المفتوحة وتوفير تمويل للمشاريع التنموية الحكومية وتوفير الادخار القومي والإقليمي وتشجيع الاستثمار وتخفيف الضغوط التضخمية عن طريق إيجاد أصول رأسمالية جديده وهذه الصكوك متوسطة الأجل مدتها من 2-6 سنوات تصدرها وزارة المالية مقابل مجموعة من العقودات تشمل الإجارة والسلم

والمرابحة والاستصناع. وتقوم العلاقة التعاقدية منها بين حملة الصكوك وشركة السودان للخدمات المالية على أساس عقد المضاربة المقيدة وتقوم العلاقة التعاقدية بين شركة السودان للخدمات المالية ووزارة المالية على أساس مجموعة التعاقدات المذكورة سابقاً. وتتحدد الإيرادات على أساس ثابت من الإيجار في عقد الإجارة زائداً الدخل من بيع المرابحة والاستصناع وهى تتراوح من (16% - 18%) في السنة توزع كل ثلاثة أشهر أو ستة أشهر وتباع هذه الشهادات ابتداءً على نظام المزاد.

وأخيراً شهادات إجارة البنك المركزي (شهاب) (CIC'S) والتي صدرت عام 2005 وتستخدم هذه الشهادات بواسطة بنك السودان المركزي لإدارة السيولة وهى صكوك طويلة الأمد مدتها عشرة سنوات يصدرها بنك السودان المركزي مقابل تصكيك مبنى رئاسة البنك عن طريق شركة السودان للخدمات المالية. وتتحدد وتتكيف العلاقة فيها بين البنوك التجارية التى تشتري هذه الشهادات (رب المال) وشركة السودان للخدمات المالية على أساس عقد المضاربة المقيدة. وتتكيف العلاقة بين شركة السودان للخدمات المالية وبنك السودان المركزي على أساس عقد شراء وعقد الإجارة وعقد البيع. ويتحدد الإيراد بنسبة ثابتة 12% كإيجار في عقد الإجارة.

هذه الشهادات مثلت فتحاً كبيراً في مسيرة النظام المصرفي الإسلامي بالسودان واثبتت قدرة العقول السودانية في الابتكار ولم تعد فكرة هذه الشهادات الآن خاصة بالسودان فقد اقتبستها كثير من الدول حتى التى تعمل بالنظام التقليدي في توفير موارد حقيقية غير تضخميه.

ماذا تعني لكم مرور 50 عاماً على إنشاء بنك السودان المركزي؟

تعنى خمسين عاماً من الإنجازات والخبرات المتراكمة والتدريب المستمر الذي لم تحظ به مؤسسة من مؤسسات الدولة حتى صار العاملون ببنك السودان المركزي هم حقيقة الذين يسهمون في التطور الاقتصادي بالبلاد. ودليلي على ذلك إن بنك السودان المركزي هو المؤسسة الوحيدة في البلاد التى حافظت على كوادرها من البحث على فرص عمل أخرى داخل وخارج السودان مما يعنى أن البنك حافظ بذلك على تراثه وخبراته في شخوص العاملين به والذين لا يبدلون انتمائهم لمؤسستهم العملاقة بأي انتماء آخر ويتمنى كل فرد فيه لحظة وصوله للسن المعاشية أن لو استدار الزمان حتى يجد فرصه أخرى لمواصلة ارتباطه بالبنك وما ذلك إلا لأن التى يوفرها البنك للعاملين في كل المجالات قل ما تجدها في أي مؤسسة أخرى.

نصيحة يمكن تقديمها للأجيال المصرفية المعاصرة.

نصيحتي أولاً للأجيال بنك السودان المركزي المعاصرة بالمحافظة على صرحهم العملاق لأنه يمثل تاريخهم وحاضرهم ومستقبلهم ويحافظوا على المستوى الرفيع الذي يعيشه مجتمع بنك السودان المركزي في علاقاته العملية الرسمية التى تقوم على المؤسسية الموروثة من عهد الاستعمار وعلاقاته الاجتماعية. ويمكن ملاحظة ذلك بالمقارنة مع المؤسسات الحكومية الأخرى.

أما نصيحتي للأجيال المصرفية الأخرى هي المحافظة على التراث المصرفي لإسلامي والذي هياه الله لهم فقد أكرمهم الله بتطهير المعاملات من الربا وبالتالي من اللعنة والطرده من رحمة الله. فقد جاء في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم إن كاتب الربا ملعون. لذلك فالشكر لله كثيراً إن جعل الرواتب دخلاً حلالاً والعمل عبادة لله للفضل والمنة.

مقابلة مع ..



السيد / الفاتح زين العابدين: نائب محافظ بنك السودان المركزي السابق

حوار: مصطفى إبراهيم عبد النبي - إدارة السياسات

الأخرى للقطاع الخاص. وتمثل الانجاز في المقدرة على الحصول على تسهيلات مصرفية للبنك المركزي بضمان عقودات الصادر للقطن والصمغ، ورغم الصعوبات التي واجهها المواطن إلا أن البنك تمكن من توفير الاحتياجات الأساسية من مواد بترولية، أدوية والمدخلات الزراعية بالإضافة إلى الاحتياجات الحكومية الأخرى. وقد لا تتذكر الأجيال الحديثة هذه الظروف الصعبة إلا أن الواجب علينا أن نثبت لتلك النخبة من مسؤولي البنك مجهوداتهم الكبيرة والمقدرة لتجاوز تلك الظروف الصعبة.

أما المرحلة الثانية (مرحلة ما بعد تصدير البترول) فقد سبقتها سياسات التحرير الاقتصادي والتي أحدثت تطوراً كبيراً في هيكل الاقتصاد السوداني بما استتبع بالضرورة تغييرات كبيرة في السياسات النقدية والرقابية للبنك المركزي لتتواءم مع متطلبات المرحلة التي اتسمت بتغيير كبير في السياسات الاقتصادية والمالية للدولة.

تميزت هذه الفترة بوفرة نسبية في النقد الأجنبي نتيجة لتدفق حصيللة صادرات البترول بما أزال الضغوط التي كان يواجهها البنك في الفترة الأولى وارتفاع الاحتياطي الخارجي للبنك.

شهدت هذه الفترة انجازات كبيرة تمثلت في أسلمة النظام المصرفي، إعادة هيكلة المصارف، البدء في

الاسم: الفاتح زين العابدين محمد

تاريخ الالتحاق بالبنك: أبريل 1967م

الإدارات والمواقع:

- البحوث الاقتصادية والإحصاء
- إدارة العلاقات الخارجية - نائب المدير العام
- الإدارة العامة للعمليات الخارجية - مدير عام
- الإدارة العامة للعمليات المصرفية - مدير عام
- الإدارة العامة للإصدار والتمويل - مدير عام
- الإدارة العامة للفرع الرئيسي - مدير عام
- نائب المحافظ - أكتوبر 2000 إلى نهاية 2005
- (مشرف على إدارات الرقابة المصرفية، البحوث، القانونية، التقنية المصرفية).

أهم الإنجازات التي حققها البنك إبان فترة عملكم به:

ولمعرفة الإنجازات يمكن تقسيم الفترة إلى فترتين وهما ما قبل تصدير البترول وما بعده.

تميزت الفترة الأولى بالشح الشديد في النقد الأجنبي مع ازدياد الطلب عليه لمقابلة الاحتياجات المعيشية للمواطن والاحتياجات الرئيسية للدولة. في هذه الفترة كان الانجاز الأكبر هو قدرة المسؤولين في البنك على مقابلة هذه الاحتياجات من المصادر المحدودة المتمثلة في حصيللة صادرات سلعتي القطن والصمغ العربي (قطاع عام) وبعض الصادرات الزراعية

تطبيق المعايير الرقابية مواكبة للتطورات العالمية في هذا المجال.

أمنية كنتم تريدون أن يحققها البنك المركزي

الأمني كثيرة ومتشعبة وأهمها أن ينجح البنك المركزي في تحقيق أهداف الخطة الخمسية التي تنتهي في 2011 وأن تتم المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي وتحسين كفاءة النظام المصرفي وذلك بإتباع أحدث النظم الرقابية والتقنية وأن تفعل السياسات ذات البعد الاجتماعي لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع. وأخيراً أتمنى أن نرى نظام مصرفي موحد في بلد موحد.

شهد بنك السودان المركزي خلال السنوات الأخيرة العديد من التطورات المتلاحقة في شتى المجالات. ما هي انطباعاتكم عن تلك التطورات وما نتج عنها؟

في هذا المجال سأكتفي بمثالين وهما في تطورات التقنية المصرفية وتطورات الرقابة المصرفية.

بالنسبة للتقنية المصرفية فقد شهدت السنوات الأخيرة تطبيق دراسة آفاق التقنية (Technology Horizons) في النظام المصرفي وقد كان الغرض من المشروع إدخال التقنية الحديثة لتوفير خدمة مصرفية ذات كفاءة عالية وإحكام الرقابة المصرفية. وذلك عن طريق المعلومات الدقيقة في التوقيت المناسب. وقد تم ذلك بالفعل في مجالات عدة منها إدخال المقاصة الالكترونية التي اقتصرت فترة التقاص من ثمانية وأربعين ساعة إلى ساعة واحدة تقريباً وكذلك إدخال نظام الصرافات الآلية ATMs التي وفرت كثيراً من الوقت والجهد هذا بالإضافة إلى الاستخدامات للتقنية في مجالات إدارة النقد الأجنبي. الرقابة المصرفية والحسابات. أما الإنجاز المتوقع والذي سيحدث نقلة كبيرة فهو إدخال نظام التسويات الإجمالية الآنية (RTGs).

بالنسبة للرقابة المصرفية فقد تمثلت الطفرة والإنجاز في البدء في تنفيذ المتطلبات والممارسات العالمية المتفق عليها مثل متطلبات لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) والتي تختص بالضبط المؤسسي. تقوية المراكز المالية للمصارف. تطبيق المعايير الدولية لإزالة المخاطر وكفاء رأس المال. انطباعي عن هذا التطور الأخير أنه ورغماً عن الجهودات

العظيمة والمقدرة التي قام بها البنك المركزي في هذا المجال إلا أن التجاوب من جانب الشركاء الآخرين (البنوك) لم يكن بحجم التوقعات أو الجهد المبذول من البنك المركزي وقد يكمن السبب في طبيعة هذه المؤسسات. عدم مقدرة بعض إدارات البنوك على اتخاذ مواقف حاسمة لمعالجة الخلل. عدم التدريب الكافي للموظفين المنوط بهم تنفيذ العمليات والصيغ المختلفة وعوامل أخرى تتصل بالطبيعة التسامحية للشعب السوداني. كل هذه العوامل يمكن التغلب عليها بالمزيد من الضبط والمحاسبة على التجاوزات وزيادة جرعات التدريب... الخ.

أما التطور الأخير فقد نتج عن اتفاقية نيفاشا للعام 2005 والتي أدت إلى خلق نظامين مصرفيين إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب. وتعليقي على ذلك أن هذا النظام المزدوج غير مسبوق في العالم في دولة واحدة ونأمل أن يتم تجاوزه بعمل النظامين معاً في الشمال والجنوب.

ماذا تعني لكم مرور 50 عاماً على إنشاء بنك السودان المركزي؟

فترة الـ 50 عاماً على إنشاء البنك المركزي هي بالطبع فترة قصيرة في تاريخ التطور لمثل هذه المؤسسات ولكننا نتطلع لمستقبل واعد ملئ بالإنجازات الكبيرة وأقول بكل ثقة أن البنك قد أدى دوره في ظل ظروف اقتصادية صعبة أحاطت بالبلاد كما شهدت الفترات الأخيرة إنجازات لم تتقاصر عن مستوى الطموحات في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي.

نصيحة يمكن تقديمها للأجيال المصرفية المعاصرة.

1/ مواكبة التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.
2/ العمل على الاستفادة من أدوات البحث التي وفرتها التطورات الهائلة في التقنية المصرفية وذلك في مجالات البحوث.

3/ ابتكار الوسائل التي تخدم أهداف المؤسسة وخاصة في مجالات الصيرفة الإسلامية لإيجاد صيغ جديدة تلبي كل احتياجات القطاعات المختلفة في المجتمع.

4/ العمل بصدق وإخلاص وتجرد لرفعة المؤسسات المصرفية ومراعاة الأهداف السامية لخدمة الوطن والمواطنين.

أول مجلس إدارة لبنك السودان المركزي

1/ السيد/ مأمون بحيري - المحافظ

ورئيس المجلس

2/ السيد/ السيد الفيل - نائب المحافظ

3/ السيد/ حمزة ميرغني حمزة

4/ السيد/ الفريق. أحمد محمد

5/ السيد/ عوض ساتي

6/ السيد/ د. إبراهيم أنيس

7/ السيد/ صالح عثمان صالح



مأمون احمد عبد الوهاب بحيري

1963/11/13 - 1959/12/1

أول محافظ لبنك السودان المركزي

مأمون احمد عبد الوهاب بحيري

الميلاد أم روابة أكتوبر 1925

المراحل التعليمية:

الأولية والوسطى بمدينة ود مدني.

• كلية فيكتوريا بالإسكندرية وكلية براسنوس أكسفورد.

• حصل على درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) الاقتصاد والسياسة والفلسفة 1949.

مجالات العمل:

• مفتش مالي 1950 - 1952.

• كبير المفتشين الماليين 1952 - 1954.

• أمين عام مشترك وزارة المالية والاقتصاد 1954 - 1956.

• نائب وكيل وزارة المالية لشؤون التمويل الخارجي والتنمية 1956 - 1958

• رئيس وممثل وزير المالية والاقتصاد في المجالس التالية:

- مجلس إدارة مشروع القاش

- مجلس إدارة لجنة سياسات مشروع طوكر 1953 - 57

- مجلس إدارة مشاريع الاستوائية

- مجلس كهرباء وإدارة مدينة ود مدني

- مجلس بنك الائتمان الزراعي السوداني 1958 - 1959.

• رئيس لجنة الفنية للتخطيط الوطني 1961 - 1963.

• رئيس لجنة العملة الوطنية 1956-1958.

• المحافظ المناوب للسودان في صندوق النقد الدولي 1957 - 1963.

• وزير المالية والاقتصاد 1963-1964

• محافظ وممثل السودان لدى البنك الدولي للإنشاء

والتعمير وصندوق النقد الدولي ومؤسسة التمويل الدولية

1963 - 1964. أبيدجان، ساحل العاج 1964 - 1970

• رئيس مجلس أمناء صندوق الجنوب 1972 -- 1974.

• رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية في مجلس الشعب القومي 1974 - 1975.

• وزير المالية والاقتصاد الوطني يناير عام 1975.

• وزير المالية والتخطيط الاقتصادي والاقتصاد الوطني فبراير 1976.

• المستشار الاقتصادي لنائب الرئيس ورئيس الوزراء.

وبالإضافة إلى ذلك عملت لعدة سنوات رئيساً للاتي:

• بنك التنمية الإسلامي التعاوني

• البنك السوداني الفرنسي

• شركة النيل للتأمين

• الخطوط البحرية السودانية.

الأنشطة الأخرى:

- عضو المجلس البلدي في الخرطوم 1957 - 1963.

- عضو مجلس جامعة الخرطوم 1952 - 1963.

- عضو المجلس الاستشاري للخدمة المدنية التابعة للأمم المتحدة، 1960 - 1962.

- رئيس لمؤتمر الخبراء لممثلي 33 بلدا أفريقيا الذي عقد في الخرطوم في 1963 والذي سبق مؤتمر وزراء المالية الأفارقة

حتى تم التوقيع على اتفاق البنك الأفريقي للتنمية.

- قاد العديد من الوفود الخارجية لعقد اتفاقات اقتصادية ومالية وقروض والاتفاقات التجارية مع المؤسسات

الدولية.

- كان رئيساً لمجلس إدارة جامعة الجزيرة.

مجلس إدارة بنك السودان المركزي



السيد/ ألجا مالوك ألنج
نائب المحافظ رئيس بنك جنوب السودان
عضو المجلس



السيدة/ فنديل إبراهيم
عضو المجلس



السيد/ د. أندرو ملك مادوت
عضو المجلس



السيد/ بدر الدين محمود عباس
نائب المحافظ - عضو المجلس



السيد/ د. صابر محمد حسن
محافظ بنك السودان المركزي - رئيس المجلس



السيد/ أ.د. محمد الفاخ حامد
عضو المجلس



السيدة/ أ.د. عواطف يوسف
عضو المجلس



السيد/ جون روسي
عضو المجلس



السيد/ أ.د. إبراهيم عبد النعم صياحي
عضو المجلس



الدكتور/ صابر محمد حسن

محافظ بنك السودان المركزي

الاسم: د. صابر محمد حسن

الوظيفة: رئيس مجلس الإدارة ومحافظ بنك السودان المركزي

العنوان: الخرطوم، السودان ص.ب. 313

مكان وتاريخ الميلاد: مدينة دنقلا، السودان، يناير 1945

المراحل التعليمية:

* الأولية: مدرسة أربي الأولية (دنقلا) 1952-1956

* الوسطى: مدرسة القولد الوسطى 1956-1960

* العليا: مدرسة وادي سيدنا الثانوية 1960-1964

* الجامعة: جامعة الخرطوم كلية الاقتصاد - السودان 1964-1968

المؤهلات الأكاديمية :

* بكالوريوس الاقتصاد، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان عام 1968.

* دبلوم خاص في القانون التجاري، جامعة الخرطوم، الخرطوم، 1974.

* ماجستير الاقتصاد جامعة سيراكيوز - سيراكيوز

نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية 1978

* دكتوراة في الاقتصاد - تمويل التجارة والتنمية - جامعة سيراكيوز، سيراكيوز، نيويورك، 1982.

الخبرات :

* مفتش مالي قسم الصادر - إدارة مراقبة النقد - بنك السودان، 1968 - 1971.

* نائب رئيس قسم الصادر، إدارة مراقبة النقد - بنك السودان، 1972 - 1976.

* مساعد تدريس، قسم الاقتصاد، جامعة سيراكيوز، نيويورك، 1978 - 1981.

* محاضر غير متفرغ، جامعة أم درمان الإسلامية، قسم الاقتصاد، أم درمان، 1982-1983.

* محاضر غير متفرغ، معهد المصارف، الخرطوم، 1982 - 1983.

* محاضر غير متفرغ، جامعة الخرطوم، قسم الاقتصاد، 1992 - 1993.

* أعمال استشارية تشمل التحليل المالي وتقييم المشاريع، 1982 - 1983.

* مستشار بمكتب المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة الولايات المتحدة الأمريكية 1983 - 1990

* رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمجموعة بنك الخرطوم، السودان 1990-1993
 * المحافظ ورئيس مجلس الإدارة، بنك السودان، الخرطوم، السودان، مارس 1993 - أبريل 1996.
 * وزير الدولة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني، السودان، مايو، 1996 - مارس 1998.

مناصب إدارية حالية:

* رئيس مجلس الإدارة ومحافظ بنك السودان المركزي منذ مارس 1998 حتى الآن
 * رئيس مجلس إدارة شركة السودان لمطابع العملة - السودان
 * نائب رئيس مجلس الإدارة - سوق الخرطوم للأوراق المالية
 * نائب رئيس وعضو مجلس إدارة مصرف الساحل والصحراء للتجارة والتنمية (مؤسسة إقليمية)
 * عضو ونائب رئيس مجلس الأمناء الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
 * عضو مجلس الإدارة، شركة سكر كنانة (مؤسسة استثمارية إقليمية)
 * عضو مجلس الإدارة شركة الخطوط الجوية السودانية
 * عضو مجلس الإدارة مجلس الخدمات المالية الإسلامية

جوائز وتقديرات عالمية:

* الشخصية المصرفية العربية لعام 1998

أوسمة رسمية:

* نجمة الانجاز من رئاسة الجمهورية - السودان 2004

بحوث ودراسات:

* الزكاة وأثرها على الوعاء الضريبي، ورقة بحث

لم تنشر، 1970.

* استقرار الصادرات وأثره على النمو الاقتصادي في البلدان النامية تجربة السودان، 1950 - 1980 ، أطروحة دكتوراه، جامعة سيراكيوز، نيويورك 1982

* عرض النقود ومعدل التضخم في السودان، 1970 - 1981، (تأليف مشترك) قسم البحوث الاقتصادية، بنك السودان، الخرطوم، 1983.

* مشكلة ديون البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل، الأزمة الراهنة وآفاق المستقبل، ورقة غير منشورة ديسمبر 1986.

* دور صندوق النقد الدولي في التكيف مع النمو، إنتاج مشترك للفريق العامل المعين من قبل مجموعة الـ 24 يونيو 1987.

* تجربة السودان في مجال إدارة السياسة النقدية في إطار النظام المصرفي الإسلامي- السودان 2004

* تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية - السودان 2004

* إصدارات في قوانين المصارف الإسلامية (تجربة السودان)

الأنشطة الطوعية والاجتماعية والدينية :

* الأمين العام للجمعية الإسلامية لشمال نيويورك، نيويورك، 1978.

* رئيس مسجد دار الهجرة، واشنطن العاصمة 1985-1986.

* عضو مجلس إدارة الهيئة الإسلامية الأمريكية الشمالية، 1986 .

اللغات:

العربية والإنكليزية